هذا الكتاب يقدّم نموذجاً عما يمكن أن تحققه إرادة فرد صلبة في قلب إدارة ضخمة كالإدارة الأميركية.

صحيح أن القرار ١٥٥٩ الذي أنهى عمليّاً حقبة الهيمنة السورية على لبنان، جاء نتيجة توافق دولي قائم على اتفاق أميركي – فرنسي عشية احتفالات الحلفاء بالذكرى الستين لإنزال النورماندي سنة ٢٠٠٤، لكن الصحيح أيضاً أنه لم يكن ليبصر النور لولا تضافر جهود العديد من الناشطين في الانتشار اللبناني ولولا متابعة ممهدة وحثيثة قام بها وليد معلوف داخل أروقة البعثة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، بالتعاون مع دبلوماسي لاتيني من أصل لبناني، لا يمكن الكشف عن هويته.

فكانت مفارقة أن يناضل لبنانيو الانتشار من أجل سيادة لبنان في وقت كانت فيه الدبلوماسية اللبنانية تتصدى لجهودهم وتناضل من أجل بقاء الهيمنة السورية على بلد الأرز.

في طيات الكتاب، يكشف المؤلف ستيفن كوفمان، الكاتب والصحافي القريب من دوائر الخارجية الأميركية، عن العديد من الأسرار الدبلوماسية من خلال المقابلات التي أجراها مع دبلوماسيين مخضرمين من أمثال ريتشارد مورفي الذي لعب أدواراً مهمة متعلقة بالأزمة اللبنانية وبخاصة في العامين ١٩٧٦ و١٩٨٨، وقد ألقى الضوء على حقائق تنشر للمرة الأولى..

الناشر

الطريق إلى ١٥٥٩

لبنان في صلب إدارة جورج دبليو بوش

ستيفن كوفمان

تصدير: جون نغروبونتي

ترجمة: نجوى نصر



للنشر والتوزيع

www.entire-east.com

الطبعة الأولى

٢٨ أيلول ٢٠١١

دار سائر المشرق
للنشر والتوزيع

جديدة المتن - مستديرة نهر الموت
سنتر بايلايان - الطابق السابع
رقم الهاتف والفاكس ٠١-٩٠٠٦٢٤
info@entire-east.com
www. entire-east.com

ISBN 978-9953-569-06-2

تصميم الغلاف: BIZART info@bizartlb.com

إخراج وطباعة: مطابع الكريم - جونيه

«سرْ إلى الأمام ولا تتوقّف أبداً فالأمام هو الكمال. سرْ ولا تخشى أشواك السبيل فهي لا تستَبِيح إلاّ الدماء الفاسدة».

جبران خليل جبران

تصدير

جون نغروبونتي*

أشبه ما يكون المندوبون العامّون في بعثة الولايات المتحدة الأميركيّة إلى منظمة الأمم المتحدة بـ«المواطنين الدبلوماسيّين». في العادة، يتمّ تعيينهم للمدّة التي تستمرّ فيها الدورة الواحدة للجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، والتي أكثر ما تتكثّف أنشطتها في الفترة الواقعة بين شهرَي أيلول/سبتمبر وكانون الأوّل/ديسمبر من كلّ سنة. هناك عادة ثلاثة مندوبين في البعثة في وقت واحد ينتمون لمختلف مشارب الحياة - فهم من مؤسّسات تبغي الربح أو على العكس من مؤسّسات لا تبغي الربح، أو هم أكاديميّون، أو رجال دين، أو من بين موظّفي الدولة المتقاعدين.

نذكر مثلاً من بين هؤلاء المندوبين الحاخام آرثر شناير، والسيدة هابي روكفلر أرملة نلسون روكفلر حاكم ولاية نيويورك السابق. هذه اللائحة تضمّ أسماء لشخصيّات بارزة. عُيّن وليد معلوف مندوبًا عامًّا سنة ٢٠٠٣ عندما كنت أنا ممثّلاً دائمًا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة؛ إضافة إلى المندوبَين العامَّين الآخرَين، عضو الكونغرس السابق بن غيلمان والكاثوليكيّة الناشطة آن كوركري. وما لبث هؤلاء المندوبون العامّون أن اندمجوا ضمن فريقنا الكامل خلال فترة زمنيّة قصيرة جدًّا. كانوا يحضرون الاجتماعات اليوميّة التي أعقدها لأعضاء البعثة. وشاركوا مشاركة كاملة، بكلّ ما للكلمة من معنى، في وضع استراتيجيّات العمل، يومًا بيوم، لكيفيّة التعامل مع الكمّ الهائل من مشاريع قرارات مجلس

* المدير الأعلى السابق للاستخبارات الأمنيّة للولايات المتحدة الأميركيّة، المندوب الدائم السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، سفير سابق للولايات المتحدة لدى هندوراس، والمكسيك، والفيليبين، والعراق

الأمن، والمناقشات، وغيرها من المسائل العالقة أمام الأمم المتحدة، وخاصّة الجمعيّة العامّة، يحاولون المسايرة والضغط على مندوبي بعثات أخرى ومحاولة مهادنتهم، خاصّة في ما يتعلّق بموقف الولايات المتحدة من مسائل مختلفة، وذلك من خلال استباق جلسات التصويت. وغالباً ما كان يُطلب إليهم التكلّم باسم بعثتنا. ونظرًا لتعدّد المسائل التي تُطرح في الجمعيّة العامّة وتنوّعها، (صدر ٣١٨ قرارًا في دورة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤)، كان يُفترض بجميع مندوبي الولايات المتحدة أن يكونوا ملمّين بمسائل واسعة النطاق وأن يكونوا على استعداد للانتقال من موضوع إلى آخر بشكل مُفاجئ وخلال مهلة وجيزة.

وبما أنّه كان على المندوبين أن يُتقنوا مقاربة شتى المواضيع على اختلافها، فلم يكن مستغربًا أن يعمد أعضاء في بعثة معيّنة إلى تنمية مسار اهتمام وتطوير نشاط يهمهم شخصيًّا. لم يكن وليد معلوف خارج هذه القاعدة، كما لم يكن ذلك أمرًا مفاجئًا، فاستنادًا إلى جذوره اللبنانيّة، أخذ المبادرة في إعداد مسودّة قرار لمجلس الأمن في الأمم المتحدة يتعلّق بوجود القوّات السوريّة في لبنان ويطالب بانسحابها. استحوذ مشروع وليد على دعمي الكامل، رغم أنّ القرار رقم ١٥٥٩ صدر بعد أن غادرنا – وليد وأنا – نيويورك. لكنّني على يقين من أنّ ذلك القرار لم يكن ليُبصر النور يومًا لولا مبادرة وليد وإصراره ومثابرته. وكما تبيَّن، صدر القرار ١٥٥٩ قبل أشهر قليلة من موافقة سوريا على سحب قوّاتها من لبنان.

هل يمكن لقرار صادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن يكون المسؤول الوحيد عن انسحاب قوّات دولة تحتلّ دولة أخرى؟ ربّما نعم، وربّما لا. لكنّ المقبول والرأي السائد المعقول هو أنّ الانسحاب السوريّ لربّما حصل بفعل الغضب الدوليّ العارم إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبنانيّ رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وجاء القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن ليمنح سوريا فرصة تعليل انسحابها بشكل علنيّ لأسباب غير أساسيّة. من الممكن كذلك أنّ الحكومة السوريّة وجدت في قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ غطاءً ممتازًا لقرار انسحابها العسكريّ. بكلام آخر،

عوض تفسير انسحابها بأنّه إقرار بالجرم أو بالمشاركة في جريمة اغتيال رئيس الوزراء، بإمكان دمشق أن تقدّم بكلّ سهولة حجّةً تدّعي أنّ انسحابها كان بكلّ بساطة امتثالاً لطلب الأمم المتحدة قبل ستة أشهر.

مهما يكن، تم إنجاز القرار ١٥٥٩ في مواجهة نزاعات كبرى. وبالفعل قبل أن يكوّن وليد تصوّرًا لهذا المشروع، كان الانطباع السائد بأنّه أمر لا يمكن أن يحدث أبدًا. فالعالم كلّه كان قد سلّم بالأمر الواقع وقبِل باحتلال سوريا للبنان. تلك كانت بكلّ بساطة واحدة من تلك الآفات المستعصية التي لا علاج لها. أي أشبه ما تكون بتلك الفترة السابقة لعام ١٩٩٠ حين بدت الحرب الباردة مستمرّة إلى ما لا نهاية. فلم يكن معظمنا قادرًا على تخيّل وضعٍ مختلف.

أمّا في ما يخصّ لبنان، فلم يكن وليد معلوف يعاني من ذلك القصور في المخيلة – والأمل. فهو بدأ من ذلك المفهوم الأساسيّ بأنّ لبنان يجب أن يكون مستقلاً ومتحرّرًا من أيّ تدخّل خارجيّ. إنّ أفكار وليد، ومبادرته، ومثابرته، جعلت القرار ١٥٥٩ ممكنًا. واليوم رغم استمرار الكثير من الصعوبات والتحدّيات، يبقى لبنان أفضل وضعًا. ويمكن لوليد، واحد من «مواطنينا الدبلوماسيّين»، أن يكون فخورًا جدًّا بمساهمته في مسار هذا الحدث.

جون نغروبونتي

نائب وزير خارجيّة الولايات المتحدة الأميركيّة السابق

مقدّمة

«من هو [وليد] معلوف؟» عنوَنَت صحيفة «النهار» اللبنانيّة، في الخامس من كانون الثاني عام ٢٠٠٣، بعد يومين من تَصَدُّر مندوب سياسيّ أميركيّ غير معروف الى الأمم المتحدة، أخبارَ القنوات الفضائيّة العربيّة، إثر تلاسنه مع دبلوماسيّين سوريّين في الجمعيّة العموميّة حيال الوجود العسكريّ المتمادي لقوّات بلادهم في لبنان.

هذا الذي أقدم عليه وليد معلوف، المصرفيّ الأميركيّ السابق وابن جبل الشوف في لبنان، كان خرقًا لتَفَاهُم مضت عليه عشرات السنين يعتبر أنّ احتلال سوريا للبنان لا يصحّ أن يُشَكّل مادة نقاش جديّ على المنابر الدوليّة.

مُذّاك الحدث أصبح معلوف حديثَ الساعة لدى صنّاع القرار في الخارجيّة الأميركيّة ومجلس الأمن القوميّ. ففي حين ثمّن له بعضهم عزمه القويّ، وصفه البعض الآخر في المقابل بالمزعج المتطفّل على العمل السياسيّ، وعندما ورد اسم معلوف عَرَضًا على مسمع الدبلوماسيّ المخضرم ريتشارد مورفي، تساءل قائلاً: «هل هذا هو المارونيّ العنيد؟» أمّا الواقع فهو أنّ معلوف ينتمي الى طائفة الروم الملكيّين الكاثوليك، لكنّه يتماثل بقوّة مع زعماء الموارنة، الطائفة المسيحيّة الكبرى في لبنان.

لقد لامه منتقدوه بسبب استفزازه للآخرين من غير داع وبسبب ترويجه لنفسه، فشبّهوه بالبوّاب أو الحاجب الأعمى عند الرئيس بوش صاحب مشروع «أجندة الحريّة» للشرق الأوسط المثيرة للجدل.

أمّا مؤيّدوه فشهدوا لوطنيّته اللبنانيّة والأميركيّة، ذلك أنّ أسلوبه العنيد والصداميّ لم يكن ينمّ عن نزعةٍ تسعى وراء كسبٍ شخصيّ، بل عن

غَضَبٍ مشروع من صاحب حقٍّ تجاه الإذلال المتمادي الذي تَعَرَّضَ له لبنان، مقرونٍ بالتفاؤل بمثاليّة تَعَهُّد إدارة بوش مساندة دعاة الإصلاح الديمقراطيّ في الشرق الأوسط.

منذ عهد الرئيس رونالد ريغان وكارثة تفجير قواعد المارينز الأميركيّين في بيروتَ عام ١٩٨٣، تخلّى صنّاع القرار في الخارجيّة الأميركيّة عمليًّا عن لبنان لصالح السيطرة السوريّة. وكان الدافعُ وراء هذا الغَزَل الأميركيّ دفعَ دمشق لإعادة تموضعها والابتعاد عن تحالفها مع إيران وحزب الله والمنظّمات الفلسطينيّة الإرهابيّة، وتوجيهها باتجاه الغرب وسلوك طريق السلام مع إسرائيل بدون إعارة أيّ اهتمام في ذلك للوضع في لبنان. فقد اعتبر البعض أنّ لبنان شديد التشرذم ولذلك فهو بحاجة إلى سوريا من أجل فرض النظام فيه. وبما أنّه دولة فاشلة وغير مستقرة في منطقة مضطربة فلا واجب مفروضًا إزاءه إلاّ بعض المواقف اللفظيّة من وقت إلى آخر.

كان هذا النهج يمثّل حكمة راسخة في فكر صنّاع القرار في واشنطن عندما تَرَكَ وليد معلوف مهنته المصرفيّة المربحة من أجل التطوّع في الحزب الجمهوريّ والانخراط في دعم حملة بوش / تشيني للانتخابات الرئاسيّة.

تقديرًا لخدماته، نال معلوف تعيينًا سياسيًّا كمندوب عامّ في منصب شاغر في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في خريف عام ٢٠٠٣. كان من المفترض أن تكون هذه الوظيفة بروتوكوليّة لمدة أربعة أشهر، إلاّ أنّه كانت لمعلوف خطّة أخرى.

من وسط المعركة الإيديولوجيّة بين «أجندة الحرية» التي روّج لها المحافظون الجدد في البيت الأبيض، وسياسة التعاطي مع الأمر الواقع التي يتّبعها الدبلوماسيّون العاملون في وزارة الخارجيّة، وانشقاق النشطاء السياسيّين اللبنانيّين- الأميركيّين وتفكّكهم، استطاع معلوف أن يعيد تسليط الضوء على قضية لبنان المنسيّة وتقديمها إلى واجهة النقاش في دوائر السياسة الأميركيّة، مجتذبًا في جهوده حلفاء وأعداءً على حدّ سواء.

إنّ الدقائق الخمس عشرة التي استغرقها خطابه في الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة وفتحت له الباب إلى الشهرة، جعلت الدبلوماسيّين الأميركيّين يتهافتون مهرولين إلى السوريّين لثنيهم عن الردّ انتقامًا بواسطة مخطّط للاغتيال اشتبه الأميركيّون بأنّ السوريّين قد يكونون في صدده.

لكن، رغم إسكاته على نحو ما، تمكّن معلوف، من وراء الكواليس، ودون علم السوريّين، من الإسهام في مشروع أكبر بكثير كان من شأنه في نهاية المطاف أن أنهى الاحتلال السوريّ للبنان في ٢٧ نيسان ٢٠٠٥.

هذا الكتاب يسرد بالعموم قصّة قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم ١٥٥٩ الذي صدر في أيلول ٢٠٠٤. ولأولئك الذين ليسوا على اطّلاع على سياسة الشرق الأوسط، شكّلَ هذا القرار نقطة تحوّل جذريّ في الموقف الأميركيّ تجاه سوريا وتجاه لبنان. فبعد عقدين من الزمن من تخلّي الولايات المتحدة عن لبنان لرعاية سوريا، قرّرت أخيرًا العمل على دعم استقلال لبنان. كان هذا التحوّل بليغًا في السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة وما زالت ارتداداته تتفاعل حتّى يومنا هذا.

ولكن هذه أيضًا القصّة الحقيقيّة لدخيل على السياسة الأميركيّة أصبح من أهل الداخل فيها. فهذا المهاجر الآتي من قرية لبنانيّة صغيرة تدعى كفرقطرة، استطاع بفضل تفكيره المثاليّ المنفرد وعزمه القويّ إعداد نفسه لإحداث التغيير عندما حصل على فرصة فريدة لتحقيق هذا الأمر.

ستيفن كوفمان

إشادات بكتاب «الطريق إلى ١٥٥٩»

«كتب ستيفن كوفمان جردة حساب رائعة عن تحوّل سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه لبنان، ما الذي تسبّب به، ومن الذي قاده، ولماذا مقاومة نتائجه الأوّليّة في المنطقة. إنّ الشخصية المركزيّة في هذه الدراما، وليد معلوف، يجسّد في تجربة حياته ومثله العليا طموحات الكثير من اللبنانيّين- الأميركيّين لتحرير وطنهم من سموم سياسة منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق لبنان حرّ وديمقراطيّ».

اندرو ناتسيوس
المدير السابق للوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة
بروفسور في ممارسة الدبلوماسيّة في جامعة جورج تاون

«هذه القصّة حول كيفيّة تقاطع حياة رجل لبنانيّ- أميركيّ مع لحظة واعدة من تاريخ لبنان الحديث، قويّة ومفجعة في آن. فالآمال المعلّقة على القرار ١٥٥٩ وجهود وليد معلوف في الترويج لطريقة مختلفة للتعاطي السياسيّ في لبنان أحبطت كلّها. ولكنّ التفاؤل اللامتناهي لوليد حيال مستقبل لبنان لا يمكن كبحه وهو يظهر مع كلّ صفحة من صفحات الكتاب».

ج. سكوت كربنتر
نائب مساعد وزير الخارجيّة السابق

«ليس هنالك في الكتب التي تبحث في المسائل السياسيّة المعاصرة ما يضاهي الخبرة الشخصيّة لناشط يبرع في فهم لغة المنطقة وثقافتها. إنّ وليد معلوف هو هذا الشخص نظرًا لمعرفته الدقيقة بوطنه لبنان وبتاريخ

علاقاته مع سوريا وإسرائيل. هذا كتاب «واقع بموقعه» يروي سيرة مُهاجر أصبح اليوم دبلوماسيًّا أميركيًّا يتمتّع بمكانة واحترام كبيرين. قصّة الكتاب مشوّقة وأحداثها سريعة. وإنّني أوصي به لكلّ من لديه اهتمام بتاريخ هذا الجزء من العالم».

توماس ب. ميليدي
سفير الولايات المتحدة السابق في بوروندي وأوغندا والكرسي الرسوليّ
الرئيس الفخريّ لجامعة القلب الأقدس

«كَتَبَ السيد ستيفن كوفمان كتابًا في غاية الأهمّيّة، يروي تفاصيل ما سبق صدور قرار مجلس الأمن الدوليّ ١٥٥٩ وما نتج عنه في نهاية المطاف. وبصدور «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان لسنة ٢٠٠٣» في الفترة نفسها، يستنير القارئ جيّدًا في فهمه أسباب هذا التحوّل المفاجئ في السياسة الأميركيّة تجاه سوريا والخلفيّات التي مهّدت الطريق نحو ثورة الأرز السلميّة الديمقراطيّة في العام ٢٠٠٥. خلال ولايته القصيرة لكن المثمرة ضمن بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أظهر وليد معلوف كيف سعى تدريجيًّا لتثبيت التزام الولايات المتحدة من أجل لبنان حرّ وديمقراطيّ».

البروفسور ماريوس ديب
كلّية الدراسات العليا في العلاقات الدولية
جامعة جون هوبكنز

«من الكتب الواجب قراءتها لأيّ مهتمّ بالشرق الأوسط، وبخاصّة لبنان».

سيشان سيف
سفير سابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة
مؤلّف كتاب «العظام الذهبية» (Golden Bones)

المحتويات

تصدير ٩
مقدّمة ١٣
إشادات بكتاب «الطريق إلى ١٥٥٩» ١٧
مدخل ٢١
شكر وتقدير ٢٣
أشخاص وأماكن ٢٥
مصطلحات لمنظّمات ومؤسّسات ٢٩
الجدول الزمنيّ ٣١
الفصول:
- «المارونيّ العنيد» ٣٣
- جوار صعب ٤١
- «أنا المضيف هنا» ٤٥
- «كنّا مدّعوين» ٥١
- أبطال وُجدوا وفُقدوا ٥٧
- الدبلوماسيّة الأميركيّة في الجحيم ٦٣
- ميشال عون ٧١
- مؤتمر مدريد وسلبيّاته ٧٩
- مواجهة الدبلوماسيّين العرب ٨٣

- التعرّف على جورج دبليو بوش ٩١
- تعيين سياسيّ ١٠٥
- قرار دوليّ جديد ١٠٩
- ضغوطات جدّية لإخراج سوريا ١١٧
- أشباح الخارجيّة الأميركيّة ١٢٩
- «يقتلون ويفلتون من العقاب» ١٤١
- حشد لتأييد قرار دوليّ ١٤٩
- هل فرنسا الى جانبنا؟ ١٥٥
- أصمد وثابر ١٦٧
- قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ ..... ١٧٥
- الترشّح ضد العقم السياسيّ ١٨١
- خاتمة ١٨٧

ملحق ومستندات ١٩٣

مدخل

كنت طفلاً في واشنطن العاصمة عندما كان لبنان في حالة حرب. أذكر في الثمانينات سماعي نتف خبريّات وأسماء، ورؤيتي مشاهد الدمار التي خلّفتها تلك الحرب. كنت أجلس مع والديّ أشاهد والتر كرونكايت في سنواته الأخيرة كمذيع لنشرات الأخبار المسائيّة على شبكة تلفزيون «سي بي أس». مجزرة صبرا وشاتيلا، جهود الدبلوماسيّ الأميركيّ فيليب حبيب، تفجير قواعد المارينز، الرهينتان الأميركيّان دافيد جاكوبسن وتيري أندرسن، كلّها تتبادر الى ذهني كلّما عدت بذاكرتي الى الوراء. لقد تطلّب مني الأمر سنوات عديدة وولعًا مزدوجًا بأمور الدين والتاريخ كي أكتشف حقيقة الشرق الأوسط فأجعل منه مادة لتخصّصي الأكاديميّ.

لكنّي كنت دائمًا مدركًا أنّي غريب عن منطقة الشرق الأوسط، وأنّ الباحث والصحافيّ في داخلي لا يستطيع أن يتّكل إلا على التقارير والمعلومات المستقاة مباشرة من مصادرها. تعرّفت إلى وليد معلوف من خلال زميل صحافيّ ونقّحت النسخة الإنكليزيّة من كتابه الأوّل «قديش كنت خبرك» (٢٠٠٧). كان من السهل أن نرى أنّ لديه الكثير ليقوله غير تلك المجموعة المنشورة من مقالاته وخطَبه، وعندما أبديتُ له أفكاري هذه، دعاني الى كتابة قصة الخلفيّات الّتي أدّت إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ والذي أعاد إحياء قضيّة استقلال لبنان. كان الهدف هنا أن أسرد هذا النضال الطويل بنجاحاته وإخفاقاته، من خلال معاينته للوقائع، مع إضافة الأبعاد الشخصيّة والتاريخيّة. إنّها أشبه بالقصّة الى حدّ بعيد، ولكن، كما يلاحظ بسهولة أيّ مُتابع للتطوّرات اللبنانيّة، فإنّ نهايتها لا تزال غير واضحة المعالم حتّى الآن.

شكر وتقدير

هذا الكتاب لم يكن ليُنشر لولا المساعدة القيّمة التي خَصّني بها مسؤولون أميركيّون سابقون وحاليّون في وزارة الخارجيّة وسواها، وكذلك غيرهم من الأشخاص المعنيِّين أو ممّن لديهم اهتمامات وطيدة بلبنان. إنّني أقدّر جزيل التقدير استعدادهم للتحدّث إليّ عما يتذكّرونه من أحداث وما يعرفونه من بواطن الأمور حول تلك الفترة. وقد طلب أكثر هؤلاء الأشخاص عدم الكشف عن أسمائهم في هذا العمل. لقد كتبت هذا الكتاب بصفة شخصيّة، وهو لا يُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الحكومة الأميركيّة أو وزارة الخارجيّة الأميركيّة.

من هؤلاء الأشخاص الذين يمكنّني التعريف عنهم وشُكرهم علنًا أذكُرُ: ريتشارد مورفي، آلان كيسويتر، آليوت أبرامز، جوزيف جبيلي وبالطبع وليد معلوف. فبالإضافة إلى منحي عددًا من المقابلات معه أتاح لي وليد الاطّلاع على كامل أرشيفه ومذكّراته، ولا سيما تلك التي تغطي بالتفصيل فترة العامَي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ حين شغل منصب مندوب عام الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة وسعى لكي يجعل القرار ١٥٥٩ حقيقة واقعة.

أودّ أن أشكر أيضًا مدير الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة السابق أندرو ناتسيوس، السفير توماس ب. ميليدي، ج. سكوت كربنتر، السفير سيشان سيف والدكتور ماريوس ديب لإرشاداتهم اللطيفة، ونائب وزير الخارجيّة السابق جون نغروبونتي لمساهمته في دفع هذا العمل إلى الأمام.

أشخاص وأماكن

آليوت أبرامز- مدير شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القوميّ ٢٠٠٢- ٢٠٠٥.

ياسر عرفات-(١٩٢٩- ٢٠٠٤) رئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

بشّار الأسد- رئيس الجمهوريّة العربيّة السوريّة ٢٠٠٠- إلى اليوم.

حافظ الأسد- رئيس الجمهوريّة العربيّة السوريّة ١٩٧٤- ٢٠٠٠.

التحالف اللبنانيّ الأميركيّ ٢٠٠٣- إلى اليوم.

ميشال عون- رئيس الحكومة اللبنانيّة الانتقاليّة ١٩٨٨- ١٩٩٠.

بعبدا- بلدة في جبل لبنان تحتضن القصر الرئاسيّ اللبنانيّ.

جيمس بيكر- وزير الخارجيّة الأميركيّة ١٩٨٩- ١٩٩٣.

سهل البقاع- سهل خصب كبير يمتدّ بين سلسلتي جبال لبنان الغربيّة والشرقيّة.

بلمونت بانر- صحيفة اجتماعيّة في مدينة بلمونت في ولاية كارولينا الشمالية.

الأخت ماري ميشال بولس- رئيسة مدرسة القلب الأقدس، ١٩٧٥-١٩٨٧.

جورج هربرت والكر بوش- رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة ١٩٨٩- ١٩٩٣.

جورج دبليو بوش- رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة ٢٠٠١- ٢٠٠٩.

كميل شمعون- رئيس الجمهورية اللبنانيّة ١٩٥٢- ١٩٥٨.

شارلوت أوبسرفر- صحيفة تصدر في مدينة شارلوت في ولاية كارولينا الشمالية.

آن م. كوركري- مندوب عام الولايات المتحدة في الجمعية العموميّة الثامنة والخمسين للأمم المتحدة.

حسام دياب- نائب ممثّل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة ١٩٩٩- ٢٠٠٤.

بولا دوبريانسكي- وكيلة وزارة الخارجيّة الأميركيّة للشؤون الديمقراطيّة والعالميّة ٢٠٠١- ٢٠٠٩.

أمين الجميّل- رئيس الجمهورية اللبنانيّة ١٩٨٢- ١٩٨٨.

بشير الجميّل – (١٩٤٧- ١٩٨٢) قائد القوّات اللبنانيّة ورئيس الجمهوريّة اللبنانيّة المنتخب.

بيار الجميّل- (١٩٠٥- ١٩٨٤) مؤسّس حزب الكتائب اللبنانيّة، ووالد أمين وبشير.

بنجامن غيلمان- عضو سابق في الكونغرس الأميركيّ ومندوب عام في الجمعيّة العموميّة الثامنة والخمسين للأمم المتحدة.

رفيق الحريري – (١٩٤٤- ٢٠٠٥) رئيس الحكومة اللبنانيّة خمس مرّات.

حزب الله- حزب سياسيّ وميليشيا شيعيّة لبنانيّة.

الهدى – (١٨٩٨- ١٩٩٣) صحيفة اجتماعيّة لبنانيّة أميركيّة.

البطريرك الياس الحويك- بطريرك الموارنة ١٨٩٨- ١٩٣١.

الياس الهراوي- رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ١٩٨٩- ١٩٩٨.

جوزيف جبيلي- مؤسّس المركز اللبنانيّ للمعلومات وعضو في التحالف اللبنانيّ الأميركيّ.

وليد جنبلاط- زعيم درزيّ، نائب ووزير ورئيس الحزب التقدميّ الاشتراكيّ.

آلان كيسويتر- دبلوماسيّ أميركيّ سابق ومستشار في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤.

كفرقطرة- بلدة في منطقة الشوف تقع الى الجنوب الغربيّ من جبل لبنان.

عبد الحليم خدّام- وزير الخارجيّة السوريّة ونائب الرئيس السوريّ ١٩٧٩- ٢٠٠٥.

سامي قرنفل- رئيس بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٥.

راي لحود- عضو في الكونغرس الأميركيّ ١٩٩٥-٢٠٠٩ ثمّ وزير النقل ٢٠٠٩- الى اليوم.

إميل لحود- رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ١٩٩٨-٢٠٠٧.

نهر الليطاني- الحدّ الشماليّ للمناطق اللبنانيّة التي احتلّتها إسرائيل ١٩٨٤- ٢٠٠٠.

وليد معلوف- أميركيّ من أصل لبنانيّ، عُيّن مندوبًا سياسيًّا ضمن إدارة بوش بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩.

توم ميليدي- سفير الولايات المتحدة السابق لدى الفاتيكان.

ميترولينا فينيشيان كلوب- نادٍ لبنانيّ أميركيّ في ولاية كارولينا الشماليّة.

فيصل المقداد- رئيس بعثة سوريا الدائمة لدى الأمم المتحدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨.

ريتشارد مورفي- سفير الولايات المتحدة السابق في سوريا ١٩٧٤- ١٩٧٨ ومساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة ١٩٨٣-١٩٨٩.

النهار- من كبريات الصحف التي تصدر في لبنان منذ العام ١٩٣٣.

التحالف الوطنيّ اللبنانيّ الأميركيّ ١٩٨٩- الى اليوم.

جمال عبد الناصر- رئيس جمهوريّة مصر العربيّة ١٩٥٤- ١٩٧٠.

جون نغروبونتي- رئيس بعثة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤.

رونالد ريغان- رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة ١٩٨١-١٩٨٩.

مدرسة القلب الأقدس- (١٨٩٦-١٩٨٧) تقع في بلمونت في ولاية كارولينا الشماليّة.

قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان لسنة ٢٠٠٣.

مات شلاب – مدير الشؤون السياسيّة في البيت الأبيض في عهد الرئيس جورج دبليو بوش.

مزارع شبعا – أرض تحتلّها إسرائيل ويتنازع على ملكيّتها سوريا ولبنان.

بثينة شعبان – وزيرة المغتربين في الحكومة السوريّة ١٩٩٨- ثمّ مستشارة الرئيس السوريّ بشّار الأسد.

الشوف – منطقة جبليّة الى الجنوب الشرقيّ من بيروت، يقطنها بشكل رئيسيّ الدروز والمسيحيّون.

ميشال سليمان – رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ٢٠٠٨- الى اليوم.

إتّفاق الطائف ١٩٨٩- إتّفاق بين الزعماء اللبنانيّين لإنهاء الحرب في لبنان.

مصطلحات لمنظّمات ومؤسّسات

AAI – Arab American Institute
ADC – Anti-Arab Discrimination Committee
AIPAC – American Israel Public Affairs Committee
ALC – American Lebanese Coalition
ALL – American Lebanese League
ATFL – American Task Force for Lebanon
BNP – Banque National de Paris
CIA – Central Intelligence Agency
FARC – Revolutionary Armed Forces of Colombia
LIC – Lebanese Information Center
LSA – Lebanese Student Association
MEPI – Middle East Peace Initiative
NAAA – National Association of Arab Americans
NALA – National Alliance of Lebanese Americans
NED – National Endowment for Democracy
USAID – U.S. Agency for International Development
UNIFIL – United Nations Interium Force in Lebanon
SALSRA – Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act

الجدول الزمنيّ

١٩٥٨- نشر مشاة البحريّة الأميركيّة على الشاطئ اللبنانيّ لدعم حكم الرئيس كميل شمعون ضد أنصار الزعيم المصريّ جمال عبد الناصر.

١٩٧٥- القتال بدأ بين الميليشيات المارونيّة والفلسطينيّة وسرعان ما امتد إلى سائر الطوائف في الدولة اللبنانيّة.

١٩٧٦- دخول القوّات السوريّة لبنان وبدء وجودها العسكريّ الذي استمر لفترة ٢٩ عامًا في البلاد.

١٩٧٩- مغادرة وليد معلوف لبنان إلى الولايات المتحدة وبدء نشاطه مع المنظّمات اللبنانيّة الأميركيّة.

١٩٨٢- إنتخاب بشير الجميّل رئيسًا للجمهوريّة اللبنانيّة بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان ثمّ اغتياله بعد فترة وجيزة.

١٩٨٩-١٩٩٠- خسارة «حرب التحرير» التي أعلنها ميشال عون ضد الاحتلال السوريّ، نفيه إلى فرنسا، وتوقيع الزعماء اللبنانيّين اتفاق الطائف الذي سمح بوجود القوّات السوريّة في لبنان «فترة زمنيّة لا تتعدّى السنتين».

١٩٩٩- إنخراط وليد معلوف في العمل التطوعيّ لجمع التبرّعات لصالح حملة جورج دبليو بوش للانتخابات الرئاسيّة.

٢٠٠٣- إعلان بوش عن «أجندة الديمقراطيّة» لمنطقة الشرق الأوسط؛ تعكير العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة بسبب العراق والإرهاب؛ تعيين وليد مندوبًا في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

٢٠٠٤- مجلس الأمن الدوليّ يعتمد القرار ١٥٥٩ الذي يدعو سوريا إلى إنهاء وجودها في لبنان.

٢٠٠٥- إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، تَظَاهُر مليون لبنانيّ ضدّ الوجود السوريّ؛ سوريا تنهي احتلالها العسكريّ في أواخر نيسان.

٢٠٠٩- الانتخابات البرلمانيّة الثانية في لبنان بعد الانسحاب السوريّ تعطي لفريق الرابع عشر من آذار أغلبيّة طفيفة مجدّدًا.

الفصل الأول

«المارونيّ العنيد»

استراح فنجان القهوة البورسلين بلطف في صحنه، وامتزج هدوء السائل البنيّ المُشبع بالهال في تناقض صارخ مع عاطفة صاحبه المكبوحة.

«سوف أستمر دائمًا في مواجهتهم»، قالها وليد معلوف بعينيه البنيّتين الثاقبتين: «السوريّون، والأشباح المتغلغلون في الخارجيّة الأميركيّة، جميعهم. وأيّ شخص لا يحترم سيادة لبنان».

كان في كلامه المليء بالتحدي حرارةٌ غريبة حجبت ألمًا دفينًا في داخله.

كنّا في كانون الأوّل من العام ٢٠٠٨ ومع انتخاب باراك أوباما رئيسًا للولايات المتحدة، كان هذا الجمهوريّ، ابن الثالثة والخمسين الذي دهمه الشيب المُبكر، يُحدّق عبر سواد قهوته متأمّلاً نهاية السنوات الخمس ونيف التي أمضاها من تعيينه السياسيّ كدبلوماسيّ في عاصمة القرار واشنطن.

لم يكن متأكّدًا من أنّ مَنْ سيُصبحون قريبًا زملاءه السابقين سيمنحونه حقّ استعمال لقب «سعادة» بجانب صفته كمندوب سابق للولايات المتحدة. وقد شرع في الإعداد لخطوته التالية في ميدان الحقل العامّ إذ قرّر خوض معترك الانتخابات النيابيّة للفوز بمقعد في البرلمان في لبنان، رغم علمه أنّ حظوظه في النجاح غير مؤاتية.

«جئت إلى الولايات المتحدة، وأنا في الثانية والعشرين من عمري. الأشخاص من جيلي الذين أتوا في شبابهم إلى هنا شيّدوا قصورًا، بينما

أنا لا أزال أعيش في بيت متواضع في مجمع يقطنه ذوو الطبقة الوسطى. لماذا؟ يتساءل معلوف، ويتوقّف ليأخذ نفسًا عميقًا، ثم يجيب: «لأنني كرّست نفسي للقضيّة اللبنانيّة».

على الأرض كانت هناك علبة بُنية مُلقاة مَلأى بنُسَخ كتاب «**قديش كنت خَبْرَك: خواطر، ذكريات وأمل جديد للبنان**». إنّه كتاب وليد معلوف الذي يتحدّث فيه عمّا يقارب الثلاثين عامًا من التحدّيات نفسها، أمضاها وهو يحثّ اللبنانيين بألم على النهوض والمجابهة للإمساك بزمام قَدَرهم، حتى يعودوا أسياد مصيرهم من جديد.

لبنان وطن الأرز، أرض الجبال الشامخة الرائعة التي تطلّ منازلها الحجريّة على غابات الصنوبر العطرة، لبنان أرض الحجارة الكالحة الباقية منذ عهود الحضارات القديمة الغابرة.

ولبنان أرض الرعب الذي لا يوصف، الذي اجتاح جيرانُهُ أراضيه وسط سيول من الدماء في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ولبث منتظرًا دون أمل تحت وابل القنابل الإسرائيليّة المنهمرة، يرى تدفّق الجنود والدبّابات المتعطّشة للسلطة عبر الحدود السوريّة، وتدَثّر حزب الله بعباءة الفلسطينيّين لإبقاء البلاد جبهة قتال عنيف ضد العدوّ الإسرائيليّ اللدود في الجنوب.

يقيم مع وليد في منزله في أرلينغتون في ولاية فرجينيا، زوجته جانيت الأميركيّة المولد وولداه أمينة ووديع. لقد سمعت عائلته على الأرجح الكثير من القصص عن لبنان الجنّة، ولبنان مستنقع الدماء. ولا شك في أنّهم تساءلوا مرارًا ما إذا كان شغف وليد بوطنه الأمّ هو هوس طوباويّ لاعقلانيّ ولا معقول، أو ربما هو نابع جزئيًّا من إحساس بالتقصير في غير محلّه.

كان وليد قد انتقل للعيش في الولايات المتحدة هربًا من الحرب في لبنان، تاركًا وراءه عملاً مربحًا في متجر والده في غرب بيروت، متخليًّا عمّا أسماه «الحب والورد والياسمين» في مسقط رأسه كفرقطرة، في جبال الشوف، جنوبيّ العاصمة بيروت.

حصلت هذه الهجرة عام ١٩٧٩، وهي سنة ترمز إلى بداية التفكّك اللبنانيّ، حين انهار التحالف الواهن بين الزعماء المسيحيّين والرئيس السوريّ حافظ الأسد. في هذه الأثناء كان التدخّل الإسرائيليّ قد أضحى نشطًا وعلنيًّا في لبنان بمساندته حركة الرائد سعد حدّاد الانفصاليّة وقيام دويلة «لبنان الحرّ» في الجنوب.

عندما حاول معلوف العودة في العام ١٩٨٢، كَتَبَ: «لقد اشتقت إلى بلدتي كثيرًا وإنّي أتوق للانحناء وتقبيل أرضها المقدّسة التي فيها وُلدت». لكن في تلك الأثناء كانت الحرب قد امتدّت مباشرة الى منطقة الشوف وشهدت قتالاً بين القوى الدرزيّة والمسيحيّة للسيطرة على الأرض، نجم عنها تهجير المسيحيّين من كفرقطرة. فلم يبق من بلدته سوى الذكرى.

أمّا الآن وقد أصبحت العودة آمنة، فقد عاد بالفعل عشيّة الانتخابات النيابيّة في العام ٢٠٠٩ وفي جعبته بعض المال لدعم تمويل إعادة بناء كنيسة سيدة النجاة للروم الكاثوليك ورفعها من تحت أنقاضها المتفحّمة. لم تقتصر قائمة المموّلين على عائلات البلدة وأبنائها، بل شملت أيضًا عددًا من اللبنانيّين في بلاد الاغتراب، إضافة لمساهمات مشكورة من أهل الجوار والمنظّمات الدرزيّة الاغترابيّة.

وبطبيعة الحال شهد تاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٠٥ الخروج السوريّ من لبنان. لكنّ أحدًا في لبنان لا يجرؤ على القول أو حتّى التفكير في أنّ سوريا سوف تبقى خارجًا على الدوام.

ليس هذا مجرد سوء حظّ، بل ربما هو درس أليم تَعلّمَه اللبنانيّون من أمثال وليد على مرّ السنين. فمهما كانت الإهانات التي تَعَرّضَ لها اللبنانيّون وعلى الرغم من اعتزازهم بكرامتهم الوطنيّة «الهشّة»، فإنّ بلادهم استعملت مرارًا وتكرارًا ساحةً لصراعات قاتلة ومتشابكة من قبل القوى الإقليميّة والقوى الدوليّة على السواء.

وبالرغم من واقع الانسحاب الإسرائيليّ عام ٢٠٠٠ ممّا كانت تسمّيه الحزام الأمنيّ في الجنوب، والخروج السوريّ عام ٢٠٠٥ من ٩٠ ٪ المتبقيّة من البلاد، لا يزال لبنان يستضيف مُكرهًا على أرضه ما يعتبره

كثيرون «صراعًا بالوكالة» بين الولايات المتحدة وإيران، يتجسّد بالملاحم الدمويّة التي تتكرّر من وقت إلى آخر بين حزب الله وإسرائيل. كما يشتبه بوقوف سوريا وراء اغتيال المعارضين لها في الأوساط الصحافيّة والسياسيّة في لبنان.

غالباً ما تتردّد كلمة الخيانة عند اللبنانيّين لدى حديثهم عن تاريخ وطنهم المعاصر.

فالفلسطينيّون الذين قدموا إلى البلاد كلاجئين في العام ١٩٤٨ ثم عام ١٩٦٧، راحوا يقيمون حواجز التفتيش منذ العام ١٩٧٥ ويطلبون بطاقات الهويّة من اللبنانيّين، ما جعلهم يدخلون في سباق مُروّع على من ينحر كلّ من ينتمي إلى الجانب الآخر.

وبحلول سنة ١٩٨٤، كان السوريّون الذين دخلوا منذ العام ١٩٧٦ بتفويض من جامعة الدول العربيّة لإنهاء الحرب الأهليّة في لبنان، قد أخضعوا البلاد لهم عمليًّا في كلّ شيء، ما عدا الاسم الذي تحمله، مستغلّين بشَغَفٍ سيادتهم الجديدة عليها.

أمّا الإسرائيليّون الذين أكّدوا للبنانيّين أنّهم دخلوا لاستعادة سيادة البلاد من خلال عمليّة «سلامة الجليل» عام ١٩٨٢، فقد جرّوا الوطن إلى المزيد من القتل والدمار وولّدوا رغبة جامحة في الانتقام يصعب إخمادها.

وكان هنالك أيضًا الولايات المتحدة التي جاءت في العام ١٩٨٢ لدعم ما تبقى من الدولة اللبنانيّة المتهالكة، كما سبق أن دعمت الرئيس كميل شمعون خلال أحداث العام ١٩٥٨ ضد أنصار جمال عبد الناصر، لكنّ الأميركيّين ما لبثوا أن رفعوا أيديهم وغادروا عقب الهجمات الإرهابيّة في العام ١٩٨٣.

ولكنّ ذلك الأمر الذي لم ينظر اليه كخيانة أميركيّة كان مجرّد البداية، إذ تصرّفت الإدارات الأميركيّة المتعاقبة منذ ذاك الوقت كما لو أنّ لسوريا حقًّا طبيعيًّا ومقبولاً في السيطرة الدائمة على جارها الأصغر.

ثم ومع اتّباع فرنسا المقاربة نفسها، اضطر العديد من اللبنانيّين إلى التسليم بأنّه تمّ التخلّي عنهم لمصلحة أهواء سوريا إلى الأبد.

وفيما هو يُحدّق بالأوراق المُكدّسة فوق مكتبه في الطابق السفليّ، وبالدلائل الأولى على نهاية حياته السياسيّة الأميركيّة، كان معلوف يفكّر في قائمته الشخصيّة التي أعدّها عن الخيانة.

لقد سمّاها «القائمة السوداء» وهي عبارة عن ملفّ محفوظ في الكمبيوتر خاصّته يتضمن ١٢ اسمًا. وهو يُصرّ على أنّ هذه القائمة ليست معدّة للانتقام.

«أريد أن يراها ابني بعد رحيلي. وأريد لابنتي أن تطّلع عليها، ليعرفا أنّ أذيّة الناس لبعضهم لا يمكن أن تنتسى. هكذا سيمتنعون بدورهم عن الأذيّة»، قال بهدوء.

بعض الأسماء تعود للبنانيّين، وبعضها لأميركيّين، والبعض الآخر لأميركيّين من أصل لبنانيّ. كلّ هذه الأسماء تدلّ على التضحيات التي قدّمها في سبيل المغامرة التي رافقت خوضه المعترك السياسيّ.

«في مهنتي السياسيّة، لو شئت أن تسمّيها هكذا، ليس لديّ أصدقاء»، قال معلوف. «معظم أصدقائي الحقيقيّين هم أشخاص لا يتعاملون معي على المستوى السياسيّ، أمّا الذين يتعاملون معي على المستوى السياسيّ فيفعلون ذلك: إمّا للاستفادة منّي بسبب اسمي، أو بقصد الترويج لأنفسهم».

ولكن سرعان ما تتبخّر مرارته، لدى سؤاله عن أبطال مُثُله العليا.

هناك بشير الجميل، الزعيم الشاب لميليشيا حزب الكتائب المارونيّة، الذي غذّى مثاليّة معلوف بالحماسة القوميّة التي كانت لديه أيضًا، والذي لا يزال يتّصف بقدر من الأسطورة والخلود، ويَرجع ذلك جزئيًّا إلى أنّ رئاسته للبلاد أجهضت كليًّا عام ١٩٨٢ بسبب اغتياله بعمليّة تفجير على يد مُهاجم مرتبط بسوريا.

وكمُهاجر جديد إلى الولايات المتحدة، وجد وليد نفسه شديد الإعجاب برونالد ريغان الذي مكّنه تفاؤله الشديد العدوى من تخطّي عائق اللغة الإنكليزيّة، فطَبَع في نفس وليد انتماءه المتنامي الى الحزب الجمهوريّ.

وهنالك جورج دبليو بوش، بِغَضّ النظر عمّا سيكون موقعه في النهاية في كتب التاريخ، فقد استحوذ على التقدير الدائم من هذا المصرفيّ اللبنانيّ الأصل، الذي تَحَوّلَ ناشطًا سياسيًّا.

عندما جمع الرئيس بوش مندوبيه السياسيّين من حوله في كانون الثاني ٢٠٠٩ لأجل الوداع الأخير، توجّه إليه وليد معلوف بالشكر العلنيّ لكونه الرئيس الأميركيّ الوحيد الذي اتخذ إجراءات فعليّة لإنّهاء الاحتلال السوريّ للبنان.

بعد هذا الشكر علت أصوات التصفيق لفترة دامت خمس دقائق، ولعلّ بعض الجمهوريّين أدرك آنذاك للمرّة الأولى أنّ هذا الخروج السوريّ ربما يشكّل أحد إنجازات «أجندة الحريّة» المثيرة للجدل والذي يمكن النظر اليه على أنّه نجاح حقيقيّ. وفيما تَعَهّدَ الرئيس أوباما إنهاء المشروع العسكريّ الأميركيّ في العراق فقد أكّد مجدّدًا على الالتزام بإبقاء سوريا خارج لبنان.

عندما بدأ معلوف مهنته السياسيّة في الحكومة الأميركيّة بتعيينه مندوبًا سياسيًّا لدى الأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٣، كان مجرّد التفكير بأنّ سوريا ستنهي فجأة خلال سنة ونصف وجودها الذي استمرّ ٢٨ سنة في لبنان، ضربًا من الوهم. وكان أمرًا مستحيلاً مجرّد التفكير في أنّ الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين تدهورت العلاقات بينهما إلى أدنى مستوياتها عقب الهجوم الأميركيّ على العراق، سوف تُوحّدان موقفيهما لإصدار قرار من مجلس الأمن الدوليّ في الأمم المتحدة يطالب سوريا بالخروج من لبنان.

وقد استلزم الأمر خلق عاصفة حقيقيّة لإحياء قضيّة استقلال لبنان من بين ركام القضايا العديدة المكدّسة تحت الغبار، والتي يوليها الدبلوماسيّون الدوليّون مجرّد تأييد لفظيّ بين الحين والآخر. وتَطَلّبَ الأمر ظهور الغضب اللبنانيّ جليًّا في شوارع بيروت في ردّ الفعل على اغتيال رئيس الوزراء اللبنانيّ السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، ما جعل الولايات المتحدة وبقيّة البلدان تنقلب بصورة جذريّة

على موقفها السابق المستمرّ والقاضي بعدم التدخّل في مسألة الوجود السوريّ في لبنان.

وتَطَلّبَ الأمر أيضًا تأييدًا دوليًّا اتّخذ شكل قرار من مجلس الأمن الدوليّ رقم ١٥٥٩، وهو وثيقة ظهرت إلى العلن كمسودّة كان وليد معلوف يوزّعها على زملاء مختارين في الحكومة الأميركيّة وأعضاء مجلس الأمن الدوليّ في كانون الأوّل ٢٠٠٣ قبل أن تُشارف مدّة عمله في الأمم المتحدة على نهايتها.

«لقد كانت دعوة من الله أن أتولّى منصبًا في الأمم المتحدة» قال معلوف، بعلم أو بدون علم كان للرئيس بوش مرّة تفسيرٌ مماثلٌ للمشروع الأميركيّ في عراق صدام حسين.

«يعتقد الناس أنّ ما حصل هو أعجوبة، فالعديد منهم يرسل إليّ رسائل إلكترونيّة تقول: ما فعلتَهُ هناك، كان أعجوبة للبنان».

في طبيعة الحال، تلقّى معلوف دعمًا في ترويج قضيته، ولقد طلب العديدون من الذين ناضلوا معه من وراء الكواليس في مكاتب نيويورك وواشنطن عدم الكشف عن أسمائهم في هذا الكتاب وهم لا يزالون يتابعون حاليًّا مهامهم في وظائفهم.

«تنبع طيبة حكومة الولايات المتحدة من الأشخاص الذين يخدمون فيها» قال معلوف. «ولكنّي لو كنت أعمل لمصلحة وليد معلوف لما كنت حقّقت ما حقّقت».

وقد أثارت غيرة قلبه على القوميّة اللبنانيّة، وضيق صبره إزاء بطء آليات عمل السياسة الخارجيّة الأميركيّة وانغلاقها، إنزعاج العديد من الدبلوماسيّين في واشنطن.

«كلّ هذا جعلني أظهر مثل النعجة السوداء في الخارجيّة الأميركيّة» قال معلوف.

عندما سمع ريتشارد مورفي، الذي كان مساعدًا لوزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى في إدارة ريغان، في العام ٢٠٠٨ عن وليد معلوف،

وهو رجل لم يلتقِ به أبدًا، تموضع في كرسيه وسأل باهتمام: «هل هذا هو المارونيّ العنيد؟»

«أنا كاثوليكي» قال معلوف، مؤكّداً انتماءه الدينيّ إلى طائفة الروم الملكيّين الكاثوليك. «لكنّ قلبي مارونيّ، وعقلي أرثوذكسيّ».

ثم أردف قائلاً: «الأرثوذكس شديدو العناد».

الفصل الثاني

جوار صعب

عقب استقلال لبنان عن الانتداب الفرنسيّ عام ١٩٤٣ نَعِم البلد بسنوات من السلام لكنّه كان سلامًا هشًّا للغاية. فالذكريات التاريخيّة المرّة بين المجموعات المختلفة كانت لا تزال مستعرة تحت الرماد، والإهانات المتبادلة بين الأطراف على أهبة دائمة، وجدوها متى طلبوها.

فالأقليّات الطائفيّة، وبخاصّة الموارنة والدروز والشيعة، كانوا قد التجأوا إلى أماكن محصّنة في جبال لبنان كأنّها العائق الوحيد الذي يقف حائلاً دون إبادتهم، سلميًّا أو تحت أيّ شكل آخر، في منطقة تسيطر عليها الطائفة السنيّة.

في عشرينات القرن المنصرم برز البطريرك المارونيّ الياس الحويّك لدى الفرنسيّين الحماة التقليديّين لأبناء طائفته، والذين تولّوا في أعقاب الحرب العالميّة الأولى الانتداب على مناطق كانت تحت الحكم العثمانيّ وذلك لرسم الحدود بين مناطق نفوذ الموارنة والدروز في جبل لبنان امتدادًا إلى مدن الخطّ الساحليّ المنتشرة شمالاً وجنوبًا وكذلك امتدادًا في سهل البقاع.

وهذا ما فتح الأبواب أمام لبنان ليكون دولة لها حدودها الجغرافيّة وتجارتها الحيويّة، إنّما على حساب التحدّي الديموغرافيّ الضمنيّ الذي يرتّب على المجموعات المتنافسة والتي حارب بعضها البعض الآخر أن يثق بعضها بالبعض الآخر عند المشاركة في السلطة.

من جهة أخرى، أدّى ذلك إلى امتعاض القوميّين السوريّين الذين رأوا في تلك الخطوة تحرّكًا من القوى الاستعماريّة المسيحيّة الأوروبيّة تقتطع

جزءًا مهمًّا ممّا اعتبروه مناطق سوريّة من أجل خلق دولة منفصلة يُتصوّر أنّها متحالفة مع الغرب.

أمّا الحرب التي دارت بين عامَي ١٩٤٧ و١٩٤٨ وقامت بنتيجتها دولة إسرائيل في الجنوب، فقد دفعت بحوالى ١٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطينيّ إلى لبنان للإقامة في مخيمات مزرية تمّ إنشاؤها على عجل. فبالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الديموغرافيّ الذي كان في الأصل هشًّا، فقد جلب الفلسطينيّون معهم، وهم من الغالبيّة السنيّة، تصميمًا على استعادة بلادهم، واستعدادًا للتضحية بكلّ شيء لتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك التضحية بلبنان إذا دعت الحاجة. وأدّى احتلال إسرائيل للضفة الغربيّة وقطاع غزّة عام ١٩٦٧ إلى مضاعفة تصميم الفلسطينيّين على القيام بضربتهم، ومع حلول منتصف السبعينات كان عددهم في لبنان قد تضاعف ليبلغ ٤٠٠٠٠٠ نسمة.

ولكن، رغم المظاهر التي نراها اليوم، فالاعتقاد السائد بأنّ قيام إسرائيل آنذاك لم يكن تلك اللحظة الحاسمة أو الخطّ الفاصل في التاريخ الذي سوف يؤثّر منذ ذلك الوقت فصاعدًا على تحديد سياسة أميركا تجاه الشرق الأوسط. فمن واشنطن، بدت دولة إسرائيل حينها دولة يساريّة، فقياديّوها تلقّوا تربيتهم في المزارع الروسيّة الجماعيّة (الكيبوتز)، وقد جاء كثيرون منهم من روسيا السوفياتيّة «الوعيد الأحمر». بينما كانت علاقاتُ الولايات المتحدة مع المملكة العربيّة السعوديّة الغنيّة بالنفط استراتيجيّةً ذات أهمية أكبر بكثير.

فعلى مرّ العقدين التاليين، سيكون لبنان لا إسرائيل هو النموذج الذي يقوم بدور الترويج للغرب كدليل على النجاح الديمقراطيّ والاقتصاديّ في المنطقة - نموذج حيويّ يشكّل مفارقة صارخة بالمقارنة مع الاشتراكيّة العربيّة بقيادة جمال عبد الناصر.

عام ١٩٥٨، حدث التدخّل العسكريّ الأوّل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد فترة الاستعمار التي انبثقت في أعقاب الحرب العالميّة الثانية؛ وكان ذلك في إطار دعم الحكومة اللبنانيّة.

ففي يوم من تموز من عام ١٩٥٨، قام أفراد البحريّة الأميركيّة بإنزال خارج مدينة بيروت لدعم الرئيس اللبنانيّ كميل شمعون الذي كان منهمكًا في مقاومة القوميّة العربيّة المتمثّلة بالزعيم عبد الناصر ومن يقف وراءها سرًّا، ونعني الداعمين الروس.

ساعد هذا التدخّل المباشر من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة لصالح استقلال لبنان على تحسين صورة أميركا الإيجابيّة التي كانت لدى القوميّين اللبنانيّين، وبخاصّة الجمهور المسيحيّ. فقد ردّدوا في قرارة نفوسهم، «الأميركيّون سيساعدوننا». تلك كانت أفكار تبعث على الاطمئنان في جوار صعب وقاسٍ.

سيدوم ذلك الأمل أقلّه حتى العام ١٩٨٤.

الفصل الثالث

«أنا المضيف هنا»

في ستينيّات القرن العشرين، نشأ وليد معلوف وترعرع بين بيروت وقرية جبليّة صغيرة هي كفرقطرة. بالنسبة إلى الفتى اليافع، كان الرئيس السابق كميل شمعون رمزًا بطوليًا هامًّا، ذاك تصوّر ورثه عن أبيه.

عام ١٩٦٦، قام الرئيس السابق شمعون بزيارة لتلك القرية الوادعة في جبال الشوف إلى الجنوب من بيروت لتناول طعام الفطور مع مختار القرية ووجهائها. اصطحب وديع معلوف ابنه وليد البالغ من العمر إحدى عشرة سنة لاستقبال القائد المتقدِّم في السنّ الذي قاوم الناصريّة وانتصر عام ١٩٥٨.

يسترجع وليد تلك المناسبة قائلاً: «كنت أرتدي سترة زرقاء جميلة تحمل على صدرها رسم أسدين».

بادرني الرئيس شمعون بالقول: «يعجبني هذين الأسدين». فأجابه المراهق الحذق: «كلّا، ليسا أسَدين. بل هما نَمِران» وفي ذلك إطراءٌ للرئيس الضيف. فقد كان المعلوف رافق والده إلى الترويقة وهو على علمٍ مُسبق بأنّ اسم بطله الكامل «كميل نمر شمعون».

«ضمّني إلى صدره؛ فأحسست بأنّني مميَّز جدًّا. حتمًا شعر بأنّني على علاقة به فالنمور بالنسبة إليّ أهمّ من الأسود».

كانت عائلة المعلوف من الطبقة الوسطى. يضيف وليد: «ربّما أقرب إلى الطبقة الفقيرة نوعًا ما؛ أمّا عائلتنا الكبرى من حولنا في كفرقطرة، فلم تكن ميسورة».

توزّعت حياة الصبي بين المدرسة في بيروت والعطلة الصيفيّة في كفرقطرة حيث كان يحاول الاستفادة إلى أقصى حدّ من التوفيق بين مشقّة الواجبات المدرسيّة المرهقة والاستفادة من كلّ فرصة تسنح له كي يتجوّل في القرية حرًّا منطلقًا في الطبيعة.

كان وديع معلوف يملك متجر سمانة في المنطقة الغربيّة من بيروت. يتذكّره وليد «شخصًا متواضعًا قانعًا». وكان أن أدخلته طلّته البهيّة إلى المجتمع المخمليّ من خلال عائلة جان فريج صهر بشارة الخوري أوّل رئيس للبنان. وحظي المعلوف الوالد بوظيفة نادل في غرفة طعام عند عائلة فريج.

وعندما حان الوقت ليؤسّس عمله الخاص، استقرّ في محل صغير للسمانة في حيّ كركول الدروز، وأقام في الطبقة الثانية من المبنى ذاته حتّى زواجه عام ١٩٥٤. وسرعان ما ازدهر عمله لدرجة أنّه تمكّن من تأسيس متجر آخر في جوار الأوّل. وبصورة تلقائيّة، عمل وليد هناك أثناء نشأته.

ويقول: «عندما كان أبي يذهب إلى الجبل ليزرع البندورة والخيار وغيرها، كنت أضطرّ للبقاء في المحل أيّام الأربعاء وخلال عطل الأسبوع وأدير العمل بمفردي».

ولكن لم يطل الوقت قبل أن يقرّر وليد أن لا مصلحة له في أن يشقّ طريقه في الحياة كمالك لمتجر سمانة. يقول: «كنت أشبَه بوالدتي، أحمل جيناتها وتوقها في الحياة». والوالدة ماري أبي صالح المعلوف تتحدّر من بلدة دوما في الشمال. ورغم مكانة تلك البلدة المتواضعة، فقد ارتبط اسمها بمفكّريها وأدبائها. لذلك، كان للتعليم عند الوالدة الأهمية الكبرى، بغضّ النظر عن النفور الشخصيّ لوليد من الذهاب الى المدرسة.

في صغره، كان حلم وليد أن يصبح ضابطًا في الجيش اللبنانيّ. ويقول متسائلاً: «لست أدري لماذا، ألأنّ الجيش يملك السلطة؟ هل كنت أقصد أن أكون في السلطة؟» ولكن، عندما سنحت له الفرصة للقيام بعمل آخر إضافة إلى عمله في الدكان، وجد دعوته في القطاع الماليّ وتحديدًا في مصرف باريس الوطنيّ (BNP) في بيروت.

أثناء عمله في متجر السمانة، أواخر سنوات المراهقة، شهد وليد المتظاهرين من حركة فتح الفلسطينيّة التي يتزعّمها ياسر عرفات وهم يسيرون في كركول الدروز معبّرين عن تأييدهم لعبد الناصر وشاتمين الحكومة اللبنانيّة، وقد ترافق ذلك مع احتجاجات وأعمال تخريب إذ قاموا بتحطيم مصابيح الشوارع وزجاج النوافذ على طول الطريق. كان هذا التدمير الوحشيّ هو ما جعل وليد يتحوّل أكثر فأكثر عن قضيّتهم.

في قناعة وليد، إنّ لبنان قد فتح ذراعيه لاستقبال الفلسطينيّين منذ أيّام النكبة، أو الكارثة، في العام ١٩٤٨. وبدلاً من مقابلته بالامتنان للمعروف، ها هم اليوم - وبخاصّة حركة فتح - يجلبون الخراب إلى مضيفيهم. كتَبَ وليد في ما بعد إنّ «الضيوف» الفلسطينيّين كانوا يعمدون إلى توقيف المواطنين اللبنانيّين لمجرّد التدقيق في أوراق هويّاتهم، ما زاد في غضبه عليهم.

قال: «هذا غير معقول، وغير مقبول». ثم وبعد سنوات يُلخّص وليد التجربة الفلسطينيّة في لبنان كالتالي: «تفتح منزلك، تستقبلهم فيه، فيأكلون طعامك، يأخذون بيتك، يركلونك خارجًا ثم يخبرونك كم أنت سيّئ».

«ياسر عرفات خَرّبَ لبنان. وبعد أن فرغ من استخدام لبنان ذهَبَ وجلَسَ مع الإسرائيليّين وعقَدَ اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣. كيف يمكن أن ننسى ذلك؟» قالها بغضب.

شكّلتْ ردود الفعل السلبيّة ضد هؤلاء الدخلاء لبنة صلبة في بناء الهويّة الذاتيّة. فهناك الازدراءات وتسوية الحسابات سواء الحقيقيّة منها أو المشتبه بأمرها. وهناك الإهانات والتهديدات، وأخيرًا الفظائع. لقد كان لبنان في أوائل السبعينات، وحتى قبل بداية سفك الدماء الوحشيّ في العام ١٩٧٥، أتونًا يغلي بالمشاعر الملتهبة، إذ جاءت فضلاً عن كلّ ذلك، قضية الهويّة لتعني كلّ شيء للبنانيّين.

يتذكّر وليد منزله في غرب بيروت، الواقع بالقرب من ثلاث مدارس ثانويّة: كان يقف عند باب متجر والده يراقب الآباء ينقلون أطفالهم بهستيريّة كلّما أمكنهم ذلك خلال فترات الهدوء المؤقّت لتبادل إطلاق

النار. ولا تُبارح ذهنه صورة ذاك الرجل يركض مذعورًا بأسرع ما أمكنه وهو يجرّ أطفاله الثلاثة. يتذكّرهم وليد متأمّلاً في محاولتهم الحثيثة الوصول إلى منزلهم قبل أن تسقط القذيفة التالية التي قد تقتلهم جميعاً.

لقد كانت عائلته تتحلّق حول الراديو في انتظار مذيع الأخبار لسماع توجيهاته حول حالة الطرق التي يستحسن سلوكها إذا كان لا بدّ من الانتقال بين منطقة وأخرى. وكانت هناك قصص كثيرة جدًّا عن عائلات قضت بأكملها بقذيفة مدفع يستهدف حركة السير في بيروت، أو أبيدت بقذيفة هاون سقطت عليهم من الجوّ.

جَمَعَ كتاب روبرت فيسك «لعنة أمة» الذي نُشر في العام ١٩٩٠ سنواتٍ من تجربة هذا المراسل البريطانيّ المخضرم كشاهد عيان على حرب لبنان. فكَتَبَ: لقد سقط رجال ونساء وأطفال من جميع طوائف لبنان في المكان الخطأ في الوقت الخطأ على أيدي الأشخاص الخطأ. وقد أصبح موتهم وأشلاء جثثهم غذاءً لكابوس وطنيّ مشترك عانى منه الجميع.

في بحر من تبدُّل التحالفات على امتداد أعوام السبعينات والثمانينات، وتَقَاتُل اللبنانيّين ضد اللبنانيّين، برزت الهويّة الدينيّة إلى حدّ بعيد على أنّها الهوّة الأكثر عمقًا من كلّ ما عداها. في كثير من الحالات، كانت هذه الهويّة هي التي تعني الفرق بين الحياة أو الموت. فكرة وجود الروح «الوطنيّة اللبنانيّة» التي تتخطّى الانتماء الدينيّ كانت لا تزال عملياً ظاهرة غير مستكشفة أو حتى غير مُفَكَّر فيها بعد.

لكنّه في مكان ما فوق الأنقاض اللبنانيّة، ولسبب كون السوريّين والإسرائيليّين والفلسطينيّين وغيرهم من القوى غير اللبنانيّة يقاتلون الجماعات اللبنانيّة المسلّحة، كما قاتَلَ بعضُهم بعضًا للسيطرة على الأراضي اللبنانيّة، بدأت فكرة القوميّة اللبنانيّة تبتعد عن ارتباطها بالحكم القائم المصبوغ بالصبغة المارونيّة الذي استمرّ منذ العام ١٩٤٣. وبِغَض النظر عن انتمائك لأيّ من الطوائف الدينيّة الثمانية عشرة في البلاد؛ سواء بين المسيحيّين الكاثوليك والأرثوذكس، أو الدروز والسنّة،

أو الشيعة، فإنّ المعاناة الواسعة النطاق التي طالت كلّ اللبنانيّين على السواء تجعل السعي إلى أيّ انتصار مؤقّت لأيّة طائفة بعينها يبدو انتصارًا أجوفَ فارغاً من المضمون.

بعد كلّ شيء وفي نهاية المطاف، من هو الذي «انتصر» حقًّا في الحرب؟ في الواقع لا أحد من الطوائف الدينيّة في لبنان. فعندما توقّف القتال نهائيًّا في أواخر العام ١٩٩٠، خرجت إسرائيل مسيطرة على «منطقة أمنيّة» في جنوب البلاد، تتراوح بين عمق ٥ إلى ٢٥ كيلومترًا، تجوبها دوريّات جيش لبنان الجنوبيّ الحليفة لها. فيما الوجود العسكريّ السوريّ (٤٠،٠٠٠ جندي)، ظاهرٌ وملموس في بقية الأماكن الأخرى تحت غطاء اتفاقات الطائف عام ١٩٨٩ الذي أنهى رسميًّا الحرب في لبنان، وبمساعدة من الحلفاء والأتباع السياسيّين الذين يدينون لهم بالفضل في بيروت.

باتت الهويّة الطائفيّة تتراجع تدريجيًّا بالنسبة إلى المسلمين والدروز والمسيحيّين في لبنان الذين أخذوا ينبضون بشعور مشترك مُتنام حيال الاحتلال الأجنبيّ للبلاد. ولكن، كان المطلوب إجراء تقييم جديّ لهذا البلد الذي دمّرته الحرب، إذ على الرغم من أنّ الميليشيات الفلسطينيّة غادرته، فقد أصبح واقعًا تحت سيطرة الجيشين السوريّ والإسرائيليّ.

وبذلك أصبحت الروح الوطنيّة اللبنانيّة التي هي عادةً مرتبطة بالمسيحيّين، تتجاوز تدريجيًّا الانتماء الدينيّ خلال سنوات ما بعد الحرب.

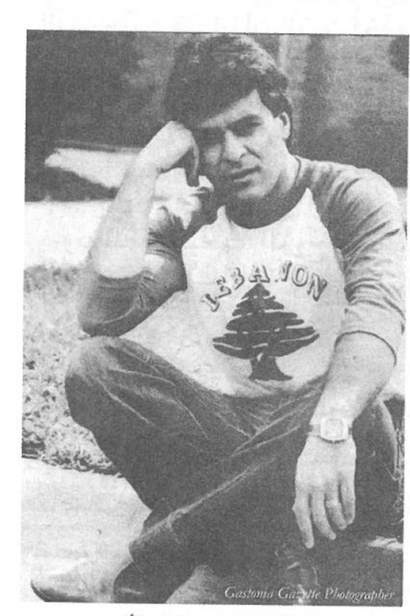
أما بالنسبة إلى وليد معلوف، فعندما مَرّ مشاغبو «فتح» من أمام متجر والده في أوائل السبعينات وحطّموا كلّ شيء في طريقهم، انقلب وليد مناضلاً وطنيًّا لبنانيًّا عنيدًا. «وَيْحكم لحظة، أنا صاحب هذه الأرض. أنا المضيف هنا»، قالها جازمًا.



معمودية وليد في ١٩٥٦، العمر ستة اشهر. من اليسار والدته ماري ابي صالح معلوف، عرابه الدكتورجون مرهج، عرابته ميليا مالك خير ووالده وديع مسعود معلوف.



في كفرقطرة في الثانية من عمره
مرتدياً الزي الشعبي اللبناني



عام ١٩٨٢، في معهد القلب الأقدس
عندما بدأ وليد نشاطه لدعم القضية اللبنانية

الفصل الرابع

«كنّا مدعوّين»

«تذكَّر، لقد دُعينا. تمّت دعوتنا للدخول. لم ندخل عنوةً.»

كان ريتشارد مورفي، المبعوث السابق لوزارة الخارجيّة الأميركيّة إلى الشرق الأدنى وجنوبيّ آسيا، والسفير الأميركيّ السابق في دمشق، يسترجع إحجام الرئيس السوريّ حافظ الأسد المعهود كلّما طُرح موضوع الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان خلال محادثاته مع الدبلوماسيّين الأميركيّين.

ريتشارد مورفي، البالغ الآن ٧٩ عامًا ومن المتمرّسين القدامى في السياسة العربيّة، كان يتمتّع بنبل أرستقراطيّ لم يمنعه من التميّز بسلوك لطيف كريم بدا من خلال حديثه الخاصّ في أحد الصفوف في معهد دراسات الشرق الأوسط في واشنطن، حيث سبق له أن كان رئيسًا لتلك المؤسّسة بين عامَي ١٩٩٣ و ٢٠٠١.

عام ١٩٧٥، حين اندلعت الحرب بداية بين مسلّحين من الموارنة ومجموعات فلسطينيّة، وبدا أنّ الموارنة على شفير الخسارة، وازنَ نظام الأسد في دمشق بين إيجابيّات التدخّل العسكريّ وسلبيّاته. فقلقه الوحيد كان معرفة ردة فعل إسرائيل.

في تلك الأثناء، كان حزب البعث الحاكم في سوريا يدّعي قيادة قضية القوميّة العربيّة في أعقاب اتجاه مصر بقيادة أنور السادات نحو عقد صلح مع إسرائيل وتطبيع للعلاقات. ففي ظروف عاديّة، لم يكن متوقّعًا من حافظ الأسد أن يتّخذ موقفًا معاديًا للفلسطينيّين وداعمًا للموارنة، الذين كانوا بدأوا حينها بالتطلّع جنوبًا إلى جارتهم إسرائيل كحليف محتمل ضد الفلسطينيّين.

لكنّ هزيمة الموارنة التي كانت تلوح في الأفق ستدعو إسرائيل دون شك إلى التدخّل لصالحهم. كان الرئيس الأسد يعرف أنّ إسرائيل لن تتسامح مع قيام دولة في لبنان أكثر راديكاليّة تكون بمثابة خشبة الوثب لهجمات فلسطينيّة متواصلة على منطقة الجليل. في الوقت نفسه، الوجود العسكريّ الإسرائيليّ في البقاع، بالقرب من الحدود السوريّة الغربيّة، سواء كان بتحالف مارونيّ أو كردّة فعل للنشاط الفلسطينيّ سيُعتبر تهديدًا استراتيجيًّا لدمشق.

وفي تحالف غريب، ولو مؤقّتًا، في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، وجدت كلّ من سوريا وإسرائيل والولايات المتحدة فائدة من التدخّل السوريّ في لبنان لصالح الموارنة.

وفجأة وجد مورفي، سفير الولايات المتحدة آنذاك، نفسه اللاعب الأساس في محادثات دقيقة للغاية بين الدول الثلاث حول ذلك الموضوع.

أرادت الدول الثلاث تحاشي انهيار الموارنة، وكذلك تجنّب حرب محتملة بين السوريّين والإسرائيليّين. فبالنسبة إلى مورفي، كان الأسد حينذاك لا يزال يأمل أيضًا في تحقيق المزيد من الاتفاقات حول فكّ الارتباط مع إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٧٣، والتي قد تؤدّي بالتالي إلى استعادة مرتفعات الجولان التي كانت إسرائيل قد احتلّتها عام ١٩٦٧.

يقول مورفي مستعيدًا تلك الحقبة، «وسرعان ما انخرطنا في محادثات مع الرئيس السوريّ ورئيس أركانه حول دخول القوّات السوريّة، وبالتالي هواجس سوريا وأميركا حيال ردّ فعل إسرائيل المحتمل». ويضيف، «وكان ذلك المثلّث منخرطًا في اللعبة خلال تلك الفترة من عام ١٩٧٦».

أمّا ما انبثق لاحقًا عن الحكومات الثلاث فأصبح يُعرف بـ«اتفاق الخطّ الأحمر».

ومن خلال واشنطن، أبلغت إسرائيل رأيها بما هو مسموح لحدود التدخّل السوريّ.

فقد حدّدوا الحد الأقصى لعديد الجنود السوريّين وأماكن تمركزهم، مصرّين على عدم السماح بوجود دبّابات على مسافة محدّدة من الحدود الإسرائيليّة، وحصْر المجال لتحليق الطيران السوريّ، ومنع إدخال صواريخ أرض-جو من نوع سام-٥. كانت المطالب الإسرائيليّة تمرّ عبر أميركيّين ينقلونها بدورهم إلى مورفي في دمشق.

وفي حزيران ١٩٧٦، دخلت سوريا لبنان تدريجيًّا بحذر وتحفّظ، حسب قول مورفي. وأعلنوا بوضوح عن نواياهم. يضيف مورفي قائلاً: «إن آخر شيء أرادوه هو استفزاز الإسرائيليّين».

أمّا الدعوة الرسميّة للسوريّين فجاءت من رئيس الجمهورية اللبنانيّة حينها سليمان فرنجية الذي كانت تربطه بالأسد علاقة شخصيّة قديمة العهد. وأكّد مورفي على أنّ تلك الخطوة «كانت مبادرة من الرئيس اللبنانيّ»، لا من أميركا. لكنّ الرئيس السابق كميل شمعون والزعيم المارونيّ بيار الجميّل قاما بالتمهيد للدخول السوريّ.

أمّا إسرائيل فقد رأت في التطوّر السوريّ الجديد عنصرًا مساعدًا لحالة الاستقرار. يقول مورفي عن موقف الإسرائيليّين: «بالفعل رأوا في ذلك إيجابيّة. وتمكّن [السوريّون] من السيطرة على الفلسطينيّين، وبخاصّة أولئك الأكثر تطرّفًا خارج المخيّمات في الجنوب وسواه».

ولكن، حتّى ولو كان الأسد قد دخل لإنقاذ المسيحيّين، فلم يكن المسيحيّون أجمعهم مسرورين بذلك. فعدم الثقة كان قائمًا حتى قبل اجتياز أوّل جنديّ سوريّ الحدود والانخراط في القتال مع الفلسطينيّين والدروز والسنّة.

وفي غرب بيروت، اعتبر وليد معلوف التدخّل حجّة للسيطرة السوريّة.

وقال لاحقًا، «لم يكن مضطرًا لإدخال ١٠٠٠٠ جنديّ إلى لبنان. كان في استطاعته إلقاء ثلاث أو أربع قذائف من دمشق على كافّة تلك المخيمات وكان ذلك كافيًا لردع الفلسطينيّين. لكنّها كانت فرصة عظيمة، فرصة تاريخيّة بالنسبة إليه».

كان وليد، كما غيره، على وعي تامّ بأنّ حزب البعث، وكذلك العقيدة القوميّة العربيّة، يجدان أنّ الدولة اللبنانيّة كيان سلخته الدولة الفرنسيّة المستعمرة عن سوريا التي لم تعترف به اعترافًا كاملاً.

ويضيف، «كانت سوريا دائمًا لاعبًا أساسيًّا في لبنان. فكانت تغلق الحدود عند حصول أيّ شيء. لم يحترموا أبدًا سيادة لبنان».

وشعر وليد بأنّ القيادات المارونيّة قد خذلته. يقول: «غضبت جدًّا من كميل شمعون وبيار الجميّل عندما ذهبا إلى شتورا لاستقبال حافظ الأسد». وأضاف: «وذلك رغم تقديري الكبير لكميل شمعون. ففي تلك اللحظة شعرت بأنّه كان يقوم بذلك مكرهًا وعلى مضض، أو أنّه كان يكذب عليّ».

كان وليد في الحادية والعشرين من عمره عندما حصل التدخّل السوريّ، وهو الصبيّ الوحيد للعائلة التي كانت دائمة القلق عليه. وها قد أصبح صعبًا عليه للغاية أن يستمرّ في الإقامة في غربيّ بيروت حيث الأكثريّة المسلمة، ومتابعة عمله متنقّلاً بين متجر والده والمصرف الوطنيّ الباريسيّ (BNP) في شارع الحمراء. وكانت ترد باستمرار تقارير عن خطف جيران من المسيحيّين وقتلهم.

وهكذا، قرّرت العائلة أنّه يجب على وليد المغادرة كي يبقى على قيد الحياة.

وحدث أن استلموا رسالة بريديّة من قريب في أميركا يعرّفهم على راهبة أميركيّة من أصل لبنانيّ، هي الأخت ماري ميشال بولس، كانت آنذاك رئيسة معهد القلب الأقدس الكاثوليكيّ في بلمونت في ولاية كارولينا الشماليّة. وبالتالي عرضت الأخت ماري ميشال على وليد منحة كاملة للالتحاق بالمعهد، فلم يكن في استطاعة عائلة المعلوف التي كان دخلها محدودًا، ما جعلها تكافح لتأمين أعباء معيشتها خلال الحرب، أن ترفض فرصة الحظّ تلك.

قام وليد بستّ زيارات إلى السفارة الأميركيّة في بيروت باءت جميعها بالفشل، إذ كان يمضي خلالها ساعات طويلة منتظرًا دوره بين كثيرين كانوا يحاولون يائسين الحصول على تأشيرة سفر تمكّنهم من المغادرة.

وذات يوم من عام ١٩٧٩، قال لوالده، «هذه آخر مرّة أذهب فيها إلى السفارة الأميركيّة. فإن لم يمنحوني التأشيرة اليوم، فلن أعاود الكرّة».

وافق والده، وتمنّى له حظًا سعيدًا.

وعاد وليد إلى متجر والده متجهّم الوجه.

سأله والده: «ما بك؟».

«حصلت على التأشيرة».

وتلقائيًّا غابت الابتسامة عن وجه وديع معلوف. فقد تأكّد للتوّ أنّه لن يتمكّن بعد الآن من رؤية ابنه الوحيد يوميًّا.

ويستعيد وليد تلك الأيّام قائلاً: «أصبحت مغادرة لبنان بالنسبة إليّ كابوسًا. فالخشية من المغامرة في عالم جديد كانت تغمرني؛ كنت أمضي الليالي مستيقظًا أفكّر في ما سأقوم به. فإذا فشلت، هل سأعود؟ وكيف سأتعامل مع أناس غرباء عنّي بالكامل وفي بيئة غريبة أيضًا؟»

وفي الأيّام الأخيرة قبل المغادرة، أصبحت العائلة ملتصقة ببعضها أكثر فأكثر بانتظار الفراق. وقدّم له أهله النصح والتشجيع.

قالوا له: «أميركا صعبة قاسية؛ فالناس لا يتكلّمون مع بعضهم هناك. إنّهم يعملون ويعملون. كن حذرًا، وابقَ على اتّصال بنا».

أمضى وليد ثلاثة أيّام كانت الأخيرة في قريته كفرقطرة، في زيارة جدّته أمينة في منزل العائلة مهتمًّا بـ«حديقة وليد» التي كان قد زرعها قرب المنزل الصغير وكانت بقعة عزيزة على قلبه.

«نهار الأربعاء ٢٣ آب/أغسطس من عام ١٩٧٩، خرجت من مدخل بيتنا بينما العائلة الكبرى وقفت تودّعني».

وبعد رحيل مؤثّر، ذهب وليد في طريقه إلى بيروت ومنها ركب الطائرة.

الفصل الخامس

أبطال وُجدوا وفُقدوا

هبطت طائرة الجمبو التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط في نيويورك قادمة من بيروت في ٢٧ آب/أغسطس عام ١٩٧٩. وفي اليوم التالي تابع وليد رحلته إلى مدينة شارلوت في ولاية كارولينا الشماليّة.

وصل إلى معهد القلب الأقدس في بلمونت ليجده حرمًا مهجورًا. فهو لم يكن قد اعتاد الطريقة الأميركيّة في التأريخ والتي تعتمد تقديم رقم الشهر على رقم اليوم: فقد أساء تقدير الزمن ووصل قبل الموعد بشهر كامل.

كان يحمل حقيبة واحدة، ولا ينطق بكلمة إنكليزيّة. فانتظر طويلاً في ردهة الاستقبال في قاعة «كنت» ريثما يلتقي أحدًا. وأخيرًا، فقد الأمل وقرّر أن يتجوّل في ذلك المحيط الجديد.

كان يوماً حارًا ورطبًا في تلك المنطقة وسط ولاية كارولينا الشمالية. لكنّ المكان جميل، فحرم المعهد يبدو أنّه لقي عناية تامة، فأعجب وليد بملاعب كرة المضرب والأبنية النظيفة. وانتهى به المطاف في موقف السيّارات.

يتذكّر قائلاً: «بينما كنت أنظر إلى السيارات المتوقّفة أمام المبنى، لفت نظري ملصق مألوف على سيارة من نوع شفروليه. اقتربت ونظرت عن كثب فإذ بي أرى شعار الكتائب اللبنانيّة»، وهو الحزب السياسيّ المسيحيّ بقيادة بيار الجميّل.

رؤية وليد ذلك الرمز خفّفت من وطأة شعوره بالغربة في ذلك المكان. وأدرك أنّ لبنانيّين آخرين موجودون في ذلك المكان.

ثم رأى راهبة، فأسرع في اتجاهها وحاول شرح موقفه. لم تكن تتكلّم لا الفرنسيّة ولا العربيّة، إلاّ إنّها تمكّنت من العثور على شخص في معهد اللغة الإنكليزيّة ليستفهم عن الأمر.

فحيّاه طالب باللغة العربية. كان درزيًّا من قرية قريبة من كفرقطرة. فشعر وليد بفرح عامر.

وحين أصبح وليد وحيدًا في غرفته، بدأ يستعرض يومه الأوّل كلبنانيّ في أميركا.

وفكّر في قرارة نفسه: «لبنان موجود حول العالم كلّه وبالطريقة ذاتها - فها هنا مجدّدًا درزيّ، وآخر كتائبيّ لم أتعرّف عليه بعد. سيكون الأمر ممتعًا».

وعندما التقى أخيرًا الشخص الذي تبرّع له بالمنحة التعليميّة، الأخت ماري ميشال بولس، أدرك أنه التقى أيقونة حيّة في المجتمع. كانت من الجيل الثاني للمهاجرين، لم تتكلّم العربية، ولكنّها في اعتقاده كانت بروحها «مئة بالمئة لبنانيّة»، وقد كان للطفها الأثر الدائم فيه.

وهكذا أصبح وليد يصحو كلّ يوم على شعور بالأمان والسعادة يدفعه ليتابع دروسه بالإنكليزيّة إنّما في ذهنه يتردّد صوت بالعربية يقول له: هيّا، لقد كنتُ بانتظارك.

في نهاية الأمر، أدرك أنّه كان صوت لبنان يذكّره أنّه عندما عبر المحيط كان شباب في سنه أو أصغر يلقون حتفهم في المعارك، وعائلات بمجملها تتشتّت بسبب دمار جائر متعمّد ووحشيّة مدروسة.

وقرّر أنّه لن يقتنع ببرنامج لمتابعة الدروس في الخارج يركّز فيه على الأمور الأكاديمية فحسب بل سيتابع اهتمامه بوطنه. «لبنان في حرب، وعليّ أنا أيضًا أن أكون كذلك بطريقة ما».

فاتّصل باتّحاد الطلبة اللبنانيّين (LSA) في واشنطن العاصمة والذي كان الجناح الطالبيّ للمركز اللبنانيّ للدراسات والأبحاث، وهو المكتب الرسميّ لقائد القوّات اللبنانيّة بشير الجميّل ابن بيار.

قبل عام، كان دوري شمعون، ابن كميل شمعون الذي كان يرأس حينها الجبهة اللبنانيّة، ألقى كلمة في حضور أعضاء من الكونغرس الأميركيّ أوضح لهم فيها أنّ التدخّل السوريّ في لبنان ليس سوى «احتلال اشتراكيّ»، واقترح أنّ الحاجة إلى الجنود الأميركيّين محتملة من جديد، تمامًا كما كانوا قد أنقذوا رئاسة والده من قبل عام ١٩٥٨.

فبدأ عدد من الأميركيّين- اللبنانيّين، وغالبيتهم من المسيحيّين الذين هاجروا منذ أواسط القرن التاسع عشر يعاودون التطلّع شرقًا بفضل الحرب. وتسبّب التدخّل السوريّ الذي جاء عام ١٩٧٦ بتحريك الرابطة اللبنانيّة الأميركيّة (ALL) التي كانت تأسّست في مدينة أكرون من ولاية أوهايو عام ١٩٧٥ على أيدي مجموعة من رجال الأعمال والاختصاص المسيحيّين الأميركيّين المتحدّرين من أصل لبنانيّ والقلقين على التوتر المتزايد.

وجاءت الرابطة اللبنانيّة الأميركيّة باستقلاليّتها التامّة عن أقدم المنظّمات الأميركيّة العربيّة كـ«الاتحاد الوطني للأميركيّين العرب» (NAAA)، لتعكس خيبة الأمل بمنظّمة كانت تمثّل القوميّة العربيّة. فالحرب في لبنان التي حرّضت المجموعات اللبنانيّة ضد بعضها البعض، وكذلك الفلسطينيّين والسوريّين، وضعت «الاتحاد الوطنيّ للأميركيّين العرب» في موقع حرج إذ أنّه رفع لواء الدفاع عن مصالح العرب كلّ العرب. لكنّ الكثير من جهوده كانت لصالح القضية الفلسطينيّة.

ويتذكّر الدكتور جوزف جبيلي، وهو الذي تولّى رئاسة المركز اللبنانيّ للمعلومات (LIC) في التسعينات، أنّ التركيز على الطروحات القوميّة العربيّة لم يكن لينسجم مع القوميّة اللبنانيّة.

هناك اصطدام ضمنيّ ما زال موجودًا بين اللبنانيّين، وتحديدًا بين أولئك الذين يعتقدون أنّ المجموعات العربيّة الأخرى هي السبب في مشكلات بلادهم، وبين المجموعات الأكبر الأميركيّة العربيّة القوميّة. ويتمثّل هذا الاختلاف اليوم بـ«اللجنة الأميركيّة العربيّة لمناهضة التمييز» (ADC) و«المعهد الأميركيّ العربيّ» (AAI) الذي «سيقف بالمرصاد في وجه كلّ من يهاجم أيّ عربيّ».

أمّا «الرابطة اللبنانيّة الأميركيّة»، والتي كان جبيلي قد سمع عنها وهو لا يزال في لبنان، فكانت المجموعة الأولى التي حملت لواء قضيّة القوميّة اللبنانيّة. بالطبع، كانت في الأساس جهدًا مسيحيًّا يدعو لتحرير لبنان من سوريا ومن المليشيات الفلسطينيّة. وتألّفت قيادتها بالدرجة الأولى منَ أبناء الجيل الثاني والثالث، «بعض هؤلاء لم يزر لبنان مطلقًا»، حسبما يقول.

إنّ انخراط وليد في اتّحاد الطلبة عكس علاقة حميمة بلبنان تحديدًا أكثر ممّا كان ارتباطًا بأعضاء المجتمع الأميركيّ- اللبنانيّ.

أمّا المشترك بين اتحاد الطلبة والرابطة اللبنانيّة الأميركيّة فكان الاعتقاد بأنّ الحرب لم تكن حرب لبنان. كانت مفروضة عليه من الخارج: من الفلسطينيّين والسوريّين والإسرائيليّين.

وأسّس وليد فرعَين للاتحاد أحدهما في معهد القلب الأقدس في بلمونت والآخر في جامعة كارولينا الشماليّة في مدينة شارلوت، ومن خلال الاتّحاد، أحاط رجال الدين المسيحيّين في المنطقة علمًا بما كان يحدث للمسيحيّين اللبنانيّين أثناء الحرب.

ومن خلال اتّحاد الطلبة أيضًا، قام وليد بتنظيم حلقات دراسيّة ولقاءات أخرى لجمع الطلبة اللبنانيّين وأعضاء الجالية اللبنانيّة لتنظيمهم ومدّهم بالمعلومات المتوفّرة. فقامت احتجاجات منظّمة في الحرَمَين الجامعيَّين إبّان التطوّرات الكبرى ومنها الحصار السوريّ لمدينة زحلة عام ١٩٨١.

كما بدأ وليد أيضًا باستخدام سلاح القلم. فدفعه حصار زحلة والجزء الشرقيّ المسيحيّ من بيروت للتوجّه برسالة عبر صحيفة (بلمونت بانر) في ١٢ نيسان/أبريل يناشد فيها إدارة الرئيس ريغان والأمم المتحدة وكلّ من يصغي «لاستخدام الوسائل الضروريّة» لوقف الهجمات، وحثّ القوّات السوريّة والفلسطينيّة على الانسحاب من لبنان والسماح للصليب الأحمر الدوليّ الدخول إلى المنطقتَين المحاصرتين وإخلاء الجرحى.

وبدأ يتلقّى الدعوات لإجراء لقاءات عبر وسائل الإعلام. ومع استمرار الحرب في لبنان وإقدام إسرائيل على اجتياحه في حزيران/يونيو عام ١٩٨٢، غصَّت وسائل الإعلام الأميركيّة بأخبار المجازر التي أثارت اهتمامات خارجيّة. وبحثت صحيفة (الغستونيا غازيت) عن ردة فعل لبنانيّة محليّة.

أخبرهم وليد قائلاً: «يدفع اللبنانيّون رسوم حرب هي ليست حربهم». وأضاف: «القتال يجري بين غرباء» بينما البلاد حاليًّا «لا تتمتّع بالقوّة اللازمة لتحكم ذاتها»، فعلى الشعب الأميركيّ أن يدرك «أنّنا نريد لبنان للبنانيّين».

حتّى وإن كان الوجود الإسرائيلي الطاغي غير مرغوب فيه، فقد نجح الإسرائيليّون في حمل السوريّين والفلسطينيّين على التراجع، وهذا ما لم يكن بإمكان القائد بشير الجميّل القيام به بمفرده، رغم الكلفة المدنيّة المروّعة لذلك.

وبمراقبته الأحداث من أميركا، وجد وليد في العسكريّ الشاب بطله الجديد. وآمن بأنّ بشير الجميل هو الجواب. فهو رمز القوميّة اللبنانيّة، فضلاً عن أنّه يستقطب تأييدًا من خارج المجتمع المسيحيّ.

ومع إنجاز الاجتياح الإسرائيليّ، أصبح شهر آب/أغسطس ١٩٨٢ أقصى ما يمكن الوصول إليه بالنسبة إلى القوميّين اللبنانيّين منذ بدء النزاع، فالقوّات السوريّة والفلسطينيّة كانت قد بدأت بإخلاء بيروت، وأدّت شعبيّة الجميّل ورمزيّته كحامل لواء استعادة استقلال لبنان إلى انتخابه رئيسًا للجمهوريّة في ٢٣ آب/أغسطس.

وفجأة، قُتل. تمّ اغتياله بقنبلة في الأشرفية في ١٤ أيلول/سبتمبر بعد ثلاثة أسابيع فقط. فجأة، لم يعد هناك بطل. فجأة، ساءت الأمور وأصبحت أسوأ من أيّ وقت مضى، لتصبح أكثر سوءًا فيما بعد.

تفجّع وليد حزنًا على بطله.

وقال في رسالة نشرتها صحيفة البلمونت بانر وكذلك صحيفة (شارلوت أوبسرفر): «كان أملَنا، كان حلمنا للبنان قويّ، وكان رجل الوقت المناسب. لقد رحل الآن، لكنّ بشير الجميّل بالنسبة إلينا لا يزال حيًّا. إنّه ضميرُنا الحي، إنّه الحافز المنبّه لنا».

لكنّه توجّه لجمهوره، كما لنفسه، بالقول: «لا تيأسوا، سوف نُثبت للعالم أنّه رغم موت بشير، فحلمه قد تجسَّد في كلّ واحد منّا».

الفصل السادس

الدبلوماسيّة الأميركيّة في الجحيم

في شباط من عام ١٩٨٣، عاد وليد إلى لبنان بعد إنهاء دروسه في معهد القلب الأقدس ونيله شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال. كان ما زال يأمل في أن تتحسّن الأوضاع. فقد تمّ تحجيم منظمة التحرير الفلسطينيّة بقيادة ياسر عرفات ووُضعت على طريق المغادرة؛ كما أنّ سوريا كانت قد أخلت مدينة بيروت.

وبعد مجازر المدنيّين الفلسطينيّين في صبرا وشاتيلا بين ١٦ و١٨ أيلول عام ١٩٨٢، دُعيت إلى العودة القوّات الدوليّة المتعدّدة الجنسيّة: أميركيّة وبريطانيّة وإيطاليّة وفرنسيّة، والتي كانت أشرفت على خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

كان ذلك أوّل انتشار عسكريّ كبير لقوات أميركيّة عبر الحدود بعد حرب فيتنام. قال ريتشار مورفي، وهو الذي أصبح مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى، إنّ الرئيس ريغان ووزير الخارجيّة جورج شولتز سعيدان لأنّ الفرصة سنحت لتخطّي «عقدة فيتنام» التي سكنت القوّات العسكريّة الأميركيّة لحوالي عقد من الزمن.

تمكّنت القوّات الدوليّة من الحفاظ على سلم، ولو بشكل حذر وغير مكتمل، بين القوّات الإسرائيليّة في ضواحي بيروت وسائر الميليشيّات اللبنانيّة.

قال مورفي فيما بعد: «تواجدوا هناك لإضافة القليل من الاستقرار لوضع يكاد يجنح خارج السيطرة». كانت مهمتهم الدفاع عن المؤسّسة اللبنانيّة الوحيدة الباقية: ألا وهي رئاسة الجمهوريّة التي تولّاها أمين الجميّل شقيق بشير.

أمّا بالنسبة إلى السوريّين وكثيرين من اللبنانيّين فلقد كانت تلك مهمة حمقاء. فقد سمع مورفي من يقول: «أنتم لا تدافعون عن مؤسّسة؛ إنّكم تدافعون عن فرد هو رجلكم في الوظيفة». في الأساس، «كنّا هناك دفاعًا عن القيادة الشخصيّة لأمين الجميّل وكلّ ما تمثّله».

وفي الكواليس، كان المبعوث الأميركيّ الخاص فيليب حبيب يجري مفاوضات بين أمين الجميّل والإسرائيليّين حول «تفاهم سلام».

في الواقع، كان من المفترض أن يوقّع لبنان معاهدة السلم الثانية بعد مصر. أقلّه، ذلك كان الأمر المخطّط له.

ولم يكن السوريّون ليقبلوا ذلك. فالاجتياح الإسرائيليّ في صيف ١٩٨٢ عزّز مخاوف حافظ الأسد الاستراتيجيّة. وكما كان جنوب لبنان يمثّل النقطة الأفضل والمؤاتية للمقاتلين الفلسطينيّين لشنّ هجماتهم على إسرائيل، شكّل شرقي لبنان والبقاع بالنسبة إلى إسرائيل دروبًا سهلة لتهديد سوريا.

وأصبح اتفاق السلام الذي عقد في ١٧ أيار ١٩٨٣ خطًأ مميتًا. وكان انسحاب الجنود الإسرائيليّين مشروطًا بانسحاب سوريا أيضًا، وكان آلاف الجنود السوريّين ما زالوا في البقاع وفي شمال البلاد. كان السوريّون في موقع يمكّنهم من تعطيل أيّ شيء، وأقدم الأسد بدهاء على عقد تحالفات مع اللبنانيّين من الدروز والسنّة والشيعة الذي كانوا ضدّ السيطرة المارونيّة على البلاد وكذلك ضدّ الوجود الإسرائيليّ واتّفاق السلام المحتمل. وبدأت حرب بالوكالة ضد الجميّل والإسرائيليّين والقوّات الدوليّة المتعدّدة الجنسيّة على مدى أكثر من ثلاث سنوات ما عزّز تدريجيًّا السيطرة السوريّة على البلاد وقوّاها.

وكانت السفارة الأميركيّة في بيروت أولى الضحايا، إذ هاجمها انتحاريّ شيعيّ في ١٨ نيسان/أبريل. وكان الشيعة في جنوب لبنان قد نشأوا كأحدث فريق مقاتل في ردّة فعل على معاناتهم من سعد حدّاد قائد جيش لبنان الجنوبيّ والإسرائيليّين، وبوحي من الثورة الإيرانيّة التي حدثت عام ١٩٧٩.

وقام مورفي وشولتز بزيارة لبيروت ودمشق فورًا بعد تفجير السفارة لوضع الخطوط الأولى لاتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل.

قال مورفي إنّ الاتّفاق كان قد مات عند وصولهم إلى دمشق. فوزير الخارجيّة عبد الحليم خدّام «ضحك في وجه شولتز» وهو يقول له «هذا ليس تفاهمًا، هذه معاهدة تحملونها أنتم إلينا»، وأضاف: «إنّه مضحك».

وثار الدروز في الجبل، حلفاء سوريا الجدد، ضدّ الموارنة؛ ولم يحرّك الإسرائيليّون ساكنًا لمساعدة أصدقائهم المسيحيّين خوفًا من ردّة فعل مناوئة يقوم بها دروز إسرائيل.

عاد وليد إذًا إلى لبنان وراح يتمتّع بالسلام النسبيّ في بيروت، غير أنّه لن يتمكّن أبدًا من العودة إلى بلدته كفرقطرة في منطقة الشوف غير المستقرّة. وفي السادس من تشرين الأوّل، وصله خبر بأنّ جميع المسيحيّين في بلدته قد هُجّروا إلى منطقة بيروت الشرقيّة. فعائلته الكبرى، وأصدقاؤه، وجيرانه، بمن فيهم كبار السن والعجزة أجبروا على الرحيل ولم يحملوا معهم إلاّ بعضًا من ثيابهم.

رمى جيرانهم الدروز الحجارة على المسيحيّين المغادرين، وقالوا لهم بسخرية: «اليوم إلى بيروت، وغدًا إلى قبرص».

كتب وليد بمرارة يقول: «حياة كاملة من الذكريات والتقاليد والكرامة والفخر والعيش سُحقت بينما العالم كلّه يراقب. دمّرت أملاك وكنائس وانتهت حياة كثيرين. كانت المجازر تقع والعبوات الناسفة في السيارات تنفجر والعالم بقي يراقب».

وفي ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر تعرّضت المراكز الأميركيّة والفرنسيّة للقوّات المتعدّدة الجنسيّة لتفجيرات انتحاريّة. فكانت خسارة ٢٤١ من أفراد البحريّة الأميركيّة ضربة كبرى للقوّات الأميركيّة المسلّحة التي كانت ما تزال بمنأى عن الخطر.

يستعيد مورفي تلك الحادثة بذهول: «كنّا هناك لأنبل الأسباب». لكنّ القوّات الدوليّة المتعدّدة الجنسيّة كانت بمثابة فريق إضافيّ في المستنقع اللبنانيّ مرتبط برئاسة أمين الجميّل. وبردّة فعل على الهجوم ضد مقرّ

جنود البحرية الأميركيّة، قصف الأميركيّون قواعد صواريخ سوريّة في البقاع ومراكز ميليشيات لبنانيّة في منطقة الشوف. وأدّى ذلك فقط إلى مزيد في تعميق الشعور المعادي لأميركا.

لاحقًا، وصف طوم فريدمان مراسل **النيويورك تايمز** التجربة الأميركيّة في لبنان بين ١٩٨٢ و١٩٨٤ بقوله «بيتي كروكر في الجحيم*».

وأصبح قرار الأميركيّين بالانسحاب نتيجة طبيعيّة عقب ما جرى في واشنطن من اتهامات متبادلة وتقييم دقيق معمَّق لتلك المهمّة، خاصّة إنّها اقترنت مع فرار وحدات من الدروز والمسلمين من الجيش اللبنانيّ، القاعدة الوحيدة المتبقية من سلطة أمين الجميّل.

غادرت القوّات الأميركيّة في آذار ١٩٨٤، بعد أسابيع قليلة على توسّل أمين الجميّل السلام في دمشق، هو الذي لم يعد يملك أيّة قوة، وكان قد عيَّن رشيد كرامي الموالي لسوريا رئيسًا للوزراء، وألغى من طرف واحد اتفاق ١٧ أيار للسلام مع إسرائيل.

وفجأة، وجد المسيحيّون اللبنانيّون أنفسهم وحيدين، متروكين وقد تخلّى عنهم الغرب وكذلك إسرائيل. فلم يعد لبنان ولا استقلال لبنان يشكّلان مصلحة حيويّة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وفي رأي مورفي، كان الرئيس ريغان مهتمًّا أكثر بمصير الرهائن الأميركيّين في البلاد.

وبالنسبة إلى واشنطن، كانت هناك قوة واحدة قادرة على حفظ السلام في البلاد. وحسب ما قاله مورفي، «بمعنى ما، لم يكن يوجد أحد سوى السوريّين».

وقد شجّع دبلوماسيّون سوريّون ذلك قائلين لنظرائهم الأميركيّين كلّما وجدوا الفرصة مؤاتية بأنّهم القوّة التي لا غنى عنها في لبنان.

---

* «بتي كروكر في الجحيم «هو إشارة إلى عنوان الفصل الثامن من كتاب توماس فريدمان «من بيروت إلى أورشليم» حيث يروي الكاتب يوميّاته خلال زيارته لبيروت وتحديدًا لقاعدة المارينز، وكيف كان يستمتع بتناول قطع الحلوى المحلّاة بالشوكولا وفق وصفات بيتي كروكر الشهيرة. ويعلّق على عدم إدراكهم للجحيم المحيط بهم والسياسة اللبنانيّة الملتهبة.

ويسترجع مورفي المعزوفة التي سمعها مرارًا وتكرارًا، وهي «نحن مهمّون. إنّكم لا تدركون كم نحن مهمّون. إعملوا معنا. يمكننا أن نكون قيِّمين».

وعندما طُرح موضوع إطلاق الرهائن، حصلت سوريا ضمنًا على ذلك الشرف بضمان إطلالة الرهائن من دمشق والتقاط الصور لهم مع مسؤولين سوريّين على سلّم وزارة الخارجيّة قبل تسليمهم إلى السفارة الأميركيّة.

ويعلّق مورفي مستذكرًا ذلك بالقول: «بصراحة، كان ذلك مخزيًا على مسرح الرهائن».

وهكذا، مع بداية ١٩٨٤، ترك الأميركيّون لبنان لمكائده. فبالنسبة إلى إدارة ريغان، لم يكن قد بقي ما يمكن إنقاذه. لن يكون هناك سلام لبنانيّ- إسرائيليّ. لم تعد هناك حكومة مركزيّة تتمتّع بدعم شعبيّ كبير، أو لها جيش يكفل استقلالها.

عام ٢٠٠٨، كان مورفي لا يزال لا يقرّ بأنّ قرارًا رسميًّا أميركيًّا بتسليم لبنان لسوريا كان قد اتّخذ.

ويضيف قائلاً: «الجميع اتّهمنا بذلك، أو توصّل إلى اتّهامنا». وفي السنوات اللاحقة، مع عودة استئناف الجهود للسلام، أصبحت التهمة أكثر تحديدًا: «سلمتمونا لسوريا...لتحقيق سلام بين سوريا وإسرائيل. فعلتم ذلك لدعم سياستكم الإسرائيليّة».

ويضيف مورفي قائلاً، «كان هناك دائمًا تكرار لذلك. فهل فعلاً كانوا يؤمنون بذلك أو اعتقدوا أنّه قد يؤدّي إلى استفزازي وحملي على القيام بردّة فعل فظّة وكذلك آخرين في الإدارة؟ لا نعرف...ولكن لم يكن ذلك هو التقدير في واشنطن».

بصراحة، كان اهتمام واشنطن الاستراتيجيّ محاولة إبعاد سوريا عن علاقتها المقرّبة من الثورة الإيرانيّة.

يضيف مورفي: «لا أذكر أنّنا حاولنا إثارة السوريّين بالقول لهم يمكنكم المساعدة بالخروج من لبنان، لم نقل ذلك في الثمانينات».

وفي المناسبات، كان كلّما ذكر مساعد وزارة الخارجيّة الأميركيّة وغيره من الدبلوماسيّين الوجود السوريّ بشيء من الاعتدال في جلسات مغلقة، انبعثت المعزوفة مجددًا من دمشق.

«لقد دُعينا. تذكّر أنّنا دُعينا. فلماذا إذن تشكّون بنا».

وفي النهاية، رفع الأميركيّون أيديهم ببساطة.

قال مورفي، «أصبحت القضيّة هي الرهائن، ابتزاز، من أجل المال لا من أجل المبدأ والقضيّة. كانت تلك مسألة وحشيّة».

«لقد كلّف ذلك لبنان الكثير لجهة صورته في أميركا وبالتأكيد في واشنطن. لم يكن هناك من يستطيع إعادة تركيب ذلك الشكل الهجين».

وفي بيروت، كان وليد يتفجّع حزنًا على خسارة قريته واستسلام حكومته لسوريا.

فكتب يقول: «ماذا حدث للحبّ، للورد والياسمين؟... اشتقت لقريتي كثيراً، أردت أن أنحني وأقبّل الأرض المقدّسة التي وُلدت فيها».

الأمور كلّها ساءت للغاية. وفكّر ببطله.

وخاطبه يقول: «كلّهم قد خانوك يا بشير. لقد باعوك ونسوك.... وكما قلت أنت يوماً، إذا رحلتُ، ولم يكن هناك ستون شخصاً مثلي، إذن، انسوا هذه القضية لأنّكم لا تستحقّونها».

وتوصّل إلى نتيجة أن لا مستقبل له في لبنان. فعاد إلى الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ مجرّداً من أيّة احتمالات وظيفيّة وممتلئًا حزنًا بسبب الأوضاع السياسيّة الحالكة.

لكن، لن تكون هذه المرّة فترة للدراسة في الخارج، إنّما سيكون نفيًا.

وعاد إلى الواقع المريح في ولاية كارولينا الشمالية يعمل في مكاتب المركز الرئيسيّ لسلسلة مطاعم في مدينتي شارلوت والقلب الأقدس بوظيفة جمع الأموال. وراح يبحث عن طريقة يعبّر بها عن امتنانه للأخت

ماري ميشال بولس التي أنقذته سابقًا. فقرّر حثّ الحكومة اللبنانيّة على أن تقدّر لها تفانيها وعملها الشاق.

ومن خلال أصدقاء مشتركين، اجتمع وليد بمسؤولين في السفارة وبعد أسابيع من الجهد أقنعهم على الموافقة للذهاب إلى حرم معهد القلب الأقدس بصحبة مطران الموارنة في الولايات المتحدة من أجل التكريم الرسميّ.

وفي ٢١ أيلول من عام ١٩٨٥ كانت بداية إطلاق «النادي الفينيقيّ» لمدينة شارلوت الكبرى وضواحيها في احتفال حضره الأميركيّون من أصل لبنانيّ في كارولينا الشماليّة.

وكان قرار وليد وغيره من المؤسّسين أن لا يكون النادي سياسيًّا، بل يركّز اهتمامه فقط على الثقافة وخدمة المجتمع. وتمكّن النادي من جمع الأموال لمساعدة دور أيتام لبنانيّة، والمدرسة اللبنانيّة للمكفوفين، والصليب الأحمر، إضافة إلى مساعدة مؤسّسات محليّة.

لكنّ فِكر وليد بقي مركّزاً على السياسة بالرغم من جروحه الوطنيّة والسياسيةِ السابقة.

وعندما توقّفت النشاطات في معهد القلب الأقدس في تموز عام ١٩٨٧، قرّر الانتقال، والتحق بالرابطة اللبنانيّة الأميركيّة (ALL) بدوام كامل في بوسطن من ولاية ماستشوستس.

ساعد مركز وليد كمساعد تنفيذيّ في تنمية فطنته في جمع الأموال ومهارته في شبكات الاتّصالات من خلال تعامله المنتظم مع الأميركيّين-اللبنانيّين والكنائس في منطقة نيو إنغلاند (شرق الولايات المتحدة) بكاملها. وقام بحملات إنسانيّة لعائلات لبنانيّة محتاجة وساعد في تنظيم زيارات من رجال دين ذوي مراكز مرموقة.

لكنّه ترك الرابطة اللبنانيّة الأميركيّة عام ١٩٨٨ وانتقل إلى واشنطن ليتزوّج، ويعاود ممارسة مهنته المصرفيّة للمرّة الأوّلى منذ عام ١٩٧٩.

الفصل السابع

ميشال عون

عام ١٩٨٨، حين كانت الانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة منتظرة في أيلول، جلس ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة مع وزير الخارجيّة السوريّة عبد الحليم خدّام في دمشق يتساءل ما إذا كان قد تحوّل بفعل سحر ساحر إلى تاجر يعمل في أحد الاسطبلات الخافتة الإنارة في سوق الحميديّة القريب.

سأله خدّام: «من هو مرشّحكم»؟

أجابه مورفي: «ليس لدينا مرشح».

فتابع المسؤول السوريّ وهو يغمز: «هيّا، هيّا، أخبرني على انفراد. من يكون؟».

صُعق مورفي من تلك الجرأة الوقحة. فأومأ برأسه نفيًا وأصرّ على قوله: «لا يوجد». ثم تناول محفظة أوراقه وسحب ورقة منها، وأعطاه إيّاها وهو يقول له: «إذا ثمّة من رئيس، فيجب أن يكون مارونيًا. وهذه أسماء عشرة موارنة يمكنهم القيام بالواجب».

فتفحّص خدّام تلك اللائحة من الأسماء، ثم دفع بها إلى مورفي قائلاً: «كلا، لا أحد من هؤلاء. غير مقبولة».

في ما بعد، قال مورفي إنّهم يعون حقيقة الوضع. فإدارة الرئيس ريغان كانت تشجّع إجراء الانتخابات لكنّها «لم تكن شغلها الشاغل» فباستطاعة سوريا تعطيل الانتخابات إن شاءت، ونظراً لموقعها الرئيسيّ الثابت، لم تكن مهتمّة بشبح الشلل السياسيّ الذي سيخيّم على البلاد. في تلك الأثناء، كان النواب اللبنانيّون، على حدّ قول مورفي، «يموتون كالذباب» ليس من الاغتيالات إنّما من شيخوخة أدركتهم.

اعترف اللبنانيّون أيضًا بحقيقة الوضع. فجميع اللبنانيّين الطامعين في الرئاسة تقاطروا إلى دمشق بشكل مخزٍ شبَّهه مورفي كما سواه من المراقبين «باستعراض ملكات الجمال».

وكان كلّ واحد منهم يقول للسوريّين: «أنا أفضلهم جميعًا. في إمكانكم الاعتماد عليّ». وكانوا جميعًا على استعداد لقول كلّ ما يلزم لاجتياز الامتحان السوريّ.

في صيف ١٩٨٨، وبعد أن رفض السوريّون اثني عشر مرشحًا على الأقل، بعثوا برسالة إلى واشنطن يقولون فيها إذا كانت الانتخابات اللبنانيّة مهمّة لواشنطن إلى هذا الحدّ، فالمرشح الأوحد سيكون ميخائيل الضاهر.

كان الضاهر من «السياسيّين غير البارزين» في لبنان، نائبًا عن منطقة عكّار. فدعمه من قبل سوريا ربما كان بسبب استعداده لتنفيذ إرادة حافظ الأسد في لبنان. لكن في الواقع، يلحظ مورفي، أنّ كلّ مرشح رئاسيّ كان فعلاً «في قبضة سوريا وتحت تأثيرها».

لم تجر الانتخابات. وقال مورفي: «لا أظن أنّ اللبنانيّين المهتمّين، ذوي الفكر العميق، رحّبوا بفكرة مرشح رئاسيّ واحد. ففكرة أن تملي عليهم سوريا الأمر بتلك الصراحة العلنيّة كان شيئًا كثيرًا».

في ٢٢ أيلول، وقبل دقائق من انتهاء ولايته التي امتدّت ست سنوات، عيَّن أمين الجميّل حكومة انتقاليّة عسكريّة برئاسة قائد الجيش اللبنانيّ الجنرال ميشال عون متسبّبًا بذلك بأزمة دستوريّة لأن عون المسيحيّ سيتسلّم كذلك مسؤوليّة رئاسة الوزارة المخصّصة تقليديًّا للسنّة.

وتشكّلت على الأثر في غربيّ بيروت حكومة منافسة برئاسة سليم الحص وبدعم من سوريا. نظرت إدارة ريغان إلى الوضع من بعيد فوجدت فيه معضلة لبنانيّة أخرى لا أمل فيها.

فقال مورفي معلّقًا: «مع حلول العام ١٩٨٨، كنا قد يئسنا من الوضع اللبنانيّ، فجاءت ردّة فعلنا لتعيين عون «تبًّا لذلك... وماذا بعد الآن؟»

واعتُبر عون المعادي لسوريا بالنسبة إلى المسيحيّين ذلك القائد الملهم، فكانوا على استعداد ورغبة في حشد قواهم لدعم من اعتبروه بشير الجميّل الجديد.

ويقول مورفي: «إنّ عون كان يطرح نفسه بكلّ فخر ليس رئيسًا مرتقبًا للبلاد» لولاية محدودة مدّتها ستّ سنوات، بل كان يعلن أنّ المحرِّر يأتي مرّة كلّ مئة عام، ويقول: «إنّني أحرّر هذه البلاد».

فبعد سنوات عديدة من الخضوع لدمشق، ها هو قائد مسيحيّ لبنانيّ يأخذ أخيرًا موقفًا ضدّ الاحتلال السوريّ. وللمرّة الأولى منذ عام ١٩٨٤، دبّت حياة جديدة في الاستقلال اللبنانيّ.

لاحقًا، كتب وليد يصف المشهد: «مئات الآلاف تقاطروا إلى القصر الرئاسيّ في بعبدا للتعبير عن شعبيّته. فقد تعب اللبنانيّون من الحرب. فالقوّات اللبنانيّة لم تأت بنتائج إيجابية. والأحزاب السياسيّة كانت منقسمة، واللبنانيّون بطبيعتهم يحبون الجيش، فكان ميشال عون الخيار المثاليّ».

أمّا في واشنطن، فأسّس وليد وآخرون معه التحالف الوطنيّ للأميركيّين اللبنانيّين (NALA)، لتكون «المنظمة الراجحة، والمستجيبة» لتقنية جذور الدعم لـ«جمهورية لبنانيّة موحّدة، مستقلّة، ديمقراطيّة، وحرّة». وعقد التنظيم اجتماعه الأوّل في ٢١ نيسان/أبريل عام ١٩٨٩.

وفي أحد الأيام، تلقّى وليد مكالمة هاتفية من روجيه عزّام من مقرّ عون في القصر الرئاسيّ في بعبدا يسأل فيها ما إذا كانت منظمة «نالا» ستساعد قضيّة عون في واشنطن.

فأجابه وليد، «نحن في منظمة «نالا» ندعم حكومة شرعيّة في لبنان ونعتبر رئيس الوزراء ميشال عون الرئيس الشرعيّ للبنان إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسيّة».

وعلى مدى السنة اللاحقة، يقول وليد: «أبقيت ميشال عون على اطّلاع على كلّ ما نقوم به في واشنطن من أجل تحرير لبنان من السيطرة السوريّة».

ودخلت المملكة العربيّة السعوديّة على المشهد الدبلوماسيّ اللبنانيّ، مع سوريا، تجمع من بقي على قيد الحياة من نواب المجلس النيابيّ العائد لسنة ١٩٧٢ لإجراء محادثات في مدينة الطائف للتوصّل إلى وضع حدّ نهائيّ رسميّ للانقسامات الطائفيّة في لبنان. وانبثق عن ذلك اتفاق التسوية أواخر عام ١٩٨٩، «أتى بألم، ولكن بفضل السعوديّين والجهد اللبنانيّ»، حسب قول مورفي.

أمّا عون، فلم يكن ليعترف بأيّ اتفاق يشرّع وجود القوّات السوريّة في لبنان. فأعلن «حرب التحرير» ضد سوريا في ١٤ آذار ١٩٨٩.

دعت منظمة «نالا» في رسالتها الأوّلى للصحافة، إدارة جورج هربرت بوش الجديدة للاعتراف الفوريّ بحكومة عون، والتحقيق في ارتكابات سوريا ضد المدنيّين اللبنانيّين ومحاصرتهم.

لكنّ إدارة بوش لم تكن أكثر استعدادًا للتدخّل في الشؤون اللبنانيّة من سابقتها خلال ولايتَي الرئيس ريغان. فباركت اتفاق الطائف، الذي في روحه على الأقل، رأى أنّ الوجود السوريّ مؤقّت. ورد في نصّ اتّفاق الطائف: «يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أيّ حال من الأحوال».

«ومن واقع العلاقات الأخويّة التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوّات السوريّة مشكورة بمساعدة قوات الشرعيّة اللبنانيّة لبسط سلطة الدولة اللبنانيّة في فترة زمنيّة محدّدة أقصاها سنتان».

وسرعان ما تلاشت فترة السنتين المحدّدة.

«كما يتمّ اتّفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوّات السوريّة في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوّات مع سلطات الدولة اللبنانيّة في أماكن تواجدها».

كلّ ما كانت سوريا بحاجة إليه لإبقاء قوّاتها في لبنان إلى ما لا نهاية، كان وجود قادة لبنانيّين مذعنين لإرادتها. وكان هناك كثيرون لتختار دمشق من بينهم.

في كتابه «لبنان: الجمهورية الثانية» الذي صدر عام، ٢٠٠٢ يقول كايل أليس إنّ اتّفاق الطائف «أصبح محطّ اهتمام سياسة الولايات المتحدة في لبنان. فقد اعتبرت واشنطن اتّفاق الطائف أفضل الوسائل المتوفّرة لتحقيق تسوية بين الأطراف السياسيّة والطائفيّة اللبنانيّة المتنافسة».

كلّ ذلك أنهى الاستعدادات لما اعتبره العديد من اللبنانيّين أكثر فعل فاضح وفظيع أقدمت عليه أميركا في خيانة لحركتهم الاستقلالية وهو: «الضوء الأخضر» الذي أعطاه وزير الخارجيّة الأميركيّ جايمس بايكر في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٠ إلى الرئيس الأسد لسحق عون ومؤيّديه.

وقد أصبحت هذه القصة معروفة جيّدًا لدى اللبنانيّين. فبعد اجتياح الرئيس صدّام حسين الكويت في آب ١٩٩٠، كان الأميركيّون يتودّدون إلى دمشق لإضفاء المزيد من الشرعيّة العربيّة على التحالف الدوليّ بإرسالها وحداتها للوقوف ضد البعث المنافس لها، وبالتالي التقديم لسوريا مجهودًا دبلوماسيًّا مستقبليًّا للبدء في محادثات سلام مع إسرائيل تسمح لسوريا باستعادة مرتفعات الجولان المحتلّة.

أمّا الثمن الذي كانت الولايات المتحدة مستعدّة لدفعه فهو غضّ النظر بينما تبسط سوريا سيطرتها على الجزء المتبقّي من لبنان والذي كان لم يزل خارج سيطرتها، علاوة على «حزام الأمن» في الجنوب الذي كانت إسرائيل تحتلّه. وفي ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر من عام ١٩٩٠، اجتاحت الجيوش السوريّة ودبّاباتها، يعزّزها الهجوم الجويّ، مقر عون لتُنهي بذلك «حرب التحرير» التي كان أعلنها، وتدفع به إلى المنفى في فرنسا.

قال مورفي معلّقًا: «توافق ذلك بشكل جميل جدًا، إذا شئتم، مع التصوّر المُسبق بأنّنا تخلّينا عن لبنان وسلّمناه إلى سوريا لقاء منفعة لنا لاحقة في عمليّة السلام الأوسع». حينذاك، كان الدبلوماسيّ العريق قد غادر وزارة الخارجيّة، ولم تكن لديه فكرة مباشرة عمّا قد حدث.

وأضاف متسائلاً: «لا أصدّق ذلك، هل قيل شيءٌ ما؟ أبِعَدَم تهديدنا بحصول نتائج كارثيّة معينة، راهنّا ضمنًا على ذلك؟»

وأضفى ألان كايزويتر، الذي كان آنذاك المدير الإقليميّ لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجيّة، بعض الصدقيّة على تلك النظريّة إذ قال: «كانت المواقف الأميركيّة تجاه لبنان بالإجمال نوعًا من الوقوف جانبًا أو ردّة فعل لأحداث أخرى أعظم، مثل حرب الخليج أو عمليّة السلام في الشرق الأوسط». وأضاف، «بصراحة لا أذكر مسألة عون لكن ذلك بالتأكيد معقول».

أمّا الرئيس اللبنانيّ الياس الهراوي الذي كان يرأس الحكم المناهض لعون، فقد أراد أن تقوم سوريا بعمل ما. وقد صرَّح أحد مستشاريه لصحيفة الواشنطن بوست في ١٦ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٩٠ بأنّ ردة الفعل الأميركيّة كانت قد طُلبت مسبقًا، وجاءت الرسالة الأميركيّة كالآتي:

«سوف لن نعطيكم الضوء الأخضر، لكنّكم حكومة شرعيّة نعترف بها، وندرك أيّ خطوة تُقدمون عليها»، كما نُقل عن الأميركيّين. ثمّ أضافت: «فإن نجحتم، نهنّئكم. أمّا إذا طالت المعركة، فسوف نعبّر عن أسفنا لاستمرار العنف في لبنان. وإذا فشلتم، فلن نشجب العمل، بل ندعو اللبنانيّين للجوء إلى الحوار لحلّ خلافاتهم...ولن تتدخّل إسرائيل طالما لن تقترب سوريا من جنوب لبنان أو تهدّد مصالحها أي مصالح إسرائيل الأمنيّة».

صرّح مستشار الهراوي إلى الواشنطن بوست بـ«أنّ الفارق دقيق جدًّا».

وعندما أُخرج عون في الثالث عشر من الشهر، أصدرت وزارة الخارجيّة الأميركيّة إعلانًا في وقت لاحق من ذلك النهار تقول فيه: «نأمل أن يُنهي ذلك فصلاً حزينًا من تاريخ لبنان وأن يتمكّن الشعب اللبنانيّ من المضي قدمًا في اتجاه المصالحة وإعادة بعث وحدة وسيادة واستقلال لبنان».

وقال أحد المسؤولين الأميركيّين الذين كانوا في الخدمة في دمشق آنذاك بصراحة كليّة إنّه بالرغم من الإصرار باستمرار على أنّ إدارة الرئيس جورج هربرت بوش قد غضّت النظر عن الإطاحة بعون، فذلك خاطئ كليًّا. وأضاف المسؤول قائلاً: «ماذا كنّا نقول للسوريّين عام ١٩٩٠؟

بالطبع ألاّ يستخدموا القوّة ضدّ عون؛ رغم تأييدنا لحكم الهراوي ورئيس وزرائه سليم الحص».

وتابع قائلاً إنّ «فكرة الضوء الأخضر «أو حتى الأصفر» لأمر مدهش. «كنّا نعي أنّ موقفًا كهذا سيرتدّ علينا».

يوماً ما، عندما تُعلَن الملفات المحظورة، ستُعرف الحقيقة بالتأكيد. ولكن، إلى أن يحين ذلك، وبدون أدلّة ثابتة، سيستمرّ المسؤولون الأميركيّون في خوض معركة شاقّة ضدّ الاعتقاد السائد بأنّه قد تمّ بيع السيادة اللبنانيّة لقاء فرقتَين عسكريّتَين سوريّتين انضمّتا إلى المملكة العربية السعوديّة مع قوّات التحالف بداية عام ١٩٩١.

ويقول مورفي: «الأمر ليس أنّهم قاموا بعمل مزرٍ. أظنّ الأوامر كانت ألاّ تكون تصرّفاتهم لافتة للنظر».

وهكذا أنهت هزيمة عون، وما تبعها من أعمال سلب ونهب واغتصاب في بيروت الشرقيّة، عقداً مخيّبًا للآمال بالنسبة إلى القوميّة اللبنانيّة. فبينما كانت أوروبا والولايات المتحدة الأميركيّة تحتفل بسقوط جدار برلين ونهاية الاتّحاد السوفياتي، لم يسع وليد وغيره من الناشطين سوى التأمّل بالقضايا التي فُقدت والفرص التي أضيعت. ومنها بشير الجميّل، انهيار الجيش، خسارة أمين الجميّل للاستقلال، انسحاب القوّات المتعدّدة الجنسيات، والآن عون.

نظَّمت «نالا» مسيرة احتجاج أمام البيت الأبيض في ٢٦ تشرين الأوّل/أكتوبر رفع فيها الناشطون يافطات كُتب عليها: «إزدواجيّة المعايير في الشرق الأوسط. العراق يجتاح الكويت: غضبة عارمة. سوريا تجتاح لبنان: صمت».

لاحقًا، كتب وليد في وصفه يوم الثالث عشر من تشرين الأوّل يقول: «إنّه اليوم الذي هُزم فيه الحقّ والشرف عندما سقط المعقل الأخير للحريّة».

وفي كانون الثاني/يناير ندَّد «بالبرجوازيّة اللبنانيّة الزائفة» التي بدّلت ولاءها مع سقوط عون، وأنجزت تسليم لبنان لسوريا.

وفي صحيفة «الهدى» الأميركيّة- اللبنانيّة دعا وليد إلى استمرار ثورة عون، يقول:

«الثورة! الثورة! الثورة!... البطل اللبنانيّ سينتصر، ومعه ستجري معركة الشرف والكرامة. وكلّ ما ستتمكنون من القيام به أيّها البرجوازيّون المزيّفون هو الفرار...».

الفصل الثامن

مؤتمر مدريد وسلبيّاته

عام ١٩٩١، وبعدما خرجت الولايات المتحدة من حرب الخليج محقّقة انتصارًا سريعًا، شرعت بالحضّ على قيام واقع جديد في الشرق الأوسط.

ولم تعد سوريا تلك الدولة المنبوذة. فقد باتت الآن حليفًا في حرب الخليج يمكن التعاطي معه بعقلانيّة وبخاصّة أنّه بدا عاقد العزم على بناء علاقات أفضل مع الولايات المتحدة بعد انتهاء دور سيّده السوفياتيّ. أمّا مجمل ما قام به عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينيّة فكان إبعاد أصدقائهم والمحسنين إليهم في دول الخليج وذلك بتأييد صدّام حسين ضد الكويت. وقد كان الملك حسين أيضًا من المبعَدين، وإن بدرجة أدنى بكثير، لكنّه سرعان ما صحّح الأمر.

كما تسبّبت حرب الخليج في إطلاق مناخ نفسيّ جديد في المنطقة إذ أطلقت العراق موجات من صواريخ سكود في اتّجاه إسرائيل. لكنّ إسرائيل، رضخت لضغط كبير من إدارة بوش ولم تردّ. وساهم ضبط النفس الإسرائيليّ، ليس فقط في الحفاظ على التحالف العربيّ ضد العراق، بل في خلق واقع جديد، وإن غير معترف به علنًا، هو أنّ إسرائيل، وللمرّة الأولى، ومعظم جيرانها من الدول العربيّة كانوا في موقف واحد من الحرب الإقليميّة.

وفي أعقاب الحرب، اكتسبت إدارة جورج هربرت بوش نفوذًا جديدًا في المنطقة، ولم تعد عالقة في شرك الحرب الباردة مع الاتّحاد السوفياتيّ، فوجدت الفرصة سانحة للقيام بمبادرة جديّة نحو إيجاد حلّ للنزاع العربيّ- الإسرائيليّ من خلال مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١.

عندها شعر اللبنانيّون بالشلل رغم توقهم للتسوية السلميّة التي تعيد الفلسطينيّين إلى وطنهم وتحمل الإسرائيليين على الانسحاب من «الحزام الأمني» الذي أقاموه جنوبيّ نهر الليطاني.

إعادة الاعتبار تلك لسوريا، إضافة إلى أنّ سوريا لم تظهر على استعداد لتطبيق البنود المتعلّقة بها في اتّفاق الطائف لجهة سحب قوّاتها من لبنان، تفيد فقط أنّ لبنان كان وسيبقى محميّة سوريّة، في ذلك الوقت، وربّما إلى الأبد، على اعتبار أنّه كانت لحكومات واشنطن والرياض والقدس وموسكو مصالح أكبر بكثير تكمن في تحقيق السلام السوريّ الإسرائيليّ وهو أمر أكثر أهميةً من سيادة لبنان التي بدت قضيّة خاسرة.

أخيراً، سنحت الفرصة لوليد في التاسع من نيسان/أبريل عام ١٩٩١، وكان عندها رئيس فرع واشنطن في منظمة «نالا»، لتوظيف نشاطه السياسيّ اللبنانيّ في المجال الوطنيّ بالإدلاء بشهادته أمام لجنة فرعيّة لشؤون أوروبا والشرق الأوسط في المجلس النيابيّ. وكان هدفه المباشر المطالبة بخمسة ملايين دولار أميركيّ لإعانة المهجرين اللبنانيّين بعد أن أطاحت سوريا بعون. وشعر بأن هدفه الأسمى يكمن في تخفيف الانفتاح الجديد للحكومة الأميركيّة تجاه نظام الأسد.

جلس وليد منهكًا إلى الطاولة في مواجهة اللجنة وقال لهم إنّه يجب إيصال المساعدات عن طريق المؤسّسات الكاثوليكيّة الإنسانيّة. وأضاف، «نوصي اللجنة بالتحديد ألاّ ترسل المساعدات إلى الشعب اللبنانيّ عبر وكالات أو مكاتب تابعة للحكومة اللبنانيّة طالما يرزح لبنان تحت الاحتلال السوريّ».

وتابع قائلاً: «نحن قلقون من أن يخضع حكم الهراوي في إدارته لإنفاق الأموال للرضوخ لضغط السوريّين وتحويل الأموال إلى دمشق بدلاً من المستفيدين اللبنانيّين».

وأضاف: «واضح أنّ الزمرة الحاكمة، والتي منحتها واشنطن اعترافًا دوليًّا، هي أسيرة النظام السوريّ».

وفي نهاية شهادته المُعدّة سلفًا، طرح وليد مسألة تفجير مقرّ البحريّة الأميركيّة عام ١٩٨٣، فشرح أنّ «المتفجرّة من صنع يدَي الأسد، وقد تمّ

توفير الدعم اللوجستيّ للسائق الانتحاريّ المنفرد الذي تمكّن في تلك اللحظة الواحدة من إيقاع عدد من الضحايا الأميركيّين يفوق عدد مجموع الذين سقطوا في كافة مراحل عمليّة عاصفة الصحراء».

بدا وليد خلال إطلالته الأولى على المسرح الوطنيّ متأثّرًا، إنّما غير متوتّر. وقال فيما بعد إنّ غرفة اللقاء مع لجنة الكونغرس كانت «تضجّ بأصداء القلق في صوتي»، وذلك عندما وصف القائد السوريّ بأنّه قاتل.

ولكن، مثلها مثل جميع أروقة السياسة الخارجيّة، كانت تلك الشهادة بمثابة ناقوس يدقّه منتقدو سياسات الإدارة ويتمّ تجاهله كواحد من العديد من الأصوات الخارجيّة التي تقدّم النصح للسلطة التنفيذيّة المولجة إدارة سياسة الولايات المتحدة الأميركيّة.

وبعد أن أصبح الاستماع إلى شهادته ذكرى مضت، كانت أيّام وليد في منظمة الـ«نالا» تشارف على نهايتها، إذ ضاق ذرعًا بالصدامات الداخليّة والغيرة، وبخاصّة القرار الذي اتّخذه مؤيّدو المنظمّة بالتعدّي على سفير لبنان في مقرّه.

قال: «لم يكن سلوكًا نبيلاً. لا أوافق على سياسته، لكن ليس من شيمتي الوقوف على باب مقرّه وتوجيه الشتائم له ولعائلته».

ترك وليد منظمة «نالا» في نهاية ١٩٩١، وكان تركيزه الوحيد على العودة إلى مهنته في القطاع المصرفيّ وإلى عائلته. في تلك الأثناء، كان قد استقرّ مع زوجته جانت وطفلته في منزل متواضع في مدينة آرلينغتون من ولاية فرجينيا.

في تلك الأثناء، بدا أنّ الجهود التي بُذلت من أجل القضيّة اللبنانيّة الكئيبة كانت جهودًا ضائعة كما كانت الجبهة الوطنيّة قد خشيت. ففي أعقاب مؤتمر مدريد، بات معروفًا أنّ الدبلوماسيّين اللبنانيّين المشاركين في الحوار مع الإسرائيليّين في الممرّات وقاعات المحادثات في مقرّ وزارة الخارجيّة كانوا يعتمدون بشكل كليّ على التقدّم المحرز بين إسرائيل وسوريا. أمّا الورطة التي علق فيها المندوبون فكانت تشبه إلى حدّ

بعيد وغريب المحاورين الفلسطينيّين الذين لم يتمكّنوا من إبرام أيّ وعد أو الاتفاق على أيّ أمر دون موافقة قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة في تونس.

رغم تحقيق سابقة في إجراء مفاوضات علنيّة مباشرة، سرعان ما خفت ضوء الأمل الحذر الذي رحّب بمؤتمر مدريد ليتحوّل إلى مأزق كبير ويصبح بوضوح لغزًا وأحجية وإن غير معلنة. فإسرائيل كانت واحدة فقط من الفرقاء الثلاثة في المحادثات. الفريقان الآخران كانا سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، حتى الأردن أذعن إليهما في مواقفه.

عام ١٩٩٢، وفي أعقاب هزيمة رئيس الوزراء الإسرائيليّ إسحق شامير وحزبه اليمينيّ الليكود، قرّر زعيم حزب العمل الأكثر براغماتية إسحق رابين إحداث تغيير في سياسة إسرائيل التي لم تكن لتقبل أيّ تغيير، وإشراك منظّمة التحرير الفلسطينيّة سرًّا في محادثات أوسلو المباشرة. فتمّ الاحتفال الكبير لاحقًا باتفاق أوسلو الذي تمّ التوصل إليه في ١٩٩٣ ومعاهدة السلام التي عقدت عام ١٩٩٤ بين إسرائيل والأردن. وبدا حينها أنّ سوريا فقط، وتالياً لبنان، بقيا الخطوة الأخيرة لإنهاء الصراع العربيّ الإسرائيليّ.

وشعر الناشطون اللبنانيّون أمثال وليد بالتمزّق الداخليّ فالسلام كاد يصبح حقيقة ممكنة أواخر التسعينات. ولكن، لم تكن هناك قوًى خارجيّة لمساعدتهم في إبطال تسليم السيادة اللبنانيّة لسوريا. ولكلّ فريق آخر معنيّ، بدا ذلك ثمنًا مقبولاً دُفِع للأسد لقاء تسوية سلميّة نهائيّة.

الفصل التاسع

مواجهة الدبلوماسيّين العرب

لا ينطبق استياء وليد من السياسة الأميركيّة اللبنانيّة على المشهد السياسيّ الأميركيّ. عام ١٩٨٠، وبعد سنة واحدة على وصوله إلى الولايات المتحدة، كان حضر مناظرة رئاسيّة بين جيمي كارتر ورونالد ريغان، فحدّد بعدها عقيدته السياسيّة. فقد تفوّه ريغان بالكلمات الصحيحة التي تتوافق بكلّ بساطة مع مفهوم وليد المثاليّ للأمر.

قال وليد: «كنت أشاهد ذلك البرنامج التلفزيونيّ دون أن أفهم كلمة واحدة بالإنكليزيّة سوى أنّ ذلك الرجل كان يتكلّم عن الديمقراطيّة والحريّة وعن عظمة الولايات المتحدة وغيرها».

وعندما سأل: «من يكون ذلك الرجل»؟ قيل له إنّه المرشح الجمهوريّ، أجاب وليد: «حسنًا، أظنّ أنّني جمهوريّ».

عام ١٩٩٢، تسلّم وليد جنسيّته الأميركيّة وبالتالي حقّه في التصويت. فأصبح مواطنًا أميركيًّا بصفة شرعيّة، يعيش في واشنطن العاصمة، فسمع من داخله نداء الغريزة السياسيّة وقد استيقظت.

والشهادة التي أدلى بها أمام الكونغرس عام ١٩٩١، تبعها عام ١٩٩٣ اجتماع حصل بالصدفة مع الرئيس بيل كلينتون. ففي قدّاس الميلاد المسائيّ في كاتدرائيّة واشنطن، صادف جلوس وليد وعائلته وراء الرئيس والسيّدة الأولى. وقال في سرّه هذا يحدث فقط في واشنطن.

ورغم ولائه الحزبيّ، شعر وليد بالغبطة العارمة. وكان أن تصافحا أثناء تبادل سلام المسيح، وتناولا القربان المقدّس معًا. وحين انتهى القدّاس، لم يستطع وليد المقاومة، فعندما التفت كلينتون إلى الوراء ليلقي

تحيّة المساء على الجالسين قربه، ويتمنّى لهم ميلادًا مجيداً، أبدى وليد ردّة فعله المفاجئة:

«سيّدي الرئيس، في هذه البلاد ٣,٥ مليون أميركيّ من أصل لبنانيّ. وفي لبنان ٤ ملايين لبنانيّ، ما يعني أنّ هناك قريبًا لبنانيًّا واحدًا (cousin) لكلّ أميركيّ، أخذ نفسًا عميقًا وتابع: «لبنان يجب أن يكون حرًّا وأطلب إليك أن تُخرج سوريا من لبنان».

ابتسم كلينتون له ومضى في سبيله. مهما يكن، قال وليد في سرّه، مضيفًا: لم أكن لأغفر لنفسي بعدها لو أنّني أبقيت فمي مطبقاً.

خلال وجوده في منظمة «نالا»، كان وليد يزوّد القائد ميشال عون في منفاه بنشاطات المنظّمة وبالمعلومات عن جهودها المستمرّة لتحرير لبنان من سيطرة سوريا.

وفي أحد الأيّام، عام ١٩٩٣، تلقّى وليد دعوة لزيارة الجنرال في فرنسا. وبعد قيادة السيّارة لمدة ثلاثين دقيقة من باريس يوم ٢٩ آذار/مارس البارد من عام ١٩٩٣، وصل وليد إلى الهوت ميزون (Haute Maison) القرية الصغيرة ذات الشارع الواحد في الريف الفرنسيّ.

عند البوّابة السوداء الكبرى، أخبر وليد الحارس أنّه جاء لزيارة «رئيس الوزراء»، فتمّ تفتيشه بعناية، ثمّ تمّت مرافقته إلى المنزل الرئيسيّ ليخضع لمزيد من الاستجواب من قبل البوليس السريّ الفرنسيّ.

وقيل له: «قِف إلى جانب الباب الزجاجيّ».

وفي الحال، فتح رجل أمن لبنانيّ الباب، وألقى عليه التحية، وأخذ منه معطفه. أدخل وليد إلى ردهة استقبال فسيحة تطلّ على حدائق المبنى. وكان وراءه عدد من النوافذ السوداء وكاميرا فيديو تمّ تثبيتها على الحائط وموجّهة إلى حيث جلس. لم يحبس استغرابه، وقال في سرّه إنّه يعلم أنّ لعون أعداء؛ إنّما الأمر بدا جديًّا للغاية.

بعد دقائق معدودة، هبط عون السلّم الرئيسيّ الخشبيّ «بسرعة قصوى، وهو يحدث ضجيجًا كالإعصار» كما يذكر وليد. ثم ابتسم بدفء.

قال عون: «أهلاً وسهلاً بك يا وليد».

من خلال الحديث المتبادل، تبيَّن لوليد أنّ الرجل مصمّم ومدرك تمامًا قضية اللبنانيّين الذين ماتوا لحمايته وحماية استقلال بلادهم. وقال له: «لا يهمّني كم سيطول انتظاري».

وأدرك وليد سبب إعجابه بذلك الرجل. فعون لم يكن من العائلات الحاكمة التقليديّة. كان رجلاً من الطبقة الوسطى، مثله، ولم ينس أبدًا جذوره المتواضعة.

وأطرق مفكّرًا: بينما رجال السياسة المسيحيّون من العائلات التقليديّة ينحنون لمشيئة سوريا، فهذا الرجل، لا أولئك، يمثّل القائد المستقلّ الذي نريده.

ومنذ تلك اللحظة، إلى أن بَدّل عون تحالفاته بعد عودته من المنفى عام ٢٠٠٥، شعر وليد أنّ لديه شخصًا يمكنه أن ينظر إليه باحترام واعتباره كما كان بشير الجميّل بالنسبة إليه. فكانت علاقة ودّ طويلة الأمد، انتهت، بالنسبة إليه كما لكثيرين، بخيبة أمل مرّة.

وبقدر ما سمحت له وظيفته في القطاع المصرفيّ، كان وليد يتابع باستمرار قضية سيادة وطنه متحيّنًا الفرص للاجتماع بقادة لبنانيّين.

وفي ١٨ حزيران/يونيو من عام ١٩٩٨، انضمّ وليد إلى ٧٥ آخرين من رجال الأعمال وأعضاء منظّمات فكريّة في مجلس العلاقات الخارجيّة في واشنطن للاستماع إلى رئيس الوزراء اللبنانيّ رفيق الحريري الذي كان في سدّة المسؤوليّة منذ العام ١٩٩٢. كان الحريري أغنى رجل في لبنان بعدما جمع ثروته في المملكة العربية السعوديّة. والآن، بعد مضي بضع سنوات على وجوده في السلطة، كان يعي تمامًا ما يمكن لسوريا أن تسمح به في لبنان، ولم يكن اغتياله، الذي حدث بعد سبعة أعوام فقط، واردًا في تلك الأثناء. كان وليد يعرف تمامًا الخطوط الحمراء السوريّة. وبعد أن أنهى الحريري كلامه، وفُسح المجال لطرح الأسئلة، انتظر وليد دوره، ثم وقف وقال:

«دولة الرئيس، لم تقم فقط بتشجيع الاستثمارات في لبنان، بل وضعت لبنان من جديد على الحلبة العالميّة. لقد قمت بزيارة دول عديدة حول العالم، وقد بادلوك بالمثل. وقام الرئيس الفرنسيّ جاك شيراك بزيارتك مرّتين. والرئيس الأميركيّ السابق جورج بوش قضى ليلة في القصر الرئاسيّ في بعبدا. وأنا كنت في لبنان عندما زاره قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وهبَّ لبنان بأجمعه لاستقباله معك.

أمّا سؤالي لك فهو من باب الفضول: لماذا، إلى الآن، لم يقم الرئيس السوريّ حافظ الأسد بزيارة قصر بعبدا؟ هل أرسلتم له دعوة؟ إذا حصل، فهل قبلها؟ وإن لم يقبلها، فلماذا؟

وجلس، بينما ضجّت القاعة بالضحك فالجميع يعرف السبب. منذ أن أحكمت سوريا سيطرتها على لبنان، قام خمسة رؤساء لبنانيّين بزيارة القصر الرئاسيّ السوريّ مرات عديدة. ولم يبادل الأسد بزيارة بيروت ولو مرّة واحدة، وقد تمّ تفسير ذلك على أنّه من أوضح الدلائل على عدم اعترافه بسيادة لبنان.

وبينما انتظر الحريري هدوء عاصفة الضحك، وقد بدا مرتبكًا، حدّق في وليد وأجاب: «الرئيس الهراوي وجّه له دعوة، والرئيس الأسد سيزور لبنان قبل تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٨.

أشارت صحيفة الدايلي ستار في عددها الصادر في ١٩ حزيران/يونيو إلى ذلك الحوار، وأوردت الإعلان عن زيارة الأسد الرسميّة الأوّلى نقلاً عما قاله الحريري «أمام جمهور أميركيّ مشكّك بغالبيّته بذلك الإعلان».

وسرعان ما ورد من القصر الرئاسيّ اللبنانيّ ومن وزارة الخارجيّة توضيحًا أفاد أنّ رئيس الوزراء كان مخطئًا ولم توجَّه أيّة دعوة كتلك.

وعندما توفّي الرئيس الأسد عام ٢٠٠٠، لحظ وليد أنّ الرجل لم يقم أبدًا بزيارة بيروت كرئيس دولة.

ودوّن الحريري ذلك المصرفيّ المسيحيّ في ذاكرته بعد زيارته تلك لواشنطن عام ١٩٩٨. وعام ٢٠٠٢، عندما وصل وليد إلى نيويورك بصفته

عضوًا في البعثة الأميركيّة إلى الأمم المتحدة، ذكر الحريري اسمه لرئيس تحرير جريدة المستقبل جورج بكاسيني ولصديقه فارس سعيد. ثم توجَّه بالسؤال لسعيد قائلاً: «أتعرف هذا الرجل»؟ أجابه فارس: «كلاّ، من يكون»؟

أجابه الحريري: «حسنًا، يجدر بك متابعة وليد معلوف، إنه واحدٌ منكم، إنّه مسيحيّ». وأضاف الحريري متنبّئًا: «هذا الرجل جريء وسيجترح الأعاجيب».

لاحقًا، اجتمع وليد مع الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط في قصر المختارة في الشوف. وكان ذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. بحثا في قضية كوبا وإمكاناتها الاقتصاديّة. لكنّ قلق وليد الأعمق كان حول التعايش ومصير بلدته كفرقطرة.

فقال وليد للزعيم الدرزيّ: «أعتقد أنّه في استطاعة المغتربين لعب دور كبير في فرض التعايش في منطقة الشوف، وفي تحسين ظروف الحياة الاقتصاديّة لمواطني المنطقة، والمساهمة ثقافيًّا واجتماعيًّا وتربويًّا من أجل مصلحة جميع المواطنين».

وتابع قائلاً: «أجد أنّ هذا التوجّه يسود في أوساط المجتمع الأميركيّ-اللبنانيّ في واشنطن وتحديدًا بين الموارنة والدروز. ونحن بحاجة إلى المزيد من الجهود المركّزة لحلّ هذه المعضلات. الحاجة كبيرة إلى الكثير من العلاج».

بالنسبة إلى وليد، كانت العلاقة بين موارنة لبنان ودروزه «علاقة حبّ وكراهية كالعلاقة التي تكون بين رجل وزوجته فلا يستطيعان سوى أن يحبّا بعضهما البعض».

وكتب يقول عام ١٩٩٣، بعد سنوات مرّت على تهجير المسيحيّين من الشوف: «عندما يتقاتلان، يؤذيان بعضهما عميقًا، لكن يبقى أنّ الحبّ الموجود بينهما أقوى بكثير وفي النهاية يتغلَّب الغفران ويسود».

وقال لجنبلاط إنّ الجماعتَين بحاجة للتفاعل على كلّ المستويات: «ثقافيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا؛ يجب أن نندمج في مجتمعَينا».

وحاول أيضًا أن يدعم قضيّته لدى القادة العرب من غير اللبنانيّين. وخلال مأدبة عشاء أقامتها «اللجنة الأميركيّة- العربيّة ضدّ التمييز» لتكريم الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، شعر وليد بغضب وسخرية بسبب حديثه مع الدبلوماسيّ المصريّ.

إذ سأله وليد وهو يهمس في أذنه: «صاحب السعادة، متى سيغادر السوريّون لبنان»؟

أجابه موسى وهو يطلق ضحكة: «أتريدني أن أذهب إليهم الآن وأقول لهم أن يغادروا لبنان»؟

تلقّى وليد دلالات ما قاله الرجل واستنتج أن لا فائدة من الأمر. فأجابه بالسخرية ذاتها قائلاً: «لا، أرجوك لا تزعج نفسك». وتركه وهو يشعر بالمرارة تجاه جامعة الدول العربيّة واستمرار فشلها في مقاربة الوضع.

ونقل وليد معركته إلى السوريّين مباشرة رافضًا نصيحة صديق دبلوماسيّ لبنانيّ كان قد أسرَّ له بقوله: «يجب أن نثبت للسوريّين أنّنا نقف معهم مهما كان الأمر. عندها سيثقون بنا».

هذا هراء، قال وليد في سرِّه. مضيفًا، ومجازفة حمقى كذلك. في الواقع، كان وليد يعتقد أنّ السوريّين المرتاحين في ظلّ حكم مركزيّ، دولة الحزب الواحد حزب البعث الحاكم، يخافون ديناميكيّة التحرّر اللبنانيّ والوثبة المفاجئة لإمكان استعادته قوّته الاقتصاديّة، وترك سوريا في الحضيض.

خلال حفل أقيم صيف ٢٠٠٠ في السفارة اللبنانيّة، وكان ذلك بعد أن توفي الرئيس حافظ الأسد وخلفه ابنه بشّار، اقترب وليد من سكرتير سوريا الثالث لشؤون الكونغرس وقال له: «سيّد منصور عزّام، ما رأيك بجميع الرسائل المفتوحة والطلبات الموجّهة للرئيس بشّار حول استمرار الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان»؟

فأجاب عزّام بغضب: «هذا النوع من الكلام العلنيّ لا يؤدّي بنا إلى أيّة نتيجة».

بعد ذلك، التقى وليد السفير السوريّ رستم الزعبي في فندق ويلارد في العاصمة واشنطن في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٠. كان التقاه في مناسبات سابقة، لكنّه قرر الآن أن يجري معه حديثًا سياسيًّا مباشرًا.

قال له وليد: «أنا سعيد جدًّا لأنّ الرئيس بشّار الأسد سيزور لبنان بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول الفرنكوفونيّة في خريف هذا العام». كان وليد يعرف أنّ المؤتمر سيعقد في بيروت، وقرّر القيام بمزاح ساخر.

فأجابه السفير الزعبي أنّ الأسد لم يكن قد تلقّى دعوة بعد، لكنّه بالطبع يتكلّم الفرنسيّة بطلاقة.

قال وليد: «آمل أن يسافر جوًّا من دمشق إلى مطار بيروت الدوليّ حيث يتمّ استقباله كرئيس دولة؛ ومن هناك ينطلق إلى قصر بعبدا الرئاسيّ».

وعلى الفور امتقع وجه السفير إذ أدرك تلميحات وليد إلى تلك البهرجة التي سترافق زيارة رسميّة يقوم بها رئيس سوريّ للبنان، والتي لا سابقة لها. وانتقل فجأة إلى موقع دفاعيّ.

«يقول الرئيس الأسد إنّ وجود القوّات السوريّة في لبنان وجود مؤقّت، وهو يعترف باستقلال لبنان. فلا حاجة لزيارة كهذه لإثبات ذلك».

وتابع الزعبي مكرّرًا الوصف السوريّ التقليديّ للعلاقة بقوله: «شعبٌ واحد في دولتَين».

وردّ وليد بالقول: «حسنًا، إذن لماذا لا يلتقي الرئيس بزعماء المعارضة ويتحدّث معهم، كما يفعل مع زعيم حزب الله السيّد حسن نصرالله، وزعيم حركة أمل نبيه بري، ورئيس الوزراء الحريري؟»

فأجابه السفير: «لقد حاربوا بضراوة سوريا وما نمثّله. تركنا أمرهم لرئيس لبنان، وهو سيتعامل معهم».

فقال وليد في فكره: «ها إنني تغلّبت عليك».

وردّ وليد بالقول: «إمّا أن تحترموا لبنان وتعاملوه كدولة ذات سيادة أو لا. تقولون شعبًا واحدًا في دولتَين، لكن رئيسكم لا يقابل سوى بعض السياسيّين في لبنان. بقي عليه أن يتعامل مباشرة مع المعارضة، لا أن يقف مع فريق ضد الآخر».

الفصل العاشر

التعرّف على جورج دبليو بوش

مع حلول منتصف عام ١٩٩٨، كان وليد قد قرّر أنّ عمله في القطاع المصرفيّ، وإن كفل له القيام بأعباء معيشته، لن يمنعه من المضيّ في القيام بدراسة اهتماماته السياسيّة وتقييمها. فقرّر أنّ الخطوة المنطقيّة التالية، بعد أن كان حاول من خلال المنظّمات الأميركيّة- اللبنانيّة وخاب أمله، تكمن في توطيد علاقاته مع الحزب الجمهوريّ وانخراطه في حملة الانتخابات الرئاسيّة المرتقبة عام ٢٠٠٠.

رغم أنه لم يكن قد أُعلن أنّ المرشّح الأوفر حظًّا كان جورج دبليو بوش حاكم ولاية تكساس، ونتيجة ما كان سمعه وما شاهده وليد عن الرجل، خلص إلى أن لا مشكلة لديه في تكريس نفسه لتلك الحملة الانتخابيّة، ففكّر في قرارة نفسه: يبدو أنّ ذلك الرجل مرشّح رابح.

سأل وليد صديقه بول ويريك، شمّاس كنيسة الملكيّين في منطقة ماكلاين، والذي يُعرف بروابطه السياسيّة المتينة: «كيف يمكنني الانخراط؟» بالطبع هناك دور يمكن أن يلعبه لبنانيّ- أميركيّ، مصرفيّ، من طائفة الملكيّين الكاثوليك، مهتمّ بسياسة الشرق الأوسط. فتعرّف وليد من خلال ويريك إلى طوم ميليدي السفير الأميركيّ السابق لدى الكرسيّ الرسوليّ.

كان ميليدي على علاقة وطيدة بالكنيسة الكاثوليكيّة إضافة إلى مسؤوليّته الدبلوماسيّة كسفير في بوروندي وأوغندة. وقبل التحاقه بإدارة الرئيس ريغان بصفة مستشار تربويّ، كان رئيسًا لجامعة القلب الأقدس في ولاية كونتيكت. وبعد أن عيّنه الرئيس جورج هربرت بوش

سفيرًا لدى الفاتيكان عام ١٩٨٩، نجح في حمل الكرسيّ الرسوليّ على الاعتراف بإسرائيل.

عند لقاء وليد به كان ميليدي رئيسًا لفريق العمل الكاثوليكيّ في الحزب الجمهوريّ. فبعد لقائهما في حزيران عام ١٩٩٨، تبيّن لميليدي كيف يمكن لوليد أن يشقّ الطريق باتجاه الناخبين المتأرجحين ومجتمع الأميركيّين-العرب وأرسل إليه دعوة للانضمام إلى فريق العمل الكاثوليكيّ بصفة «نائب رئيس الأميركيّين الشرق أوسطيّين». ومن خلال ميليدي، راح وليد يتعرَّف على أعضاء الحزب الجمهوريّ في المراكز التراتبيّة في السلطة.

وخلال تجمّع عُقد في العاصمة واشنطن بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو عام ١٩٩٩، تسنّى لوليد أخيرًا لقاء جورج بوش الذي كان ما زال في المراحل الأوّلية من استكشاف حملته الانتخابيّة.

رغم الحشود الغفيرة، تمكّن وليد من الوقوف في محاذاة الحبل الفاصل من حيث سيمرّ بوش بعد إلقاء خطابه.

وبينما كان بوش يصافح أيادي كثيرة من الصفّ الأوّل، عرَّف وليد عن نفسه. فنظر إليه بوش بفضول وسأله: «من أين أنت؟» ولم يكتفِ الحاكم بالإجابة التي سمعها بل تابع: «آه حسنًا، أخبرني عن الوضع اللبنانيّ».

ويتذكّر وليد ما قاله في تلك اللحظة: «أجبته بسرعة لاعتقادي أنّه على عجلة من أمره يريد متابعة سيره. إنّما لا، تابع الحاكم بوش طرح الأسئلة عن المنطقة، وبدا لي أنّه كان يعرف الكثير. لم أصدّق مدى تركيزه على الموضوع والاهتمام الذي أولاه».

بعد المحادثة، اقترب مني أحد الفضوليّين وسألني: «هل كنت على معرفة بالحاكم»؟

أجابه وليد: «كلا"، لقد التقيت به الآن».

«يا إلهي، لقد تكلمتما لما يزيد عن عشر دقائق. بدا لي وكأنّك تعرفه معرفة جيّدة».

شعر وليد بالإطراء، وأصبح من المؤيّدين بقوّة. سيكون بوش رئيسًا مثاليًّا ليس فقط لتنفيذ برنامج عمل الحزب الجمهوريّ بل أيضا للاستجابة لتوقّعات المنطقة. وقال في قرارة نفسه، إنّه فعلاً يتفهّم الوضع.

داخل جهاز الحملة الانتخابيّة، اكتشف وليد أيضًا حركة «الحالمين الأميركيّين» (American Dreamers) المنوط بها الاتّصال بالمهاجرين الوافدين حديثًا، وأصبح نائبًا للرئيس عن الجالية الأميركيّة-اللبنانيّة. وكانت مهمّته جمع الأموال والتبرّعات.

وبعد أن أعلن بوش ترشيحه رسميًّا ممثّلاً الحزب الجمهوريّ ومتفوّقًا بذلك على سناتور ولاية أريزونا جون ماكاين، تبرّع وليد بالحدّ الأقصى البالغ ألف دولار أميركيّ ونظّم حفل استقبال لجمع التبرعات في ٢٢ أيار/مايو عام ٢٠٠٠ في فندق ويلارد في واشنطن.

حينها كان الأميركيّون العرب إجمالاً، لا اللبنانيّون فحسب، يُعتبَرون ناخبين متأرجحين في السياسة الأميركيّة. تذمّر معظمهم من حكومة كلينتون واعتبروها تمادت في تساهلها مع التعديات الإسرائيليّة على عملية أوسلو للسلام، إضافة إلى الصرخة التي كانت أصبحت مألوفة عن عدد اليهود الكبير في إدارة السياسة الخارجيّة، والعلاقات الوطيدة والكثيرة مع اللوبي الإسرائيليّ. وكان تعيين مارتين إنديك مبعوثًا أعلى لوزارة الخارجيّة لشؤون الشرق الأوسط ترك امتعاضًا لدى الكثيرين، وهو الذي كان من الناشطين في حملة «لجنة الشؤون العامّة الأميركيّة الإسرائيليّة» (AIPAC)؛ حتى ولو كان ذلك الأميركيّ المولود في استراليا قد تعرّض غالبًا لحملات عدائيّة من الأجهزة المؤيّدة لإسرائيل في واشنطن.

قبل شهر من حملة جمع التبرّعات، اتّصل وليد بـ١٢٠٠ أميركيّ-لبنانيّ من قيادات الجالية لحثّهم على التبرّع بألف دولار للحملة. كانت غالبيتهم من رجال الأعمال والأخصائيّين الذين إمّا يملكون مؤسّساتهم أو يحتلّون مراكز عالية في شركات كبرى. وكتب وليد في إحدى رسائله البريديّة إلى أفراد الجالية مسترجعًا تلك الدقائق العشر من لقائه الحاكم، يقول:

الحاكم يشعر بالمخاوف والقلق اللذين تشعر بهما جاليتنا حيال مستقبل لبنان وعملية السلام في الشرق الأوسط. الحاكم مؤمن بحريّة جميع الشعوب ويعي الروابط التاريخيّة والإنسانيّة بين لبنان والولايات المتحدة الأميركيّة والتي تعود إلى العام ١٨٤٠.... فبدعمكم سيكون هذا النشاط أقوى تجمع أميركيّ- لبنانيّ يعقد على شرف مرشح رئاسيّ في الولايات المتحدة.

ذلك اليوم، شهد فندق ويلارد لقاءً مؤثّرًا بين اللبنانيّين. فخمسة من الذين حضروا، مُنحوا فرصة عقد لقاء منفرد مع المرشّح تمكّنوا خلاله، كلّ بمفرده، من إخباره أنّهم يريدون انسحاب القوّات السوريّة من لبنان. وبعد إلقاء بوش خطابه، كان ثلاثون أيضًا ينتظرونه في الصفّ الأوّل لإعطائه بطاقات تعريف عنهم وأوراق وظائفهم - كلٌّ يعرض بالتفصيل مقترحاته لسياسة أميركا تجاه لبنان- ويناشد شخصيًّا الحاكم لتحقيق الانسحاب السوريّ- ذلك أثناء المصافحة. كان وليد يقف في آخر الصفّ مسرورًا بمشاهدة ذلك التعبير النادر عن وحدة الجالية. وأخيرًا، عندما وصل بوش إليه، وكان قريبًا من الباب، عرفه فحيّاه بإعياء قائلاً، «أعرف. لا تكرّر القول: انسحاب السوريّين من لبنان». وضحك الاثنان.

ووزّع رسالة بريديّة أخرى في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر إلى أبناء الجالية يأمل من خلالها الحصول على تبرّع بقيمة ١٠٠$ من ذوي الامكانات المحدودة. وأطلق وليد على حملته اسم «١٠٠٠ لبنانيّ من أجل بوش»، مؤمنًا بأنّ مواردهم، إضافة إلى أصواتهم، سوف تساعدهم في التأثير على إدارة الجمهوريّين المحتملة.

ولكنّ وليد كان يدلي بنصائحه في تلك الأثناء سواء طُلب منه ذلك أم لا إلى لجنة الحملة السياسيّة حول المواقف المرغوب فيها تجاه لبنان. وبتشجيع من وليد، وجّه المونسنيور سيلي بجّاني رئيس معهد اللاهوت المارونيّ التابع لكنيسة سيدة لبنان في واشنطن، رسالة إلى فريق بوش بتاريخ ٢٤ تشرين الأوّل/أكتوبر يدافع فيها عن قضيّة استقلال لبنان.

كتب بجّاني في رسالته يقول: «لقد كان لوجود قوّات أجنبية...وخاصّة للسيطرة السوريّة على الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة في لبنان لمدة ٢٥

عامًا، تأثير أحدث شللاً في المؤسّسات الديمقراطيّة في لبنان وربّما يؤدّي بالتالي إلى حلّها».

بعد مضي عشر سنوات على اتفاق الطائف، تولّد لدى القيادات المارونيّة «شعورٌ بأنّ هناك أمرًا طارئًا وملحًّا». رغم تحرّر لبنان من النزاعات المسلّحة، «ما زال هناك خوف من أنّ الكفاح في سبيل سيادته واستقلاله، وربّما روحه، يضيع».

وكانت الانتخابات الأميركيّة لعام ٢٠٠٠ هي الأقرب في تاريخها، وبهذا المعنى يمكن اعتبار كلّ صوت يتمكّن وليد من كسبه نتيجة جهود يبذلها دقيقًا وحاسمًا.

وجّه جيم نيكولسون، رئيس الحزب الجمهوريّ، رسالة شكر لحظ فيها أنّ بوش حصل على ٥٠٪ من أصوات الكاثوليك. وعندما انتهى إحصاء الأصوات، تبيّن أنّ النسبة أقل قليلاً، لكنّ النصر الذي تحقّق حصل بفارق ضيّق جدًّا، وقد أقرّته المحكمة العليا بعد مضي شهر جعل كلّ الجهود التي بُذلت تبدو عذبةً.

عمل وليد بكلّ نشاط في الحملة الانتخابيّة لعام ٢٠٠٠ كمؤمن بها، لكنّ الأصدقاء والمعارف اقترحوا عليه أن يحمل أصدقاءه الجدد ذوي السلطة على تعيينه في مركز سياسيّ.

وبالرغم من انقطاع الراتب، ومع علم وليد بأنّ فرصة الحصول على وظيفة مضمونة مرتبطة كليًّا بالإدارة الجديدة، أراد بكلّ جوارحه أن يقوم بمغامرة خارج النطاق المصرفيّ، والمفضّل أن تكون في الحقل الدبلوماسيّ. وأعدّ كتابَي توصية للحصول على مركز سياسيّ: واحدة من عضو مجلس النواب الجمهوريّ راي لحّود الذي كان وليد قد التقاه حين كان المشرّع الأميركيّ- اللبنانيّ يخوض حملته عام ١٩٩٤، إضافة إلى راعي أبرشية كنيسة الكاثوليك الملكيّين المطران جون عادل إيليا.

بعث وليد برسالة إلى رئيس حملة بوش دون إيفانز قبيل نهاية الشهر تضمّنت تمنيّات لتعيينات سياسيّة ثلاثة شعر بأنّه يملك حظوظ الحصول عليها كونه كاثوليكيًّا، من الأقليّة، إضافة إلى كونه مصرفيًّا. وهذه المراكز

الثلاثة هي: سفير الولايات المتحدة لدى الفاتيكان، مبعوث بوش إلى مالطا، أو أيّ مركز في عداد موظّفي إيفنز المفترض أن يصبح وزيرًا للتجارة. وجاءه الرد من إيفانز يفيد أنّه أوصل الملف للمدير الانتقاليّ كلاي جونسون الذي «سيبدأ بإعداد ملف لك». كان وليد متفائلاً.

ولكن، لم يحدث شيء. ومرّت أسابيع، ثم أشهر، فخاب أمل وليد وبدأ يفقد صبره. وجال في فكره وهو يراقب توزّع معارف بوش الجدد عبر البلاد «ماذا حلّ بكلّ الجهود التي بذلتها، والتبرّعات التي جمعتها؟» وبدأ يستنتج: «أولئك الذين عملت معهم وساعدتهم ها هم يحصلون على تعيينات في السلك الدبلوماسيّ. أما أنا؟ فقد خذلوني».

جزء منه اقتنع بمتابعة العمل في القطاع المصرفيّ وتوصل إلى القناعة بأن لا صداقات دائمة في السياسة. وجزء آخر سعى لاستخدام علاقاته في الحزب الجمهوري لمتابعة مدّ يد التعاون لإدارة بوش. وبقي هامش ضيق في نفسه يعقد الأمل على أنّهم لم يصلوا بعد إلى مراجعة ملفه وسجلّه.

ورث بوش من إدارة الرئيس كلينتون شرق أوسط مضطربًا. كانت الانتفاضة الثانية مستعرة بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، وجميع المخطّطات التي كانت توضع في الخفاء من غير أن تعلن للتوصّل إلى حلّ سلميّ قابل للتطبيق لم تكن تعني الكثير للجماهير الثائرة المتضرّرة من الجانبين. وبقي السلام بين إسرائيل وسوريا بعيد المنال وغير ممكن في ظلّ تصعيد العنف الحاصل، وفي وقت يرتّب النظام السوريّ أوضاعه بعد وفاة حافظ الأسد، «أبو هول» دمشق العجوز عام ٢٠٠٠.

كان بشّار ابن الرئيس الراحل هو الوريث المحتمل بعد وفاة شقيقه الأكبر باسل في حادث سيّارة عام ١٩٩٤. وشعر المراقبون الذين كانوا ينتظرون بترقّب بأنّ بشّارًا، وهو طبيب عيون تلقّى دروسه في لندن ويُعتبر شابًا هادئًا وعاقلاً، سيكون هو الشخص الذي يستطيع إرخاء القبضة الحديديّة التي كان فرضها والده والجيل القديم من مستشاريه في حزب البعث على البلاد. كما قدّمت زوجته أسمى، المولودة في لندن، لوسائل الإعلام وللعالم، وجهًا أنثويًّا ساحرًا ومحبّبًا - هذا الأمر الذي كان في السابق غائبًا عن الأنظمة السوريّة.

أمّا بالنسبة إلى وليد، فرغم تغيير الشخصيّة في القمة، فما زال حزب البعث السوريّ في رأيه هو الذي يتسلّم زمام الأمور، وهو حركة «بُنيت على الكراهية» لا يمكن إصلاحها، ولن تعترف مطلقًا باستقلال لبنان.

في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١، ألقت الحكومة اللبنانيّة القبض على أكثر من ١٥٠ طبيبًا وأستاذًا وقادة طلاّب من مؤيّدي الجنرال المنفي ميشال عون والقوّات اللبنانيّة ومن الناشطين في معارضة استمرار الوجود السوريّ وزجّتهم في السجن.

في العاشر من شهر آب/أغسطس، بعث وليد برسالة لبولا دوبريانسكي، مساعدة وزير الخارجيّة للشؤون العالميّة، والتي تُشرف على المكتب المسؤول عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وطلب موعدًا باسمه وباسم أربع منظّمات أميركيّة- لبنانيّة.

وممّا جاء في رسالة وليد: «هؤلاء الذين اعتُقلوا هم ضدّ الحكومة المدعومة من سوريا، كما هم ضدّ استمرار الاحتلال السوريّ للبنان... هم يطالبون باستعادة الحريّة والديمقراطيّة وسيادة لبنان بدءًا من انسحاب حوالى ٤٠٠٠٠ ألف جنديّ سوريّ وعنصر مخابراتيّ فعّال في البلاد».

ولو استطاع لانتهز الفرصة لإقناع دوبراينسكي بأنّ انتظار الأسد الأصغر لإحداث تغيير في حزب البعث من الداخل لا جدوى منه، بل يجب أن تكون سياسة واشنطن تغيير النظام في سوريا. تلقّى مكالمة هاتفيّة من وزارة الداخليّة الأميركيّة في ١٧ آب/أغسطس: سيكون الاجتماع في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الأثر دعا عددًا من الناشطين اللبنانيّين للانضمام إليه.

قبل يوم واحد من التوجّه إلى الموعد، وبينما كان يقود سيّارته مرورًا بمبنى البنتاغون على الطريق ١١٠ شمالاً، وذلك حوالى الساعة ٩:٣٠ صباحًا، سمع وليد على الراديو موجزًا لأخبار الصباح يفيد أنّ طائرة صغيرة اصطدمت خطأً بالبرج الشماليّ من مركز التجارة العالميّ في نيويورك وتحطّمت. وتبع ذلك خبر عاجل يعلن تحطّم طائرة ثانية. سبع

دقائق بعد مروره بالبنتاغون، اصطدمت طائرة تابعة للخطوط الجويّة الأميركيّة – رحلة ٧٧ – بالمبنى.

ذلك اليوم، كانت واشنطن في حال من الفوضى العارمة، وسرت شائعات أفادت بأنّ وزارة الخارجية تلقّت ضربة أيضًا. وأحدث السائقون المرعوبون أزمة سيرٍ خانقة، ووقع نزوح مذعور نحو شبكة المواصلات في أنفاق واشنطن. وعَبَرَ الدخان المتصاعد من حريق في مبنى البنتاغون الجسرَ نحو داخل المدينة. وشاهد الناس حول العالم بهلع انهيار برجَي مركز التجارة العالمي الواحد تلو الآخر.

وتساءل وليد بدهشة: «يا إلهي، أنحن في بيروت»؟ وعاد بالذاكرة إلى الراديو في بيروت في السبعينات حين كان يسمع بثّ التقارير حول الطرقات الآمنة التي يجب سلوكها لتجنب القنابل وقذائف المدفعيّة.

وصل إلى منزله، وكانت زوجته قد عادت بالولدين من المدرسة. وعلى مدى الأيّام الثلاثة التالية، كانوا يشمّون رائحة حريق مبنى البنتاغون من منزلهم في مدينة أرلينغتون، ولمّا لم يتمكن ولداه من الخلود إلى النوم بمفردهما تجمّعت العائلة مع بعضها لتبديد الخوف.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، دهش وليد لتلقيه مكالمة هاتفية من مكتب دوبراينسكي يسأله: «هل ما زلت على الموعد»؟ وبدا له حلمًا أن يطرح مطالبته بإخلاء سبيل الناشطين اللبنانيّين المعتقلين بعد يوم واحد على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. لكنّ الاجتماع عُقد. واستمعت دوبراينسكي له بكلّ تهذيب، ولكن دون التعليق كثيرًا.

من المؤكد أنّ الهجمات قد أحدثت تغييرًا في إدارة بوش، أقلّه في الولاية الأولى. وعلى مرّ الأسابيع، حدّد الخطاب العدو بـ«الإرهاب»، أكثر منه توجّهًا إلى «القاعدة» بالتحديد. وفجأة لاحت لوليد كما لغيره من اللبنانيّين فرصة جديدة.

فكما أَضحت طالبان في أفغانستان هدفًا للهجمات العسكريّة الأميركيّة لدعمها أسامة بن لادن، من الممكن أن تُحمَّل سوريا أيضًا مسؤوليّة دعمها

لحزب الله ولمنظمة حماس هذا إذا اختار واضعو السياسة تطبيق سياستهم السابقة على الشرق الأوسط.

وتأكّدت نسبيًّا شكوكهم عندما طلبت إدارة بوش في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر تجميد أرصدة حزب الله في المصارف في لبنان. واستنادًا إلى أمر رئاسيّ يحمل الرقم ١٣٢٢٤ صادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر تمّ تصنيف حزب الله منظمة إرهابيّة إضافة إلى ٢٢ منظمة أخرى.

إذا اتّخذت إدارة الرئيس بوش إجراءات صارمة ضد حزب الله واضعة المنظّمة في مصاف أبي نضال وتنظيم الباسك الانفصالي وقوّات كولومبيا المسلّحة الثوريّة (FARC)، عندها ستكون لها قضية مشتركة مع الوطنيّين اللبنانيّين. بالطبع سوف ترى جماعة بوش أنّ الوجود السوريّ في لبنان يخلق الشروط المؤاتية للتنظيم كي يزدهر وينمو: أقلّه ذلك كان تحليلهم لواقع الأمر.

بعد التشاور مع دمشق، رفض الرئيس اللبنانيّ إميل لحود الأمر الأميركيّ، مصرًّا على أنّ حزب الله هم جماعة شرعيّة تحارب في سبيل الحريّة ضد العدوّ الإسرائيليّ، وأنّها لن تكون ناشطة خارج الحدود اللبنانيّة.

وفي العاشر من شهر تشرين الأوّل/أكتوبر وجّه وليد رسالةً إلى دوبريانسكي يطلب فيها متابعة محادثتهما السابقة، يقول: «في أعقاب هجوم ١١ أيلول/سبتمبر على أميركا، بدا واضحًا أنّ نظاماً عالميًّا جديدًا سيتحدّد. وسنعرف بالتمام من هم أصدقاؤنا ومن هم أعداؤنا».

ودون أن يذكر سوريا بالاسم، تابع وليد القول: «آمل أن تنتهز الولايات المتحدة الفرصة وتعيد لبنان إلى حظيرة الأمم الديمقراطيّة».

وحاول مجدّدًا في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر، يوم إصدار القرار الرئاسيّ، فكتب يقول: «عزيزتي بولا، إيران خلقت حزب الله، وسوريا تؤمّن له الملاذ الآمن... فمن الواجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تطبيق حلّ فاعل ودائم للبنان كوسيلة لإنهاء الإرهاب المنبثق من تلك البلاد».

ولاحقًا، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر كتب إلى مستشارة بوش للأمن القوميّ، كوندوليزا رايس، يردّد فيها القول إنّ قادة الولايات المتحدة قد حاولوا مرارًا عديدة إشراك سوريا وتشجيع الإصلاحات الديمقراطيّة لاعتقاد شائع لدى صانعي القرار أنّ في استطاعة حزب البعث القيام بالإصلاح وثبت أنّ ذلك التفكير «ساذج»، وجاءت سيطرة البعث على الحكومة اللبنانيّة لتحول دون أيّ تعاون معه وبالتالي مع حزب الله.

وتابع يقول: «إنّ سياسة الولايات المتحدة يجب أن تعمل حالاً وسريعًا على: أولاً: انسحاب قوات الاحتلال السوريّة (الحامي الرئيسيّ لحزب الله والمدافع عنه وعن منظّمات إرهابيّة أخرى تتّخذ من سوريا ولبنان قواعد لها). وهذا من شأنه تحرير السلطات اللبنانيّة من هيمنة البعث السوريّ. وثانيًا: تأليف حكومة مركزيّة لبنانيّة ديمقراطيّة قويّة تحظى بالدعم السياسيّ المطلوب من الولايات المتحدة الأميركيّة».

وتابع يقول إنّه حتى لو جمّدت الحكومة اللبنانيّة موارد حزب الله وموجوداته، ستستمرّ سوريا في السماح لهم ولغيرهم من الجماعات بأن تبقى ناشطة عسكريًّا. وتابع مخاطبًا رايس بقوله: «لذلك، الخطوة الأولى لوضع حدّ نهائيّ للإرهاب المنبثق من الأراضي اللبنانيّة هي في وضع حدّ نهائيّ للاحتلال السوريّ».

وكان بوش شخصيًّا الهدف التالي لوليد في إيجاد قضية مشتركة ضد ما رآه عدوًّا مشتركًا. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وجّه رسالة تضمّنت درسًا في تاريخ لبنان ودوره ضد الناصريّة خلال خمسينات القرن العشرين، ولاحقًا خسارة استقلاله. وربط ما بين هذا التحرّك المندفع الجديد ضد الإرهاب وقضيّته، محاولاً الإقناع بأنّ لبنان تحت الهيمنة السوريّة «هو أسوأ في ظلّ اتفاق الطائف ممّا كان عليه قبل الطائف»، وأنّ رفض الرئيس لحود ومقاومته للتعاون مع الولايات المتحدة ضدّ حزب الله كان بسبب السيطرة السوريّة.

وأضاف قائلاً، «لم يحصل أبدًا قبل الطائف أن دعمت الحكومة اللبنانيّة أيّ ميليشيا حتّى في ذروة الحروب الإقليميّة في لبنان».

وتابع، «سيدي الرئيس، علينا القيام بما يلي: ١. ضمان حياد لبنان في النزاع العربيّ الإسرائيليّ. ٢. المطالبة بانسحاب سوريّ فوريّ من لبنان. ٣. نشر تحالف من قوّات دوليّة متعدّدة الجنسيّة في لبنان. ٤. إجراء انتخابات شرعيّة يتاح فيها للبنانيّين اختيار ممثليهم للعودة بالبلاد إلى الديمقراطيّة وذلك تحت رعاية المجتمع الدوليّ. ٥. مساعدة الحكومة اللبنانيّة على نزع سلاح كافّة تجمّعات الميليشيات المسلّحة على أرض لبنان».

بالطبع هذا الجهد المتمثّل بشخص واحد لم يُسفر عن كثير ممّا يعبّر عن الجهود التي بُذلت. تلقّى وليد بعض الردود المهذّبة تشكره فيها على ردّه، وتكرّر تعهّد إدارة بوش لدعم سلام إقليميّ يشمل لبنان. انتظر «البيت الأبيض» تسعة أشهر قبل إرسال ردّه التقليديّ المعهود دون تعديل، وجاء ذلك بعد أن عبّر الرئيس بوش في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ بوضوح عن رغبته في قيام «دولة تُدعى فلسطين».

ولم يكن ردّ «البيت الأبيض» في ٦ أيلول/سبتمبر مفاجئًا البتة، وجاء في بدايته، «عزيزي السيّد معلوف، شكراً على رسالتكم»، ويلي ذلك،

> تعترف الولايات المتحدة بأهميّة دور لبنان في بناء السلام والأمن في المنطقة...يؤمن الرئيس، من بين أمور عديدة، وفي ضوء الأحداث الأخيرة، أنّ تسوية المسألة الفلسطينيّة-الإسرائيليّة تبقى أوّلويّة. أيضاً، يبقى السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، بمن فيهم لبنان وسوريا، هدفاً مهماً.

وكما تبيّن، تفادى هذا الردّ جملة وتفصيلاً الدفع الذي ورد في رسالة وليد حول سيادة لبنان ودوره في «الحرب على الإرهاب».

ولكن، كان هناك المحافظون الجدد الآن في «البيت الأبيض»، وفي أعقاب هجمات ١١أيلول/ سبتمبر، وجدوا لدى بوش آذانًا صاغية. وكان للمحافظين الجدد، الداعمين لإسرائيل بحماس شديد، جدول أعمال سياسيّ خاصّ ضدّ سوريا.

لم يكن وليد ولا القوميّون اللبنانيّون يعرفون، لكن الوقت كان إلى جانبهم. فحلفاؤهم السابقون كانوا قد احتلّوا أماكنهم في الحكومة الأميركيّة.

وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، وفي شكر لجهوده في الحملة التي أطلقها، دُعي وليد أخيرًا إلى «البيت الأبيض» إلى حفل في «حديقة الورود». لم يكن للحفل أيّة علاقة بلبنان أو بعلاقاته الكاثوليكيّة أو الأميركيّة العربيّة. بل كان ذلك مشروعًا تحفيزيًّا اقتصاديًّا يستهدف الذين خسروا وظائفهم بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

لكنّ فرحة وليد كانت عظيمة. المنصّة والرايات وأصحاب المقامات الرفيعة من ممثّلي مجلس الشيوخ ومجلس الوزراء، وكونها المرّة الأولى التي يلتقي فيها بوش كرئيس للجمهوريّة، كلّ ذلك جعله لا يأبه بسبب البادرة المميّزة. وكان على يقين أنّ بوش غير مسؤول عن عدم تجاوب المسؤولين في البيت الأبيض لطلبه. كان وليد لا يزال على قناعته منذ لقائه في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٩ بالمرشّح الرئاسيّ، بأنّ الرجل مدركٌ للقضيّة. إنّه يعرف لبنان ولن يتجنّب المسؤوليّة ويحيلها إلى غيره. لكنّه لم يكوّن تصوراً لكيفية القيام بها.

في نهاية الأمر، استجاب مكتب النائب راي لحّود للأمر ويعود الفضل في ذلك إلى جهود سكرتيرة لحود ديان ليزمان. كان وليد قد التقى لحّود عام ١٩٩٤ خلال حملة جمع الأموال عندما كان «الكونغرسمن» يخوض انتخاباته الأولى. حينها خاطبه وليد بالقول: «راي، يبدو أنّك من الفائزين». لم ينس لحّود ذلك أبدًا. كانت ليزمان على معرفة أيضًا بمات شلاب في مكتب الشؤون السياسيّة في «البيت الأبيض». وتمّ ترتيب لقاء.

وأخيراً، جاء الإثبات. أحضر وليد معه وثائق عن تفاصيل عمله في الحملة وقدّمها إلى شلاب. وقال ببساطة: «هذا ما قمت به»؛ وسلّم الوثائق التي تثبت اتصالاته مع الكاثوليك والأميركيّين العرب. فقال له شلاب إنّه لم يكن قد سمع عن ذلك مطلقًا. أجاب وليد، «هذا هو البرهان».

وغادر وليد وشعور التفاؤل يتّقد في داخله مجدّدًا. وقال: «ليباركك الله يا لحّود؛ أنت الوحيد الذي دعمني».

في تلك الأثناء، كانت هناك دعوة مميّزة من فريق العمل الأمريكيّ من أجل لبنان (ATFL) للقاء يُعقد مع مستشارة الرئيس الأسد (الأب والإبن) السيدة بثينة شعبان في فندق فيرمونت في واشنطن في ١٦ حزيران/يونيو. وكانت على وشك تسلّم زمام المسؤوليّة في وزارة شؤون المغتربين، وكانت سوريا حينها تبحث عن إمكانيّة إيجاد أصدقاء في واشنطن وذلك في أعقاب الاجتياح العراقيّ.

انزعج وليد بمرارة من الدعوة، وكان قلقًا من أن يفقد أعصابه مع الدبلوماسيّة السوريّة الرفيعة.

لكنّه قرر نهاية الأمر أن يحضر اللقاء. فقد كانت تلك أفضل فرصة له ليعرض قضيّته مباشرة أمام من سيوصلها لمسامع القيادة السوريّة.

وعاوده الشعور بالانزعاج لحظة دخول شعبان إلى القاعة يرافقها الدكتور عماد مصطفى القائم بالأعمال الجديد في السفارة السوريّة في واشنطن. كانت بانتظارها مجموعة صغيرة من خمسة عشر أميركيًّا من أصل لبنانيّ.

ويتذكّر وليد المناسبة مندهشًا من مدى انفتاحه، إذ يقول: «ما أن كنّا على استعداد للجلوس وبدء المحادثة، حتّى وجدت نفسي أقف إلى جانبها، فحيّيتها مصافحًا يدها».

بدأت شعبان بالحديث عن ذكرى زيارتها لبيروت بداية الثمانينات بحرارة، وكيف لم تدرك أنّها اجتازت الحدود «لأنّ البلدين متشابهان».

وكانت تلك زلّة لسان، ربّما لم تكن متعمَّدة، لأنّ الدبلوماسيّة السوريّة أدركت على الفور أنّ شعبان أغضبت جمهورها.

ويتذكّر وليد قائلاً، «حوّلت شعبان الأمر إلى دعابة وبدأت تشيد بالشعب اللبنانيّ وكم تريد سوريا أن يكون إلى جانبها. وتحدّثت عن تجارة اللبنانيّين الممتازة وكيف تستورد سوريا الكثير من البضائع من لبنان».

وبعد أن أنهت ملاحظاتها، فُسح في المجال أمام الأميركيّين-اللبنانيّين للإدلاء بآرائهم. وشرحوا لها بكلّ تهذيب أنّه يجب على السوريّين

ألاّ يتوقعوا أيّة مساعدة منهم إلاّ إذا حصلت تغيّيرات في السياسة السوريّة تجاه واشنطن وبيروت.

وطرح وليد موضوع الإهانة التي تجعل رجال السياسة اللبنانيّين يرفعون التقارير لرئيس جهاز المخابرات السوريّة في لبنان، غازي كنعان («حاكم لبنان الفعليّ») في طريقهم من وإلى دمشق. وسألها لماذا لا يُفتح حوار مع أركان المعارضة من المجتمع المسيحيّ.

وسألته شعبان بشكل مباشر: «ماذا تريدنا أن نفعل لنحظى بدعمكم؟»

فأجابها وليد: «إذا كنتم تسعون وراء كسب تأييد الجالية الأميركيّة اللبنانيّة فلن تحصلوا عليه إلاّ إذا سحبتم قوّاتكم من لبنان، وفُتحت سفارتان في البلدين وأعرب الرئيس الأسد عن عزمه زيارة واشنطن».

وغادرت شعبان المجموعة، واعدة أن تنقل هواجسهم مباشرة إلى الرئيس الأسد. وتريَّث قليلاً عماد مصطفى القائم بالأعمال في المغادرة وطلب من وليد وجورج كودي، المدير التنفيذيّ للتاسك فورس، مساعدته في ترتيب لقاء مع قادة المعارضة من الأميركيّين اللبنانيّين في واشنطن، مضيفًا: «ما عدا ممثّل ميشال عون».

فسأله وليد: «ولمَ تستثني ممثّل عون؟»

فأجاب دون شرح: «كان في التظاهرة أمام السفارة السوريّة مع اللوبي اليهوديّ».

الفصل الحادي عشر

تعيين سياسيّ

في الخامس من شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣، رنّ جرس الهاتف فجأة في مكتب وليد، ورأى على شاشة التعريف أنّ رقم المتصل يبدأ بـ٤٥٦ ما يدلّ على أنّ المكالمة من واشنطن العاصمة.

«سيِّد معلوف؟»

«نعم».

«هنا البيت الأبيض نريد أن نعرف ما إذا كنت ميّالاً لقبول تعيين بدوام جزئيّ في الأمم المتحدة».

وبسرعة قال وليد بينه وبين نفسه، لا يمكنك أن تتّخذ قرارات كتلك بسرعة؛ خاصّة عندما تكون متزوّجًا وعندك ولدان. ثم أجاب بحماسة: «سأعاود الاتصال بكم».

وبدأ يستعلم عن تلك الوظيفة التي عُرضت عليه. ما قد تكون وظيفة «ممثّل الولايات المتحدة المناوب إلى الجمعيّة العامّة الثامنة والخمسين للأمم المتحدة»؟

حسب قوانين الجمعيّة العامّة: «يمكن للممثّل المناوب أن يقوم بدور الممثّل الأصيل استنادًا إلى تعيين من قبل رئيس البعثة». هذا ما كتب فقط عن مواصفات هذه الوظيفة.

كان من المقرّر أن تنعقد دورات الجمعيّة العامّة بين أواسط شهر أيلول/سبتمبر وأواسط كانون الأوّل/ديسمبر. رغم أنّ تعيين مجلس الشيوخ يمتدّ لمدّة سنة، لكنّ مدّة الوظيفة فعليًّا هي ثلاثة أشهر، أو أكثر قليلاً، بإنابة غريبة وغامضة. وأمل وليد ألاّ تكون فقط من باب الرسميّات

الشكليّة. ثم قال في نفسه إنّها لا يمكن أن تكون كذلك إذا كانت تستدعي موافقة مجلس الشيوخ.

وعندما راجع قائمة المندوبين الذين خدموا في سنين سابقة وجد بينهم فنانين مثل غلوريا اسطفان (١٩٩٢)، بول نيومان (١٩٧٨)، وأبطال شعبيّين مثل كوريتا سكوت كينغ (١٩٧٧)، ورائد الفضاء السابق ألان شيبيرد (١٩٧١)، وسياسيّين لهم ثقلهم مثل ويليام ف. باكلي الأبن (١٩٧٣)، ودانيال باتريك موينهان (١٩٧١). فكان من الصعب عليه تكوين تصوّر واضح.

مهما يكن، لا مجال للرفض مطلقًا. وكانت زوجته جانيت داعمة لذلك القرار. وإن كانت ثمة حاجة لمزيد من الدعم، فقد صودف أن بعث له المصرف الذي يعمل فيه برسالة يخبره فيها أنّه سيتم بيع المصرف ودمجه بفرع آخر إقليميّ محليّ.

فأجرى المكالمة وردّ بالإيجاب. واستعدّ للتحقيقات الأمنيّة والمقابلات لتأخذ مجراها في اتجاه الوصول إلى موافقة مجلس الشيوخ.

وعلى الفور، شرع وليد بإعداد الأوراق المطلوبة؛ جمع لائحة تضمّنت ثلاثين اسمًا لأشخاص عرفهم أثناء وجوده في كارولينا الشماليّة وبوسطن وواشنطن. بينما تابع مكتب الأمن الدبلوماسيّ في وزارة الخارجيّة تحقيقاته وصولاً إلى بيروت ووزارة الداخلية اللبنانيّة.

وانتهت التحريّات في ٢٥ آب/أغسطس. وبما أنّ وليدًا كان يحمل جنسيّة مزدوجة، كان عليه أن يُقسم على عدم ممارسته حقوقه كمواطن لبنانيّ بأيّ شكل كان. أثناءها، كان مجلس الشيوخ في العطلة السنويّة، ولم يكن ليلتئم وينظر في تعيينه إلاّ بعد عطلة «عيد العمال»، على أن يلتحق وليد بوظيفته دون انتظار. وأخيرًا، أكّد مجلس الشيوخ تثبيت وليد في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣.

وانضمّت إلى وليد بصفته مندوبًا مناوبًا، آن كوركري مديرة الإنماء والتطوير في مجلة «*Crisis*» (الأزمة) الكاثوليكيّة المحافظة، إضافة إلى عضو الكونغرس ورئيس لجنة العلاقات الخارجيّة السابق بن غيلمان.

نهار السبت ١٣ أيلول/سبتمبر، ودّع وليد مهنته المصرفيّة بشكل نهائيّ، وركب الطائرة في رحلة توجّهت به من واشنطن إلى مطار لاغوارديا في نيويورك. وجالت في باله أفكار عديدة؛ الحياة ممتعة. آخر لقاء لي مع مطار لاغوارديا كان عام ١٩٧٩ عند مروري به آتياً من لبنان ومتّجهاً إلى ولاية كارولينا الشمالية. وها إنّني أعود كدبلوماسيّ رسميّ للولايات المتحدة. وبتأمّل عميق قال في سرّه: يا لهذه البلاد!

نهار الاثنين في ١٥ أيلول/سبتمبر، توجّه وليد إلى مركز عمله للمرّة الأولى ليلتحق ببعثة الولايات المتحدة الأميركيّة إلى الأمم المتحدة، وأقسم اليمين أمام سيشان سيف سفير الولايات المتحدة لدى المجلس الاجتماعيّ والاقتصاديّ في الأمم المتحدة. خلال المناسبة، شعر وليد بغبطة عارمة وتمنّى لو كانت زوجته جانيت وولداه معه. وأدرك السفير سيف أهمية المناسبة ومدلولاتها كونه هو شخصيًا أميركيًا متحدّرًا من جذور أجنبيّة. عندما أنهى وليد تلاوة قسمه، صافحه سيف وطوّقه بذراعيه معانقًا.

الفصل الثاني عشر

قرار دوليّ جديد

أقام وليد في فندق البيكمن تور على مقربة من بناية الأمم المتحدة. كان جناحه يتألّف من غرفة نوم فسيحة، وغرفتَي استقبال وطعام، ومطبخ صغير. يقع الفندق على مسافة قصيرة ممّا كان سابقًا مقرّ بعثة الولايات المتحدة الدائمة إلى الأمم المتحدة في ٧٩٩ شارع الامم المتحدة.

وصل إلى مركز عمله، واستقلّ المصعد إلى الطابق الحادي عشر حيث المكاتب التي خصّصت للممثّلين العامّين الثلاثة إلى جانب مركز رئيس البعثة السفير جون د. نغروبونتي. نغروبونتي مسؤول سابق في وزارة الخارجيّة بقي في موقع المسؤوليّة لفترة طويلة وكان أداؤه مميّزًا، لكنّه تعرّض لانتقاد لاذع منتصف الثمانينات نتيجة أسئلة طُرحت حول نشاطاته أثناء قيامه بمسؤوليّاته كسفير للولايات المتحدة في هندوراس خلال جهود كانت تقوم بها إدارة الرئيس ريغان ضدّ مجموعات الساندينيستا في دولة نيكاراغوا المجاورة.

في كلّ صباح، بين الساعة ٨:١٥ أو ٨:٣٠، كان السفير يعقد اجتماعًا للهيئة الإداريّة يضمّ المندوبين والموظّفين في المراتب العالية؛ ويعقّب السفير هذا الاجتماع بمكالمة هاتفيّة يجريها حوالى الساعة ٩:٠٠ أو ٩:١٥ لوزير الخارجيّة كولين باول في واشنطن ليحيطه علمًا بمجريات الأمور. وكان جيم كاننغهام نائبًا لرئيس البعثة.

التحق وليد بوظيفته وهو فعليًّا لا يعرف شيئاً عنها - لا ما سيكون دوره، ولا أين موقعه في سلسلة مواقع القرار، وكيفيّة عمل التراتبيّة الإداريّة في السلك الخارجيّ؛ كلّ ذلك وفي باله موعد انتهاء تعيينه في كانون الأوّل/

ديسمبر المقبل، ما جعله يضع في قمة اهتماماته أن يتعلّم ما استطاع وبأسرع ما أمكنه.

كان هدفه بشكل مباشر: انتهاز هذه الفرصة التي لا تتاح سوى مرّة واحدة في العمر وإحداث الفرق. ولكن كيف؟ وهل يمكن لذاك الفرق أن يكون في مصلحة لبنان وخدمة استقلاله؟

خلال الأسبوع الأوّل، انخرط في علاقات ونشاطات اجتماعيّة، كان يقظًا شديد الملاحظة، لا يمنعه كبرياؤه من طلب النصيحة متى احتاجها، وازداد عدد معارفه الذين يمكنه الاعتماد عليهم بشكل لافت. واضح أنّ عضو مجلس النواب العريق بن غيلمان كان يمارس مهامه بكلّ جدية. فقد سبق له وأمضى ثلاثين عامًا في الكونغرس الأميركيّ مركّزاً على العلاقات الدوليّة، بما في ذلك رئاسة اللجنة المختصّة في مجلس النواب. وسرعان ما أصبح غيلمان بالنسبة لوليد المرشد المفضّل.

أمّا الخبراء الإقليميّون للبعثة فكانوا في طوابق أدنى، ومن بينهم نذكر الموظّفين السياسيّين ومستشاريهم، موظّفين حاليّين وسابقين في السلك الخارجيّ، رجالاً ونساءً يملكون خبرة معمّقة في النشاط الدبلوماسيّ. ترى من يتولى شؤون الشرق الأوسط؟ وما أن عرف وليد من هو المسؤول حتى صمّم على التعرّف عليه عن كثب.

ويتذكّر قائلاً: «تمكنت من معرفة ذلك خلال أسبوع». ستكون هناك مجموعة نشاطات دبلوماسيّة يحضرها ممثّلون عن السفير نغروبونتي، وتتخلّلها خطب للمناسبات تُلقى في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة أمام جمهور دوليّ وتمثّل وجهة نظر إدارة بوش حول مواضيع معيّنة. أمّا الخطابات الهامّة فينحصر إلقاؤها بنغروبونتي وكاننغهام. بينما دور وليد ينحصر في كونه شخصيّة من القطاع الخاصّ، ناطقًا باسم الإدارة، لكنّ قدراته اللغويّة في العربيّة والفرنسيّة كانت تُعتبر رصيدًا هامًّا في مهمّته.

إثر اجتياح الولايات المتحدة للعراق والإطاحة بصدّام حسين أوائل شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، تدهورت العلاقات الأميركيّة مع فرنسا والعالم العربيّ إلى أدنى درجاتها. وتقلّصت هالة العلاقات العامّة لإدارة بوش بشكل دراماتيكيّ بعد أن كانت حظيت بتعاطف واسع إثر أحداث ٩ أيلول،

واعتبرت فرنسا أنّ المناورة التي قامت بها إدارة بوش في العراق شكّلت خرقًا لمعايير التعاون الدوليّ، بينما رأى فيها الشارع العربيّ هجومًا مستأسدًا على سيادة أمّة. وبدا الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش عام ٢٠٠٢ يشرح فيه موقفه من قيام دولة فلسطينية في أواخر أيام الانتفاضة الثانية مجرد كلام متملّق صادر عن إدارة مؤيّدة لإسرائيل بقوّة كما شكّل بكلّ وضوح النهاية المرتقبة لتسوية السلام النهائيّة.

لكن في اعتقاد وليد أنّ بوش قد أحرج إسرائيل بإعلانه، وأنّ اجتياح العراق كان تحريرًا نبيلاً للشعب العراقيّ من دكتاتور من قياس حافظ الأسد نفسه. فعندما تسلّم منصبه في نيويورك، لم تكن لديه أيّة هواجس أيديولوجيّة.

بعد بضعة أيّام على بدء ممارسته لوظيفته، حدّد وليد دوره واستنتج أنّه سيحظى بوقت يكرّسه من أجل لبنان، وبدأ يعير اهتمامًا للدور الذي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تلعبه على هذا الصعيد.

فعندما دعا الجنرال ميشال عون عام ١٩٨٩ لإخراج القوّات السوريّة من لبنان، ذكر قرار مجلس الأمن رقم ٥٢٠ الذي صدر عام ١٩٨٢ في أعقاب الاجتياح الإسرائيليّ. استحصل وليد على نسخة من القرار وأعاد قراءته. فتبيّن له أنّ النقاط السبع الواردة في القرار تتعلّق جميعها تحديداً بظروف عام ١٩٨٢، ما عدا النقطتَين الرابعة والخامسة، اللتين تخطّتهما الأحداث.

في النقطة الرابعة، المجلس «يدعو مجدّدًا لاحترام سيادة لبنان، وسلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسيّ وبسط سلطة الدولة اللبنانيّة فقط وبشكل مطلق كافة الأراضي اللبنانيّة بواسطة الجيش اللبنانيّ».

ويطالب القرار بوضوح إسرائيل بالانسحاب، ولا يأتي على ذكر سوريا؛ فرأى وليد أنّ هذه الفقرة غامضة. وقد لاحظ آخرون في الجالية اللبنانيّة تلك المشكلة، كما لفته أنّ موافقة الجامعة العربية على الوجود السوريّ ضمن اتفاق الطائف كانت تستند إلى شروط قد تمّ تنفيذها. وقد اعترف

مجلس النواب الأميركي ذاته بالاتفاق عام ١٩٩٢ عندما أصدر قرارًا يدعو فيه سوريا للانسحاب.

وعليه، رأى وليد بشكل واضح أنّ الجواب يكمن في صدور قرار جديد عن مجلس الأمن يكون بديلاً عن تدابير ١٩٨٢. قرار يعكس بدقّة الوضع الحالي، وذلك بعد أن تمّ الانسحاب الإسرائيليّ (رغم الخلاف الباقي حول مزارع شبعا)، وقد باتت القوّات الدوليّة المتعدّدة الجنسية في الثمانينات مجرد ذكرى، في الحقيقة أصبحت «القوّات الأجنبيّة» في لبنان تتألّف من ٤٠،٠٠٠ جندي سوريّ إضافة إلى مستشارين إيرانيّين لحزب الله.

لكنّ وليد قرّر التزام الصمت حيال ذلك بانتظار أن يتشكّل لديه بتحفّظ وحذر تصورٌ لما يجب القيام به تحديدًا ونهائيًّا وبأيّة طريقة. وقال في سرّه: لا حاجة بي لإثارة الشكوك بأنّني استخدم موقعي في سبيل مصالح لبنان فقط. علماً أنّني أملك المبررات لذلك؛ فهذا يتوافق كلياً مع سياسة الرئيس بوش. فالولايات المتحدة طالما أعلنت وإن كلامياً دعمها لسيادة لبنان. ومن سواي في هذه البعثة أو في الدولة عامةً يركّز باهتمام على خروج سوريا من لبنان؟

في ٢٣ أيلول/سبتمبر وصل الرئيس بوش إلى نيويورك في زيارة للبعثة. وخلال حفل استقبال للموظّفين، تعرّف الرئيس إلى وليد فورًا، فصافحه بكفّ مرتفعة قائلاً: «وليد، أنا بحاجة إليك هنا».

بعد وقت قصير، اجتمع وليد بأليوت أبرامز المسؤول السابق في إدارة ريغان الذي ارتبط اسمه بقضية إيران - كونترا. الأمر دقيق للغاية، فهو من المحافظين الجدد التقليديّين والداعمين لإسرائيل، وترقّى ليصبح مستشار الرئيس بوش الأعلى في مجلس الأمن القوميّ.

كان أن لمس أبرامز حماسة وليد للوظيفة في الأمم المتحدة وأعجب به. وقال لاحقًا في استرجاعه لتلك اللحظات: «إنّه تمامًا ذلك الشخص الذي ينبغي إيفاده إلى هناك حيث في هذه الوظيفة لا تقوم بشيء سوى حضور دعوات الغداء، إلاّ إن كنت تتمتع بحيويّة أكبر فيمكن أن تترك أثرًا».

أمّا بالنسبة إلى وليد، فقد اعتبر لقاء رجل الرئيس الأوّل في شؤون الشرق الأوسط مهمًّا جدًّا. فقال في سرّه، هذا من المعارف الذين لا بدّ من توطيد أواصر الصداقة بهم.

وسرعان ما بدأ وليد، هذا المندوب الحديث في المهمّة، يختلط اجتماعيًّا بأعضاء في بعثات أخرى، فالتقى أحد الدبلوماسيّين في بعثة من بعثات أميركا اللاتينيّة. كان ذلك الرجل مسيحيًّا ينتمي إلى الجيل الثالث من المهاجرين اللبنانيّين، وسرعان ما بدأ الاثنان يتحدّثان عن الاحتلال السوريّ.

ذلك الدبلوماسيّ، رغم أهميّته البالغة في سير الأمور لاحقًا، تمنّى عدم الكشف عن هويّته في هذه القصّة البطوليّة. فهو يُعتَبَر علامة في الشؤون اللبنانيّة وكان قد توصّل أواخر التسعينات إلى قناعة بأنّ قادة الموارنة في لبنان قد استنفذوا وأصبحوا بدون مصداقية. في المقابل، نجد أنّ الفاتيكان لم يكن داعمًا، بل كان يحثّ المسيحيّين على «إدارة الخدّ الأيسر» للسوريّين وحلفائهم.

تعلّم اللبنانيّون دروسهم من الحرب الشرسة، وتوصلّوا إلى القرار القائل بأن لا سبب حقيقيًّا، سواء من الداخل أو من الخارج، يجعلنا نأمل في انسحاب سوريّ وشيك، فذلك لم يكن من الأمور المتداولة. وبكلّ بساطة لم يكن هناك دعم حقيقيّ للأمر.

وقد التحق ذلك الدبلوماسيّ بتلك البعثة لمجرد خبرته بالشرق الأوسط، وبعد سنوات عديدة أصبح على معرفة بكيفيّة عمل النظام، وبمآزقه، وبإمكانات الأمم المتحدة. ولكن، تمامًا مثل وليد، كان لبنان هاجسه الأوّل. وفي إحدى المناسبات، خلال اجتماع مع بعثات أخرى، بمن فيهم السوريّون، طرح موضوع الانسحاب السوريّ، وكان الطرح مجرّد «بالون اختبار».

وكما كان متوقّعًا، استشاط السوريّون غضبًا، وطلبوا من رئيسه توضيحًا عمّا إذا كان ذلك يمثّل موقف حكومته الرسميّ. وأجاب رئيس البعثة بكلّ إخلاص إنّه يدعم طروحات مرؤوسيه. انتهى الأمر عند هذا الحدّ.

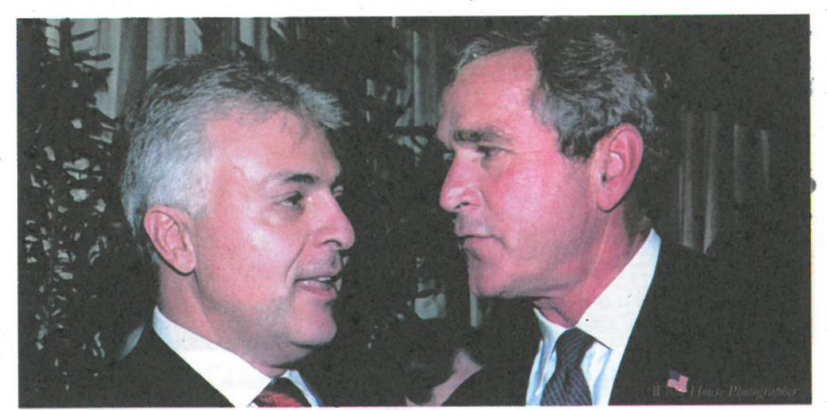
لكنّ الاجتماع بوليد جعله يرى بصيص إمكانات جديدة. فبعثة دولته الصغيرة لم تكن في موقع يمكّنها من اتّخاذ أيّة مبادرة في الأمم المتحدة. ولكن، هوذا رجل في مركز سياسيّ ضمن بعثة دائمة في مجلس الأمن وعلى صلة مباشرة بإدارة الرئيس بوش وقد وصل هو بالتالي إلى الاستنتاج بأنّ ثمّة حاجة لقرار دوليّ جديد يصدر عن الأمم المتحدة ويدعو السوريّين إلى الانسحاب. إضافة إلى أنّ الحماسة التي أظهرها وليد كمندوب جديد كانت من دون شك معدية.

ولكن كان ينقص وليد أن يعرف كيفيّة صياغة القرار الجديد ووضع مسوّدته، وذلك الأمر كان الدبلوماسيّ الآنف الذكر يعلم أنّ في استطاعته توفيره. فقال لوليد بحذر إنّه في ظل عدم مبالاة الولايات المتحدة وفرنسا، إضافة إلى المعارضة الصريحة من قبل روسيا والصين، سيكون «عمليًّا مستحيلاً». مع ذلك، وافق على المساعدة. وخاطب وليدًا بقوله: «بشرط واحد هو ألاّ تجعل الأميركيّين أو أيّ فريق آخر يعلم بأنّني أساعدك في ذلك».

وبدأت سلسلة من الاستشارات الاستراتيجيّة، أثناء ارتشاف القهوة في ردهة الجلوس، أو بواسطة البريد الإلكترونيّ. لم يُبد أحد علامات استغراب أو تعجّب. ولم تُطرح أيّة أسئلة على أحد الجانِبَين. فعلى كلّ حال، من مهام وليد أن يلتقي بشكل دوريّ دبلوماسيّين أجانب. وفي تلك المرحلة، لم يشعر أحد بالحاجة للسؤال عمّا كان يخطط له مهاجران لبنانيّان من بعثتين مختلفتَين.

يروي الدبلوماسيّ قائلاً: «بدأت إعداد المسوّدة وعرضتها على وليد قائلاً: «أنظر، هذا تصوّري لكيف سيكون القرار المتعلّق بلبنان، يطالب بشكل أساسيّ بانسحاب جميع الجيوش الأجنبيّة إذ لا يجدر بنا حصر الأمر بسوريا، إضافة إلى طلب تجريد الميليشيات المسلّحة وبشكل أساسيّ أيضًا، هاتان كانتا النقطتين الأساسيّتين».

وعلى مرّ الأسابيع اللاحقة، تبادل الاثنان الاقتراحات والتعديلات، وسرعان ما أصبح لديهما نصّ جاهز للتداول على نطاق أوسع.



مع الرئيس جورج دبليو بوش في بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في٢٣ أيلول ٢٠٠٣



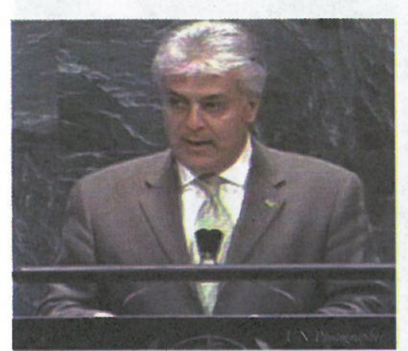
يتلو كلمة الولايات المتحدة الأميركية في الثالث من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣ مطالباً سوريا بالانسحاب من لبنان؛ وقد بدا المندوب المناوب بن غيلمان مصغياً



في الجمعية العمومية مع الزملاء: جيم كونينغهام، سيشان سيف، و يظهر في الصف الخلفي المندوبة آن كوركري والمستشار آلن كيسويتر في تشرين الثاني ٢٠٠٣



الرئيس الأميركي جورج دبليوبوش مصافحاً المندوبة آن كوركي وملقياً التحية الحارة على وليد



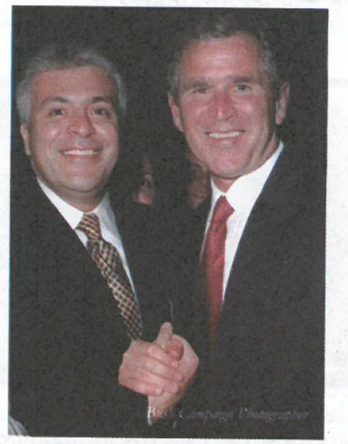
متحدثاً من على منبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة في٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣



مجتمعاً مع السفير سيشان سيف والمندوب بنجامن غيلمان في بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في ١٥ أيلول ٢٠٠٣



مصافحاً وزير الخارجية كولن باول في قاعة المعاهدات عام ٢٠٠٤.



مع الحاكم جورج دبليو بوش في العام ١٩٩٩ في العاصمة واشنطن



مع عضوَي مجلس النواب الأميركي راي لحود ونيك رحّال والمطران جون إيليا وسفيرة الاكوادور إيفون عبد الباقي خلال حفل جمع التبرعات لبناء كنيسة السيدة في كفرقطرة الذي أقيم في العاصمة واشنطن عام ٢٠٠١

الفصل الثالث عشر

ضغوطات جدّية لإخراج سوريا

بالنسبة إلى واشنطن التي كانت منهمكة في عمليّاتها العسكريّة في العراق، كانت سوريا تتحوّل من مصدر إزعاج بسبب ممانعتها التوصّل إلى سلام مع إسرائيل، إلى دولة تقف عائقًا في الطريق لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في المنطقة.

بين أعضاء البعثة إلى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ كان يوجد ملحق من وكالة الاستخبارات المركزيّة (CIA) عُيِّن استنادًا إلى خبرته في مكافحة الإرهاب، وشهد على ملحمة العلاقات الطويلة بين الولايات المتحدة وسوريا في مدّها وجزرها منذ نهاية الحرب الباردة.

وما زال يذكر الابتهاج العارم الذي واكب قبول سوريا في الانضمام إلى التحالف ضدّ العراق عام ١٩٩٠ والمشاركة بجنودها. ويذكر أنّ بعض أعضاء إدارة جورج هربرت بوش كانوا قد اعتقدوا أنّ «هذا سيفتح الأبواب أمام السلام، بشكل لم نكن حتى لنتصوَّره إلى ذلك الحين».

وقال: «طبعًا، ذلك لم يحدث أبدًا. بصراحة، لم ينتج شيء عنه».

وأخيرًا اختُصرت زيادة العلاقات والارتباطات الدبلوماسيّة التي تطوّرت على مدى عقد من الزمن في موضوع العراق. أواخر ٢٠٠٢، قبل القيام بغزو العراق المرتقب، توجّه بعض المسؤولين الأميركيّين إلى السوريّين يطلبون منهم السماح بالتحليق في أجوائهم.

وكانت الآمال كبيرة، ليس فقط استنادًا إلى عداء سوريا الطويل الأمد للنظام القائم في بغداد، بل أيضًا بسبب تولي بشّار الحكم وهو الذي تلقّى علومه في الغرب، وبدا أنّه يتمتّع بتفكير ليبراليّ أكثر من أبيه.

قال المسؤول في وكالة الاستخبارات مستعيدًا ما قاله السوريّون: «قالوا لنا أن نذهب ونطيّر طيّارة ورق». لكنّ الأميركيّين حاولوا مرّة أخرى.

«إنكم لا تُدركون أهميّة هذا. كلّ ما نطلبه هو فقط السماح بالتحليق عبر أجوائكم. لا نطلب منكم إرسال فرق من جنودكم؛ ولا نطلب منكم حتى إرسال مؤونات طبيَّة. كلّ ما نريده هو إذن بالتحليق في الأجواء السوريّة لنتمكّن من نقل الأسلحة إلى الأكراد».

وجاء الجواب من دمشق: انسوا الأمر.

ويتذكّر قائلاً: «ذاك لا يعني أنّ السوريّين لم يكونوا يأخذون الأمر على محمل الجدّ، بل كانوا فقط لا يريدون القيام به. نقطة على السطر».

وأخيراً بعث مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة، جورج تينيت، برسالة إلى رئيس الاستخبارات السوريّة أواخر ٢٠٠٢ يطلب فيها إعلام بشار «أنّنا حقيقة جديّون في هذه المسألة، وإن لم تمنحنا الإذن بالتحليق، فسيكون لذلك عواقب خطيرة على علاقتنا بالدولة السوريّة».

وتابع: «وأيضًا قالوا: «لا يمكننا مساعدتكم»؛ عندها تهاوى كلّ شيء. ولم يكن لدينا ما يشهد على ما قمنا به على مدى الإحدى عشرة أو الاثنتي عشرة سنة الماضية».

وعليه، اقترح آلان كيسويتر، أحد أعضاء بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣، اتّخاذ موقف أكثر اعتدالاً مع السوريّين الذين اعتبروه شخصًا محبّبًا يمكن التعاطي معه دون أن يضطروا لسماع «قرار منع الشغب» المعهود الصادر عن إدارة جورج دبليو بوش يُتلى مجدّدًا على مسامعهم.

حتّى هو نفسه أعرب عن «خيبة أمله المؤلمة» في بشّار الأسد، واستنتج أنّه رغم وصول جيل جديد إلى الحكم في دمشق: «فعقيدتهم هي ذاتها كما كانت عقيدة آبائهم».

وأضاف: «آمنّا بصدق بأنّه سيكون هناك تغيير». فالمحلّلون لأوضاع سوريا، كانوا يشيعون بصوتٍ عالٍ أنّ بشاراً طبيب عيون تابع اختصاصه

في بريطانيا وقد عاين عن كثب كيفيّة عمل الأنظمة الديمقراطيّة الأوروبيّة. وكانت له صلات مع أميركيّين؛ وزوجته الشابّة شخصيّة تلفزيونيّة رائعة، الخ.

قال كيسويتر: «إنّما لا شيء من ذلك أحدث فرقًا ولو بقدر قليل». «لا أعتبر هذا فشلاً في سياسة الولايات المتحدة. إنّني أضع اللوم بكلّ وضوح على السوريّين. أظنّه فشلاً في سياسة سوريا».

ويتذكّر مسؤول سابق في مجلس الأمن القوميّ أنّ عددًا من صانعي السياسة في الولايات المتحدة مثل الوزير كولن باول، نائب الوزير ريتشارد أرميتاج، والسكرتيران المساعدان لشؤون الشرق الأدنى وليام برنز ودايفيد ولش. كلّ واحد منهم قام بمساعيه تجاه سوريا وتلقى «وعودًا عظيمة» بالتعاون، منها على سبيل المثال إخراج حماس ومنظمة الجهاد من دمشق والاعتراف بالسلطة الفلسطينيّة كالممثّل الشرعيّ الوحيد للفلسطينيّين، لكن وبكل بساطة، لم يفِ السوريّون بوعودهم تجاه الأميركيّين.

لكنّ المسؤول في مجلس الأمن القوميّ استدرك بقوله إنّه لا يمكن اتّخاذ موقف متطرّف من الأمر واعتبار سوريا «قضية خاسرة»، إنّما «من المؤكّد أنّه يمكنك العودة مرارًا وتكرارًا إلى سوريا حاملاً الطلب ذاته، فتنال الردود ذاتها، ولا يحدث شيء، ولوقت ما ربّما تتوقّف عن توجيه الطلبات، ومن الصعب معرفة ما قد يحدث لاحقاً بالتحديد».

في تلك الأثناء، كانت سورية تخسر من بقي لها من مؤيّدين قلائل في واشنطن منذ بداية غزو العراق وفي أعقاب ذلك. وتمّ استدعاء السفيرة الأميركيّة مرغريت سكوبي.

ثم، في ١٢ نيسان/أبريل، طرح النائب إليوت أنغل قرار محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة (SALSRA) أمام مجلس النواب الأميركيّ. ومن بين بنوده دعوة لانسحاب الجيوش السوريّة من لبنان. كما طالب القرار سوريا بوضع حدّ لدعم الجماعات الإرهابيّة ووقف تصنيع وتطوير الأسلحة الكيمائيّة والبيولوجيّة.

عدم الالتزام بهذا القرار سيؤدّي إلى تدابير منها حظر المبادلات التجاريّة بين الولايات المتحدة وسوريا كمنع استيراد البضائع السوريّة، وتقييد تحرّكات دبلوماسيّين سوريّين داخل الولايات المتحدة.

كان الكونغرس قد أصدر سابقًا عام ١٩٩٢ قرارات تدعو سوريا للانسحاب، لكنّها كانت تلقى معارضة شديدة في وزارة الخارجيّة التي رأت فيها تدبيرًا غير مساعد وسط جهود السلام التي كانت تجرى.

وكان جو جبيلي، والمركز اللبنانيّ للمعلومات الذي كان يبذل جهودًا كبيرة لدعم قرار محاسبة سوريا، قد بدأ يشعر بأنّه أخيرًا سيحدث تغيير مثير في السياسة في واشنطن. عام ٢٠٠٢، شهد دايفيد ساترفيلد، والذي كان آنذاك مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى، ضدّ ذلك التدبير أمام مجلس الشيوخ.

قال جبيلي: «عام ٢٠٠٣، أحجم عن الذهاب؛ لم يقل إنّه داعمٌ، لكنّه لم يكن ليشهد ضده». اعتُبر ذلك تطوّرًا هامًّا.

بالفعل، كلّ ذلك كان مجرّد صدفة في وقت كانت إدارة بوش قد بدأت ترى في تطبيق الديمقراطيّة حلًّا لمشكلات المنطقة. وإن كان ثمّة من وقت مناسب لناشط لبنانيّ ليطرح فيه قضية استقلال لبنان، فذلك كان هو.

على كلّ حال، بالنسبة إلى وليد والآخرين، معظم المناقشات كانت تجري في الخفاء. قرّر وليد أن يُبقي القرار الذي كان يجري إعداده في الأمم المتحدة بعيدًا عن الإعلان، لكنّه أرسل نسخة من مسودّة القرار لجبيلي وغيره من الناشطين. أثناء ذلك، كان يختبر حظوظه في نيويورك محقّقًا انتصارات اعتبرها تكتيكيّة في اتّجاه تحقيق الهدف النهائيّ.

بدايةً، لم يكن لعمله في الأمم المتحدة قطعًا أيّة صلة بالشرق الأوسط. كان وليد يمثّل الوزير كولن باول في الاستقبالات الرسميّة في وقت يكون فيه كلّ من نغروبونتي وكاننغهام في ارتباطات أخرى. لكنّه لم يلقِ خطابه الأوّل في الجمعيّة العامّة إلا في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر حين قرأ ملاحظات مدوّنة عن السياسة الماليّة.

ثمّ قرّر أنّه لا بدّ من إعلام أحد ما في البيت الأبيض عن القرار الذي يجري إعداده، فسرَّب معلومة لأبرامز. فجاءه الجواب: «إمضِ في هذا العمل». وكان مجلس الأمن القوميّ قد وافق على فكرة تجنيد أميركيّين-لبنانيّين ناشطين للعمل على القيام بحملة لكسب تأييد مسؤولين أميركيّين للقضية.

وقال وليد بينه وبين نفسه، لنحاول مجدَّدًا، بالطبع قد يجعلني موقعي هنا في الأمم المتحدة قادراً على إقناع الآخرين في الجالية بالانضمام إليّ في هذه القضيّة المحدّدة والملموسة؛ ذلك رغم علمه باستمرار التشتت والانقسامات في صفوف الجالية اللبنانيّة.

في تلك الأثناء، كان وليد يتلقّى باستمرار رسائل من لبنانيّين حول العالم يهنئونه فيها على تعيينه في ذلك المنصب، ويحثّونه على استخدام تلك الثروة الجديدة والموقع في سبيل لبنان.

فها هو الآن قد أصبح داخل السلطة، لكنّ الحاجة كانت ماسّة للحصول على دعم أميركيّ- لبنانيّ من الخارج.

ورأى وليد أنّه يستحيل عليه، أو على أيّ شخص آخر، القيام بهذا العمل بمفرده، فهو عمل يحتاج جهدًا ضخمًا وموحّدًا من الجالية الأميركيّة- اللبنانيّة. عندها، أمسك بسماعة الهاتف وأجرى مكالمات هاتفيّة مع عدد من قيادات الجالية قال لهم فيها: «يحتاج هذا العمل أن يأتي ضمن إطار تحالف ما كي لا أُتّهم بالعمل لفريق من اللبنانيّين دون غيره».

وهكذا مع التغيير الذي كان حاصلاً في الأجواء، وضع بعض القادة الأميركيّين-اللبنانيّين خلافاتهم جانبًا بشكل مؤقّت. ومن بين هؤلاء نذكر الدكتور جوزف جبيلي رئيس المكتب اللبنانيّ للمعلومات، وليد فارس أمين عام الجامعة اللبنانيّة الثقافية في العالم (الانتشار)، جون حجّار رئيس الجامعة اللبنانيّة الثقافيّة في العالم (فرع الولايات المتحدة)، عاطف (طوم) حرب رئيس الاتّحاد المارونيّ الأميركيّ، وجوزف الحاج رئيس مجلس التنسيق الأميركيّ- اللبنانيّ.

وطلب الستة موعدًا للاجتماع مع السفير نغروبونتي في نيويورك في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر. كما قرّروا عقد اجتماعات أيضًا مع بعثات كلّ من الجزائر والمكسيك والاتّحاد الأوروبيّ. على جدول اجتماعهم مع نغروبونتي كانت فكرة قرار دوليّ جديد إضافة إلى انتهاكات سوريا لحقوق الإنسان في لبنان.

وبعثوا برسالة إلى نغروبونتي عرضوا فيها خلفيّة الاحتلال السوريّ للبنان وعدم شرعيّته، ويطلبون تعّهدًا بتقديم الدعم الكامل والمطلق من لبنانيّي الانتشار من أجل إخراج القوّات السوريّة.

وورد النصّ التالي في نهاية الرسالة: «نتقدّم بطلب من الإدارة الأميركيّة لأخذ المبادرة لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإصدار قرار دوليّ يدعو بالمطلق لانسحاب القوّات السوريّة وأجهزتها الأمنيّة تحت مراقبة الأمم المتحدة».

وكما كان مقرّرًا، اجتمعوا مع نغروبونتي وآخرين من بعثة الولايات المتحدة في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر. وكان ذلك اليوم أيضًا يوم ألقى وليد خطابه الأوّل أمام مؤتمر المال والاجتماع في الأمم المتحدة.

جرى الاجتماع تمامًا بعد أسبوع على إصدار مجلس النواب الأميركيّ قرار «محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة». قال جبيلي معلّقًا: «لم ندرِ ماذا نتوقّع. جلسنا هناك لمدة ساعة وأكثر، وقلنا، «لدينا هذه المسودّة لمشروع القرار، ونتمنّى معرفة رأيكم فيها».

تمحورت النقاط التي أوردها نغروبونتي من نصّ أُعدّ سابقًا بشكل عامّ حول تكرار دعم الولايات المتحدة لسيادة لبنان. لكنّه قرر الذهاب إلى أبعد من ذلك في الاجتماع.

«أعرفكم أنكم أنتم اللبنانيّين تؤمنون بأنّه خلال ولاية جورج هربرت بوش سمحنا للسوريّين بالسيطرة على لبنان مقابل تعاونهم معنا في العراق»، ويتذكّر جبيلي أنّ نغروبونتي طرح أيضًا وللغرابة موضوع عون منذ ١٩٨٩، مضيفًا «لكنّه آن الأوان لسوريا كي تغادر لبنان».

وقال نغروبونتي لأعضاء التحالف الأميركيّ اللبنانيّ إنّهم بحاجة للعمل على تحقيق أربعة أمور إن هم أرادوا حدوث ذلك الأمر.

«أوّلاً، على الرئيس أن يوقّع قرار محاسبة سوريا، مما يعني تغييرًا أساسيًّا في السياسة. ثانيًا، عليكم الضغط على الإدارة لدفعها إلى الالتزام بهذا الأمر. ثالثًا، عليكم الانتظار إلى حين تغادر سوريا مجلس الأمن وذلك بعد شهرين. فلا يمكنكم عمل شيء بينما هم جالسون هنا. وأخيرًا وليس آخرًا، لا يمكننا القيام بهذا الأمر بمفردنا. عليكم إشراك الفرنسيّين أيضًا. وسنحاول أن نعمل من جهتنا أيضًا».

واقترح نغروبونتي أن نعاود البحث في كانون الثاني/يناير القادم.

وما لبث أن خمدت حماسة الفريق إثر لقاء اللجنة بالبعثة الجزائريّة التي «لم تكن متجاوبة معنا» حسبما يتذكّر جبيلي. «تكلّمنا معهم عن الاحتلال، وتأثيره على اللبنانيّين، والأحقاد التي أثارها، لكنّهم قالوا: «إنّ لدينا كعرب أموراً أكثر أهمية نناضل من أجلها، مثل الوضع الفلسطينيّ والعراق».

ويروي جبيلي إنّه خلال لقاءاتهم مع البعثة الجزائريّة وغيرها من البعثات العربيّة: «كنّا دائمًا نذكر اتّفاق الطائف الذي تمّ توقيعه تحت رعاية عربيّة، والذي نصّ على انسحاب سوريا من لبنان لا توسيع انتشارها. لكنّ العرب بكل بساطة لم يتجاوبوا».

في ٣٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر، ألقى وليد خطابه الثاني في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، مصحوبًا ببن غيلمان، خلال جلسة تتعلّق بوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيّين التابعة للأمم المتحدة (الأنروا). كان هدفه تذكير بلدان المجتمع الدوليّ بالتزامهم السنويّ وقيمته ١١٩$ مليون. وكانت الولايات المتحدة أكبر المانحين للأنروا، والطلب بحذف الخطاب السياسيّ الموجّه مباشرة ضد إسرائيل من المشروع المطروح في تلك السنة.

لاحقًا، كتب جان عزيز مراسل جريدة **النهار** في واشنطن في وصفه لما نتج عن الجمعيّة العامّة، يقول:

«كان المترجمون على استعداد للقيام بعملهم، وعدد كبير من الناس كانوا قد وضعوا السمّاعات في آذانهم للاستماع إلى الترجمات الفوريّة. وأخيرًا، بدأ المندوب الأميركيّ يلقي خطابه...باللغة العربيّة»!

تلك كانت المرّة الأولى التي يتكلّم فيها مندوب أميركيّ باللغة العربيّة في اجتماع دوليّ لعرض موقف رسميّ. أمّا المترجمون المعتمدون لدى الأمم المتحدة، والذين اعتادوا الترجمة من الإنكليزية إلى العربيّة، فتبادلوا النظرات في ارتباك مفاجئ. وكتب عزيز يقول: «كانت الدهشة بادية على جميع الوجوه».

وفي دبلوماسيّة مكّوكيّة، كان غيلمان ووليد قد اتّفقا مسبقًا مع عدد كبير من المندوبين العرب أن يغيبوا عن الجلسة «من خلال تسوية بين معارضتهم للخطّة الأميركيّة، ورغبة المفاوضين الأميركيّين في تأييدهم لها، حسب ما كتب عزيز. ونجحت التسوية، وركّز الاقتراح حصريًّا على مهمّة الأنروا ودعمها، فأقِرَّ بالإجماع.

ويتابع عزيز في تقريره: «شخصت العيون في الجمعيّة العامة، وشدقت الأفواه» بعد خطاب وليد بالعربيّة»، وقالوا، «هناك نجم جديد في المدينة، خاصّة بما يتعلّق بالعلاقات بين الأميركيّين والدول العربيّة».

وقال ملحق وكالة الاستخبارات المركزيّة لشؤون مكافحة الإرهاب في البعثة إنّها كانت فرصة تاريخيّة: «اعتقدنا أنّ أيّ أميركيّ سيفكّر في أنّها مناسبة عظيمة، من الواضح أنّ الرجل يحبّ أميركا ويحبّ لبنان وأنّه الدليل على نجاحِ أميركيّ عن حق».

أصبح تعيين وليد في الأمم المتحدة، والذي لم يكن حتى ذلك الحين يلفت الانتباه، أمرًا مثيرًا للاهتمام، خاصة للبعثتين السوريّة واللبنانيّة اللتين بدأتا تسترجعان تاريخ نشاطه.

بعد أن ذاعت شهرة وليد، ازداد جرأة وشجاعة خاصّة عندما راح يفكّر مليًّا بمهمّته التالية في البعثة. في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر كان مقرّرًا أن تبحث الجمعيّة العامّة موضوع حقوق الإنسان. وجاءه خبر يفيد

أنّه مكلّف بإلقاء ملاحظات الولايات المتحدة وذلك قبل بضعة أيّام من الموعد، فشرع بمراجعة النص المعدّ.

أورد النص لائحة بأسماء جميع الدول التي صنّفتها وزارة الخارجيّة على أنّها دول راعية للإرهاب، باستثناء واحدة: هي سوريا. فتوجّه وليد إلى الفريق المعنيّ بشؤون الشرق الأوسط ليستفسر عن سبب الإغفال. وأراد أن يضيف فقرة قصيرة على متن النص، واقترح ما يلي:

«لسوء الحظ، في خطوة متراجعة، عمدت سوريا إلى استنزاف الدم الديمقراطيّ من لبنان ومجتمعه المدنيّ، الانتخابات تحدّدت، أمّا الناشطون في المعارضة فهم إمّا في السجون أو في المنفى».

وسرعان ما تسلّم وليد الردّ الذي أفاده بأنّ وزارة الخارجيّة في واشنطن قد رفضت الإضافة.

سأل وليد: «من الذي يقول ذلك؟» لماذا لا يسمحون بالإضافة؟ فهو لم يكن معتادًا على بيروقراطيّة ليس لها وجوه. أراد أن يناقش أحدًا ويقنعه. أراد على الأقل تفسيرًا وافيًا.

وشرح له عضو في البعثة بتململ أنّه لا يوجد شخص واحد معيَّن. فيجب على أكثر من مكتب أن يسمح بذلك، وجوابك هو تعبير عن تفكير الجماعة ككلّ.

كان موعد إلقاء الخطاب بعد يومين فقط. وبالنسبة إلى وليد، تلك كانت فرصته الأخيرة لـ«إلحاق ضربة» بالسوريّين قبل انتهاء مهامه في البعثة. لماذا تمّ ذكر كلّ دولة جرى تصنيفها بالإرهابيّة بينما أعفيت سوريا؟ وظنّ أنّ المستعربين في الخارجيّة كانوا لا يزالون أحياء يرزقون حتى في عالم ما بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

وفي عدم وجود من يتكلّم معه في وزارة الخارجيّة، قرّر وليد اللجوء إلى اليوت أبرامز. كان يعتقد بأنّ البيت الأبيض يريد ذلك. باستطاعتهم الضغط، وسيأتيهم الجواب لجهة من يضع العراقيل.

وجرى تبادل الاتصالات التي قام بها كلٌّ من ابرامز ووليد ونائب مساعد وزير الخارجيّة دايفيد ساترفيلد في مكتب شؤون الشرق الأدنى في الوزارة. أسفرت المحادثات بالنتيجة إلى التوصّل لتسوية هي التالية:

«ما زلنا قلقين حول سجل سوريا بالنسبة لحقوق الانسان، فما زال هناك العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان».

وتساءل وليد: «**هل هذا كلّ شيء؟ هذا موقف ضعيف لدرجة أنّه محرج**». وساورته الشكوك بأنّ ساترفيلد هو الذي يضع العراقيل. ألم يكن هو الرجل الذي أدلى سابقًا بتعليق في فلوريدا يشير فيه إلى وجود لبنان بأنّه «غلطة ارتكبها الفرنسيّون»؟

وراجع بسرعة خطبًا حديثة العهد حول سياسة الولايات المتحدة، فعثر على ملاحظات أدلى بها الرئيس بوش في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قبل يومين في المؤسّسة الوطنيّة للديمقراطيّة (NED).

إذ قال: «الدكتاتوريّان في العراق وسوريا وعدا باسترجاع الشرف الوطنيّ، والعودة إلى الأمجاد الغابرة. فخلّفا إرثًا من التعذيب والاضطهاد والبؤس والخراب».

فقال وليد لمحاوريه: «أريد أن أضيف هذه الفقرة».

«كلاّ» جاءه الجواب بصرامة.

ويذكر وليد أنّه ضرب الأرض بقدمه وقال بإصرار: «إنّي استشهد بكلام رئيسنا ووزارة الخارجيّة لا توافق»؟ ولم يسمع جوابًا.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وقبل دقيقتَين فقط من موعد إلقاء خطابه، تلقّى وليد إذنًا بتكرار كلمات الرئيس. فكان شديد الفرح عند اقترابه من المنصّة، ولكنّه ضمنًا كان منزعجًا لاضطراره للنضال بذلك القدر للحصول عليه. **أنا الرجل الذي اختاره الرئيس، أليس كذلك؟**

واستهل خطابه كما يلي:

«أنا أميركيّ- لبنانيّ أعيش هنا منذ ٢٤ عامًا. يشرّفني اليوم أن أتكلّم باسم بلادي، الولايات المتحدة الأميركيّة، حول هذا الموضوع المثير، حقوق الإنسان. فقد كان ولم يزل موضوعًا يثير عاطفتي وحماستي».

كان المقطع الذي تمّت الموافقة على إضافته صغيرًا جدًّا بالنسبة إلى الخطاب ككلّ، والتأخير في إضافته كان يعني أنّه لم يكن واردًا في النصّ الذي تمّ توزيعه على البعثات مسبقًا، ومن بينها سوريا. فساور وليد الشكّ في ألاّ يلفت الانتباه.

وتابع إلقاء خطابه وقد أورد الآراء الأميركيّة المألوفة. فتكلّم عن الدول الديمقراطيّة التي تحترم حقوق الإنسان ولذلك تملك أقصى القدرات لتأمين السلام وإطلاق العنان لمؤهّلات شعوبها؛ على عكس الأنظمة السياسيّة المغلقة ومنتهكي حقوق الإنسان الذين يتركون شعوبهم عرضة للإرهاب وعدم الاستقرار السياسيّ والجريمة المنظّمة.

وتابع، هناك خطوات إيجابيّة قامت بها بعض دول الشرق الأوسط في السنة المنصرمة، وبخاصة في البحرين وقطر والأردن والمغرب.

ويلحظ جان عزيز في جريدة **النهار** أنّ وليدًا قد غيّر نبرة صوته وتصرّفه لدى قراءته المقطع التالي:

فقال: «ما زلنا قلقين حول سجلّ سوريا بالنسبة إلى حقوق الإنسان، فما زال هناك العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان». وقرأ ذلك المقطع الذي تمّت الموافقة على إدراجه من قبل الوزارة في معرض التسوية. ثم أضاف: «وكما قال الرئيس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لقد وعد الدكتاتوريّان في العراق وسوريا شعوبهما باستعادة الشرف الوطنيّ وبالعودة إلى أمجاد الأسلاف لكنّهم بدل ذلك خلّفا إرثًا من العذاب والقمع والبؤس والدمار...».

لم يحدث أيّ ردّ فعل من قبل البعثة السوريّة. وكانوا قد أجروا التحريّات تجاه هذا الأميركيّ الجديد الذي يتكلّم العربيّة، ولاحظوا أنّ النسخة المعدّة من الخطاب لم تكن تتضمّن ذلك المقطع، واعتقدوا أنّ هذا المعلوف، بما يُعرف عنه من تاريخ ناشط معادٍ لسوريا، يتصرّف من عندياته.

الفصل الرابع عشر

أشباح الخارجيّة الأميركيّة

بعد أن عمل وليد على إعداد عدد من المسوّدات بالتعاون مع زميله من أميركا اللاتينيّة، توصّل في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى الانتهاء من النصّ النهائيّ لقرار الأمم المتحدة الذي طال انتظاره.

وكان يجول في فكر وليد أنّه إذا أردنا الحصول على الممكن من سوريا، فما علينا سوى طلب أقصى ما يمكن، وقد عمل على النصّ النهائيّ من وجهة النظر هذه. وكان قد استمزج آراء زملائه في التحالف اللبنانيّ الأميركيّ، للتأكّد أن لا خسارة في عدم ذكر أمور معيّنة في القرار الدوليّ. يتذكّر تمامًا أنّ «كلّ واحد أضاف شيئًا ما» نهاية الأمر، وخلافًا للقرار ٥٢٠، طالب النصّ سوريا بصراحة واضحة بسحب قوّاتها، كما طالب حزب الله بالتخلّي عن السلاح.

عكسَ النصّ النهائيّ الذي أنجز أواخر تشرين الثاني/نوفمبر جهود وليد وزميله من أميركا اللاتينية وأعضاء التحالف اللبنانيّ الأميركيّ متضافرةً، إضافة إلى براعة الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينيّة في صياغة «أسلوب الخطاب المعتمد في الأمم المتحدة». فالمطلوب أن يأتي هذا القرار بديلاً من القرار ٥٢٠ ويعكس موقفًا جريئًا يتوافق مع الحاضر.

«مجلس الأمن، (مسودّة)

في مراجعة لـ سائر قرارات مجلس الأمن السابقة المتعلّقة بلبنان، وبخاصّة القرارات ٥٢٠ (١٩٨٢)؛ ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ والقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) الذي صدر في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والقرار ١٤٩٦ الذي صدر في ٣١ تموز/يوليو، إضافة إلى تصريحات رئيسه حول الوضع في لبنان،

وبخاصّة التصريح الذي أعلن في ١٨ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)،

وأيضاً في مراجعة لـ ما توصّل إليه الأمين العامّ بأنّه، ابتداءً من ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، سحبت إسرائيل قوّاتها إلى الحدود الدوليّة المعترف بها تطبيقًا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) واستجابة للشروط التي وردت في تقرير الأمين العامّ الصادر في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/٢٠٠٠/٤٦٠)، وخلاصة الأمين العامّ بأنّ قوّات حفظ السلام الدوليّة المؤقّتة في لبنان قد أنهت مرحلتين من ثلاث مراحل من مهمّتها في لبنان، وبات التركيز الآن على استعادة السلام والأمن الدوليّين،

التشديد على أنّ مهمّة قوات حفظ السلام الدوليّة في لبنان هي مؤقّتة،

إعادة وتكرار الاحترام التامّ والدعم الكامل لاستقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه ضمن حدوده الدوليّة المعترف بها،

الإعراب عن القلق الشديد لاستمرار الوجود السوريّ المسلّح والتدخّل السياسيّ في لبنان ما يعرّض للخطر تحقيق حلّ دائم وشامل وعادل للوضع في الشرق الأوسط،

على قناعة بأن استعادة سيادة لبنان وديمقراطيّته بالكامل يساهمان بشكل هامّ في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة،

شجب استمرار وقوع الضحايا، والمعاناة الإنسانيّة، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري حاليًّا في لبنان في ظل الوجود الأجنبيّ المسلّح ونشاطات العصابات المسلّحة المتنامية،

١- يطالب بـ وضع حدّ فوريّ ونهائيّ لانتهاكات حقوق الإنسان تلك والإفراج عن جميع السجناء اللبنانيّين السياسيّين المحتجزين في سوريا،

٢- يشجب الرعاية السوريّة والإيرانيّة للجماعات الإرهابيّة العاملة في لبنان وللميليشيات الفلسطينيّة المسلّحة وللجماعات الإرهابيّة الناشطة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان،

٣- يطلب تجريد هذه المجموعات من أسلحتها، ووضع حدّ لجميع النشاطات الإرهابيّة في لبنان،

٤- يدعو سوريا إلى سحب جميع قواتها وعملاء استخباراتها من لبنان فورًا،

٥- لحظ عزم الشعب اللبنانيّ وتصميمه على تأمين انسحاب جميع القوّات غير اللبنانيّة من لبنان لاستعادة سيادة لبنان الكاملة على جميع أراضيه،

٦- يدعو حكومات كلاً من سوريا ولبنان وإيران وجميع الفرقاء المعنيين مباشرة للتعاون بشكل تامّ وبإلحاح مع مجلس الأمن لتطبيق هذا القرار وسائر القرارات المتعلّقة باستعادة سيادة لبنان الكاملة، وسلامة أراضيه، واستقلاله،

٧- يطلب إلى الأمين العام متابعة استشاراته مع الحكومة اللبنانيّة وسائر الفرقاء المعنيين مباشرة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، ورفع التقارير إلى مجلس الأمن في مهلة لا تتعدّى ثلاثة أشهر من تطبيق القرار الحالي،

٨- و القرار بإبقاء المسألة مفتوحةً للدرس والمتابعة.

وذات صباح في يوم من أواخر أيام شهر تشرين الثاني/نوفمبر كان وليد أمام المرآة يسوّي ربطة عنقه ويخاطب نفسه قائلاً: «يا حبيبي. ها هو. لقد أنجِز».

كان الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينيّة قد سأله: «هل تظن أنّه في إمكانك المضي قُدُمًا بهذا الأمر؟» وكان وليد قد أجابه بالقول: «لدي علاقات جيّدة جدًّا مع أشخاص في البيت الأبيض»، وأضاف: «بعضهم هناك مهتمّ بالأمر»؛ وكان وليد يفكّر بأبرامز.

في ذلك الوقت، كان وليد على وعي تام من ردّ نغروبونتي على طروحات التحالف اللبنانيّ الأميركيّ، كما كان يعرف أنّ الوقت غير مناسبٍ. فالقرار يجب أن «ينام» حتى تأتي الظروف المناسبة.

وشعر وليد بحماسة شديدة تغمره لإنجاز النصّ النهائيّ، وكونه أصبح جاهزًا لمفاجأة السوريّين في أيّة لحظة. لكن هذه الحماسة خمدت فور إدراكه بأنّ مهامه في الأمم المتحدة ستنتهي عمليًّا بعد أقل من شهر.

بالنسبة إلى وليد، كان خطابه حول حقوق الإنسان والفرصة التي سنحت له بانتقاد سوريا فرصة تاريخيّة، لقد أحبّ مهمّته في الأمم المتحدة أكثر من أيّة وظيفة سبق له أن قام بها، بما تخلّلها من اجتماعات ومناسبات احتفاليّة كان لها بريقها، ولكنّه عندما فكّر في كلّ ذلك وجد أنّه ما زال يستطيع القيام بأكثر، تحديدًا القيام بشيء يتعدّى القصف الكلاميّ ضد سوريا. فلبّ المسألة كان دائمًا احتلال سوريا للبنان.

وفي أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أتت الفرصة دون سابق تصوّر أو تصميم، وكأنّها جاءت متخفية. فقد تمّ اختيار وليد لإلقاء خطاب أمام الجمعيّة العامّة في ٣ كانون الأوّل/ديسمبر خلال الاجتماع للبحث في القرارات الدوليّة المتعلّقة باحتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان السوريّة وفي الوضع الفلسطينيّ. ستكون فرصة روتينيّة مُتوقّعة ترفض فيها الولايات المتحدة التدابير المتعلّقة بالمسألتَين لكونهما تنحازان لفريق دون الآخر، وتقترح في الردّ المعارض أن يُناقش إيجاد تسوية سلميّة بين الفرقاء المعنيّين.

مرّة أخرى، تسلّم وليد النصّ النهائيّ لخطابه قبل أيام قليلة من الموعد. تضمّن النص هذه المرّة عبارات تدين سوريا، إنّما في مضمون النزاع العربيّ- الإسرائيليّ. ولم يكن فيه بالطبع أيّ ذكر للسيادة اللبنانيّة.

فتساءل، إذا كنّا نعترف كلامياً في معرض خطابنا بحقّ الفلسطينيّين بدولة مستقلّة وحقّهم في الحريّة من الاحتلال، فلماذا لا يمكننا أيضاً إضافة كلمة تتعلّق بلبنان؟

فأتاه الجواب أنّ تلك القرارات تتوجّه مباشرة إلى فلسطين والجولان.

فقال وليد، **ها نحن مجددًا في المأزق ذاته**. بعد الإرباك الذي جرى سابقًا حول خطاب جلسة حقوق الإنسان، بدأ يتكلّم عمّن أسماهم «أشباح

الخارجيّة الأميركيّة». فلا اسم لهم، ولا وجه؛ إنّهم موظّفون كبار غير معرّضين للمحاسبة، ويبدو أنّهم يقدرون على كلّ شيء ويعطون تفسيرات لا تتعدّى كونها متسرّعة وسطحيّة.

لكنّه وجد في زميله المندوب المناوب بن غيلمان تشجيعًا ساعده في مواجهة خيبة الأمل الجديدة تلك. فقال له غيلمان بكلّ جديّة: «لقد تعلّمت الكثير عن كيفيّة التعامل مع هؤلاء الأنغلو-ساكسون في وزارة الخارجيّة». قالها عضو الكونغرس اليهوديّ المحنّك للموظّف العربيّ- الأميركيّ الحديث العهد والذي يصغره بسنوات عديدة. وأضاف بنبرة صارمة: «مارس ضغطًا عليهم ودافع عن أفكارك بإصرار».

كلمات غيلمان ونهجه عنيا الكثير. فبينما كان مصير الشرق الأوسط يعني كلّ شيء ويشكّل في الوقت نفسه الهاجس المشترك لليهود وللعرب على السواء، كان في المقابل وبكلّ بساطة جولة أخرى على رقعة شطرنج السياسة الخارجيّة بالنسبة للمسيحيّين الأوروبيّين البيض الذين يدعمون الجمود في سياسة الولايات المتحدة الخارجيّة من وراء الستار في وزارة الخارجيّة. فسياسة الأمر الواقع الهادئة والعقلانيّة، لا سياسة الانفعال العاطفيّ ولا السياسة المثاليّة، كانت دائمًا هي السائدة بالنسبة إلى الأنغلو- ساكسون.

وراح وليد يتأمّل في المسألة مليًّا، هل يمكن في الحقيقة «لأشباح الخارجيّة» أن يستمرّوا في موقفهم المتصلّب عندما يواجَهون بمسؤول سياسيّ من فريق السياسة الخارجيّة؟ وبخاصّة مَن تصميمُه الأوحد هو الإثبات بأنّ مصالح قضيّتهم هي في الخطّ ذاته حيث مصالح الولايات المتحدة؟ غيلمان كان يعرف ذلك الصراع جيّدًا كونه من المؤيّدين لإسرائيل بقوّة.

فتوجّه وليد إلى غيلمان متذمّرًا وبصوت يعبّر عن سخط وغضب قائلاً: «بن، بن، لا أحد يصغي إليّ»، ورأى غيلمان «عذابي وحزني العميقَين على الشعب اللبنانيّ، ورأى أنّني أكاد افقد أعصابي».

وردّد غيلمان قوله لي: «مارس ضغطاً عليهم ودافع عن أفكارك بإصرار».

بالطبع لم يكن وليد يتمتّع بسنين الخبرة الطويلة التي كانت لدى غيلمان كي يعمد إلى وضع استراتيجيّات للتعامل مع البيروقراطيّة التي لا يوجد وجه حقيقيّ لها. فجلس حزينًا، يشعر بالإحباط والاكتئاب، ثمّ تخلّى بأسًى عن إجراء التعديلات على الملاحظات التي وُضعت على النصّ وغادر في المساء حاملاً مشروع القرار حول مرتفعات الجولان في ملفّه.

عاد وليد إلى منزله في الساعة العاشرة مساءً بعد انتهاء حفل استقبال كان قد حضره؛ وبدأ فورًا بدراسة القرار السوريّ حول مرتفعات الجولان سطرًا بسطر. ستكون تلك فرصته الأخيرة بالتأكيد إذ لم يبق لديه في الجمعية العامّة سوى أسبوعين فقط. ومهما كان الأمر بعيد الاحتمال، كان عازمًا على المحاولة بشتّى الوسائل.

وفجأة، لاحظ أنّ السوريّين ارتكبوا عن غير دراية خطأً تكتيكيًّا. ففي الفقرة الخامسة تضمّن النصّ العبارات التالية:

«الجمعية العامة... تدعو إسرائيل لاستئناف المحادثات على المسارَين السوريّ واللبنانيّ وإلى احترام التعهدات والضمانات التي تم التوصّل إليها في المحادثات السابقة».

فصاح بدهشة عارمة: وجدتها «عندما رأيت أنّ لبنان قد ذُكر، أظنّها كانت الحادية عشرة والنصف ليلاً». فاتّصل على الفور بالمسؤول عن سياسة الشرق الأوسط في البعثة على هاتفه الخلويّ.

وسأله: «هل أيقظتك من نومك»؟

أجابه المسؤول: «كلاّ».

تابع وليد: «لبنان مذكور في القرار الذي أعطيته لي عن مرتفعات الجولان».

«هل أنت متأكد؟»

«لست فقط متأكّدًا، إنّي أقرأه الآن».

فأطرق الموظّف لحظة. لبنان مذكور. مما يعني أنّ ذلك منسجم مع الشروط المتّبعة. وقال: «حسنًا لنعمل على هذا الأمر غدًا».

وفي صباح اليوم التالي، وضع وليد مسودّة مقطع إضافيّ على خطابه كالآتي:

«على القيادة السوريّة أن تعي أنّ هناك ذهنيّة جديدة داخل الحكومة الأميركيّة. لا يريد الرئيس جورج بوش أن يسلّم خلفاءه مشاكل، بل على العكس يريد إيجاد حلول لجميع المسائل. لذلك، وكما قال الرئيس الأميركيّ، عليهم (أي السوريّين) أن يتعاونوا أكثر، ويترجموا الوعود التي قطعوها لوزير الخارجيّة كولن باول أثناء زيارته لدمشق إلى أفعال. بما معناه، يجب أن تتوقّف جميع نشاطات حزب الله، ويجب أن يتمّ نشر الجيش اللبنانيّ في الجنوب، وعليهم (أي السوريّين) الانسحاب من لبنان».

وكما كان متوقّعًا، رفض «أشباح الخارجيّة» الاقتراح.

قال وليد: «فقدت أعصابي في ذلك الحين». كان ذلك في ٣ كانون الأوّل/ديسمبر وتفصله بضع ساعات عن موعد إلقاء خطابه.

فبعث برسالة إلكترونيّة للمسؤولين الرئيسيّين في مكتب شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القوميّ ومكتب الشؤون الدوليّة؛ كما وجّه نسخة منها لأليوت أبرامز.

وكتب بما لا يخلو من الشكّ يقول: «لدينا فرصة عظيمة لدعم لبنان. ألا تعتقدون أنّه يجدر بنا القيام بذلك؟ أليست تلك قيم الولايات المتحدة الأميركيّة؟»

لم يرد أيّ جواب قبل وصول وليد إلى الجمعيّة العامّة مع أفراد بعثة الولايات المتحدة بمن فيهم غيلمان وألان كيسويتر، كي يُدلي بصوته ويلقي اقتراحاته.

بدأ التصويت دولة تلو الدولة. وانتظر وليد بقلق أن ترده رسالة ما من واشنطن.

قال كيسويتر: «فجأة، جاء أحدهم مهرولاً وملوّحًا ببرقية حملها في يده. وسُمع الرسول يقول لوليد: «مع الموافقة، يمكنك استخدامه».

وقال وليد في سرّه: أجل، لقد انتصرت! وتقدّم نحو المنصّة بكلّ فخر. ويذكر أحد أعضاء بعثة الولايات المتحدة أنّ وليدًا «بدا كوالد تلقّى نبأ مولوده الجديد».

كان رئيس بعثة سوريا، السفير فيصل المقداد، قد توقّع تمنّع الأميركيّين عن التصويت ونقاشاتهم المعروفة مُسبقاً حول الانحياز.

ولكن، عندما وصل وليد إلى المنصّة أصبح متوتّرًا.

وبدأ وليد يلقي خطابه: «تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بسلام شاملٍ وعادلٍ ودائم في الشرق الأوسط على جميع المسارات».

«وتأتي معارضتنا لقرار الجمعيّة العموميّة بشأن الجولان السوريّ من الزاوية التي يقارب بها هذا القرار الوضع في الشرق الأوسط. إذ يشير ضمنًا إلى أنّ على إسرائيل وحدها موجبات ومسؤوليات تجاه السلام في المنطقة».

«هذا القرار المنحاز لفريق واحد لا ينسجم مع رغبة سوريا المعلنة لحلّ مسألة الجولان من خلال المفاوضات كما نصَّ قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. مؤخّرًا، أعاد الرئيس السوريّ الأسد تأكيد دعمه لسلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط. ينبغي على تصرّفات السوريّين أن تعكس تلك الكلمات. للأسف، غالبًا ما لا تفعل ذلك».

وكما سبق له أن فعل أثناء إلقائه خطابه حول حقوق الإنسان، بدّل وليد نبرة صوته وتلا المقطع الذي تمّت الموافقة عليه مؤخّرًا.

«إنّ الدعم السوريّ لجماعات إرهابيّة مكرّسة لاستمرار النزاع العربيّ- الإسرائيليّ يؤدي إلى تفاقم التوتّرات الإقليميّة ويهدّد السلم الإقليميّ. إنّ وطأة تأثير سوريا في لبنان مؤذية لتوقّعات لبنان لاستعادة سيادته كاملة».

«سيدي الرئيس. لقد ورد ذكر سيادة لبنان في قرارات كثيرة سبق أن صدرت عن مجلس الأمن. إنّنا نطالب سوريا بإلحاح أن تهتمّ بهذه المسائل وتقوم بما هو ضروريّ لاستئناف مفاوضات السلام».

كان المقداد يغلي من الغضب. بدايةً، شكر الدول التي صوّتت مع القرار، ثم تحوّل نحو وليد شخصيًّا وصبَّ عليه جام غضبه، وأردف قائلاً:

«في الواقع، إنّ طرح هذا الموضوع من قبل ممثّل الولايات المتحدة، والذي أعتقد أنّه لأسباب شخصيّة في بعض وجوهه، هو مرفوض وغير مقبول. إنّني أتوجّه إلى بعثة الولايات المتحدة وأدعوها للتأمّل مليًّا في تلك الملاحظات غير المسؤولة التي أدلى بها مندوبها أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع».

وانضمّ نائب رئيس البعثة اللبنانيّة إلى الأمم المتحدة، حسام دياب، قائلاً إنّ وليد قد أدخل تعديلاً على النصّ الأساسيّ لتصريح الولايات المتحدة، ثم كرّر موقف الدولة اللبنانيّة المعهود بأنّ الوجود السوريّ في بلاده هو وجود شرعيّ.

تحت ظروف عاديّة، كان اجتماع الجمعيّة العامّة لينتهي ببساطة عند ذلك الحدّ، لكنّ ذاك لم يحصل.

فاستنادًا إلى ما رواه كيسويتر: «غادر وليد المنصّة وتوجّه مباشرة إلى حيث جلس السفير السوريّ وتبادلا شجارًا كلاميًّا صارخًا»، كان المشهد بكامله يبثّ مباشرة على شبكة التلفزيون الداخليّة للأمم المتحدة.

قال وليد في شرحه لما جرى: «واجهته مباشرة، وسألته عن سبب توجيهه هجومه الشخصيّ عليّ»، وقلت له: أنا لا أملك حانوتًا صغيرًا في وزارة الخارجيّة»، و«إنّ ما قرأته استند إلى تعليمات».

ويضيف وليد قائلاً: المقداد ردّ عليّ بغضب، وطلب مني الابتعاد بنبرة اتهاميّة. فأجبته: طالما أنّ قوّاتكم السوريّة باقية في لبنان، سأحاربكم بالطرق الدبلوماسيّة إلى النهاية، «وتابعت سيري».

فصاح المقداد بالعربيّة وهو يتّهم وليدًا: «صهيوني! خائن!».

صُدِم كيسويتر عميقًا بالعدائيّة التي ظهرت في تصرّفات وليد، ما أيّد اتهامات السوريّين لأيّ من المراقبين بأنّه تخطّى تعليماته.

« كان من المفترض أن يأتي الرأي التالي من كاننغهام نائب رئيس البعثة ليتحدّث إلى الصحافة بالإنكليزيّة، أو رأي آخر يقول: «لقد أدّى وليد عملاً جيّدًا وحكومتي تؤيّد موقفه بالتمام»

ولكن «بدا أنّ كل شيء قد انحدر إلى مستوى زمرة من العرب لا يمكنهم الاتّفاق في ما بينهم. فهاك المسيحيّون ضد المسلمين، وها الأمر نصب عينيك، يمكنك مشاهدته يحصل أمامك».

لكنّ كيسويتر كان على معرفة بشغف وليد. «رآه على العكس تمامًا. كانت لديه تعليمات، وكان على استعداد لمتابعة معركته».

وبالفعل، بقيت تلك من اللحظات التي يفخر بها وليد كثيرًا، ويعتبرها تتويجاً لثلاثين سنة من الامتعاض والاستياء له وللبنانيّين.

«وهكذا وقفت إلى جانب اللبنانيّين مجابهًا ذلك الفاجر، قائلاً له أمام جميع أعضاء بعثته، أنظر هنا، سوف أحاربكم حتى أخرجكم من لبنان، وسوف ترى ما سأفعله».

«إنني اللبنانيّ الوحيد الذي واجه بكرامة واستقامة المسؤولين السوريّين وجهاً لوجه. لا يوجد هناك سياسيّون لبنانيّون فعلوا ما قمت به. أظن اللبنانيّين شعروا بأنّني أرجعت إليهم كرامتهم. جلبت لهم الفخر».

عاد وليد إلى البعثة ووجّه رسالة الكترونية إلى نغروبونتي وأبرامز وآخرين، عنوان الرسالة كان: «إهانات سوريّة».

اعتبر المقداد أنّ الخطاب الذي ألقيته يعبّر عن وجهة نظري الشخصيّة لا عن موقف الولايات المتحدة...فتوجّهت نحو السفير المقداد لأقول له بأنّ كلمتي تعكس موقف الولايات المتحدة الذي وافقت عليه وزارة الخارجيّة. فصاح بي وطلب مني أن أغرب عن وجهه وأن لا أكلمه واتهمني بأنّني خائن، وبأنّني صهيونيّ أعمل لصالح الأميركيّين. فأجبته بأنّني أميركيّ وأنا فخور بذلك. وتابع يوجّه لي سيلاً من الإهانات أثناء مغادرتي مبتعداً عنه.

إني آسف إذ أنقل إليكم هذا التقرير عن ذلك الحادث التعيس لكنّني أنّه رأيت من المهمّ أن تعرفوا به.

جاءني الردّ من أبرامز يقول: «إنّه لشرف عظيم أن تتلقّى إهانة من السوريّين، أهنّئك»!

هذه التصرّفات التي تمّ تبادلها بين الممثّلين الأميركي والسوريّ وردت في عناوين الصحف العربيّة. أوردت جريدة **الحياة** العنوان التالي في صفحتها الرئيسية: «الولايات المتحدة تطلب من سوريا الانسحاب من لبنان». وتبعتها كذلك جريدة **الشرق** من بيروت في الإعلان ذاته. وفي الرابع من شهر كانون الأوّل/ديسمبر، بثّت قناة الجزيرة الفضائيّة التحليل الآتي:

«كان يمكن لجلسة مجلس الأمن أن تكون عاديّة تنتهي كما هو مألوف لولا التعليق الأميركيّ على التصويت».

وورد في تقرير الجزيرة أنّ الملاحظات التي أدلى بها وليد حول سيادة لبنان واستقلاله «أغاظت السوريّين الذين أصرّوا على أنّ دمشق ملتزمة سيادة لبنان واستقلاله، واتّهمت المندوب الأميركي اللبنانيّ المولد بالإدلاء بتصريحات غير مسؤولة».

أما جان عزيز، مراسل جريدة النهار، فقد أورد في الخامس من شهر كانون الأوّل/ديسمبر تغطية كانت الأعمق والأكثر تأييدًا لوليد ضمَّنها لمحة عن مسؤوليات وليد في الأمم المتحدة. قرأ كثيرون مقال عزيز الذي لاقى صداه الجيّد في أوساط أصدقاء وليد بشكل خاصّ.

جاء في المقال، [إنّ] موقف المبعوث الأميركيّ لم يكن سوى – حسبما قال معلوف – «تكرار لموقف إدارته الرسميّ؛ إنّه الموقف ذاته الذي كان قد نقله وزير الخارجيّة كولن باول إلى الرئيس الأسد في أيار/مايو ٢٠٠٣، والذي تضمّن وجوب أن تسحب سوريا جميع قوّاتها من لبنان».

وبدأت التهاني تتدفّق على وليد من اللبنانيّين حول العالم. كثيرون منهم قالوا: «نحن فخورون بك».

وكتب جبيلي يقول: «كثيرون من أبناء شعبنا والأصدقاء، والذين هم على علم بصداقتنا، اتصلوا بي يعبّرون عن دعمهم وعن إعجابهم بموقفك وبما قمت به....حسنًا فعلت يا صديقي. لم أنتظر أقل من ذلك».

وكتب عاطف (توم) حرب يقول: «كلّ واحد في لبنان يريد أن يكون صديقك».

كما وصلت رسالة من ميشال عون من فرنسا يقول فيها: «كنت أتابع ما جرى في وسائل الإعلام. لا شكّ عندي في ولائك للولايات المتحدة ولوطنك الأم لبنان. اليوم، كتبتُ أيضًا مقالاً عن العماقة السوريّة بوحي ممّا حدث معك في الأمم المتحدة».

ولكن حذّره أحد الأصدقاء في لبنان قائلاً: «كن حذرًا. هذه بداية مسعًى طويل وشاق. لا أريدك أن تصبح في النهاية كبش محرقة».

الفصل الخامس عشر

«يقتلون ويفلتون من العقاب»

وقع وليد الآن في ورطة كبيرة لكنّه لم يكن يعلم بعد.

فبينما كان يتلقّى التهاني في البعثة الأميركيّة، كان السوريّون منهمكين في إرسال التقارير إلى دمشق حول ما رشح سابقًا عن ذلك اليوم في الجمعيّة العامّة.

وصل الردّ من دمشق في وقت متأخّر من تلك الليلة. كان الوقت في توقيتهم هو الصباح الباكر.

ويتذكّر مسؤول وكالة الاستخبارات الأميركيّة في البعثة: «من الواضح أنّ الجماعة قد أمضوا ليلتهم مستيقظين يقرأون خطابه محاولين إدراك الرسائل التي تضمّنها، فاستشاطوا غضبًا».

«لم يكن مضمون الخطاب في حدّ ذاته هو الذي أثار غضبهم - فهذا هو هدف الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة - لكنّهم غضبوا لأنّ وليدًا هو الذي ألقى الخطاب».

بات السوريّون مقتنعين بأنّ وليدًا كان قد قرر طرح مسألة السيادة اللبنانيّة بمبادرة منه، وبأنه كان قد اتّخذ قراراً بإغاظة سوريا واستفزازها عن سابق تصوّر وتصميم.

بدأوا يوجّهون شكاوى غير رسميّة لأعضاء في البعثة الأميركيّة كانوا على تواصل معهم. وكان ألان كيسويتر من بين هؤلاء؛ «وجهًا محبّبًا»، يستمتع بالاحتكاك المباشر مع السفير المقداد.

ويذكر كيسويتر: «إنّ نغروبونتي لم يكن يعتبر السفير السوريّ من مستواه إلى حدّ ما». على الأقلّ، كان كيسويتر يتكلّم العربيّة بشكل

محدود، والمقداد «كان يعلم أنّه في إمكاننا احتساء القهوة معًا، ولن أتلو عليه «قرار منع الشغب»، ولكن على الأقل أصغي إليه من دون أن أتصرّف بفظاظة». في تلك الأثناء، كان مركز البعثة السوريّة في جوار البعثة الأميركيّة.

كان السوريّون يخبرون الأميركيّين الذين هم على اتّصال بهم بأنّ «هذا المدعو معلوف، هو لبنانيّ مسيحيّ. إنّه ناشط معادٍ لسوريا. إنّه غير صالح. لقد قام بهذا الأمر لإغاظتنا».

أجاب الأميركيّون جميعهم، لا، لا، لا. «لا توجد إساءة. وليد كان يتلو سياسة الولايات المتحدة. فلا تهاجموا الرسول.» حتّى أعضاء البعثة، والذين كانوا في ذلك الحين يدركون حماسة وليد للقوميّة اللبنانيّة، لم يخطر لهم أنّه سيكون على استعداد لاستخدام موقعه ويُقرّر على مسؤوليّته الخاصّة سياسة الولايات المتحدة الدبلوماسيّة من على مسرح دبلوماسيّ رسميّ مع أنّهم كانوا يعلمون بأمر صراعه الذي طال أمده للحصول على إذن يتعلّق بالسماح له بالتعديلات اللغويّة.

سرَّب موظّفون شكاوى السوريّين إلى الدوائر العليا حتى بلغت نغروبونتي الذي أعدّ رسالة بسيطة ومباشرة إلى المقداد في الرابع من كانون الأوّل/ديسمبر أرفق بها نسخة من نصّ خطاب وليد. يقول نغروبونتي في رسالته،

حضرة السفير،

لمعلوماتكم وللتسجيل، أودّ أن أنقل إليكم الموقف الرسميّ للولايات المتحدة في ما يخصّ البند ٣٧ من جدول أعمال الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة والذي قدّمه مندوب الولايات المتحدة، السيد وليد معلوف في ٣ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣.

بإخلاص، جون د. نغروبونتي

وأرسل نسخة عن الرسالة إلى وليد يسأله إذا كان هناك حاجة لإضافة أيّ شيء. «كلا"»، أجاب وليد وشعر بالسرور والرضا لأنّ استشارته ليست سوى خطوة نمّت عن الكثير من التواضع.

رغم رسالة نغروبونتي، لم يستكن السوريّون ولم يهدأ لهم بال بأيّ شكل من الأشكال.

في الخامس من شهر كانون الأوّل/ديسمبر، أحضر أحد أعضاء الفريق المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في البعثة إلى وليد نسخة عن برقية أُرسلت من سفارة الولايات المتحدة في دمشق تفيد بأنّ وزير الخارجيّة السوريّ، فاروق الشّرع، أرسل مدير المنظّمات الدولية، بشّار الجعفري، إلى السفارة كي يسجّل بشكل رسمي شكوًى شديدة اللهجة حول تصريح الثالث من كانون الأوّل/ديسمبر.

وفي تقرير عن الاجتماع، ورد في البرقية أنّ «وليد معلوف...ضرب عصبًا حسّاسًا في حكومة الجمهوريّة العربيّة السوريّة». واحتج السوريّون «على الشكل والمضمون» على شروحات الولايات المتحدة في جلسة التصويت على قرار الجولان، حسبما ورد في تقرير السفارة.

وتحرّك الجعفري كان استنادًا إلى تعليمات من «السلطات العليا»، فشجب اختيار إدارة بوش لأميركيّ- لبنانيّ معاد «بحدّة» لسوريا و«على ارتباط بميشال عون» لعرض موقف الولايات المتحّدة، وأكثر من ذلك، أن يُطلب إليه القيام بذلك باللغة العربيّة ما يُعتبر «إشارة استفزازيّة».

وحذّر الجعفري قائلاً: «إنّ أيّة محاولات للتدخّل في شؤوننا الداخليّة، أو في الشؤون السوريّة-اللبنانيّة أمر غير مقبول». وحثّ على أن توجّه الولايات المتحدة كلّ ما يتعلّق بلبنان بشكل سرّي من خلال القنوات الدبلوماسيّة عوضًا عن القيام بذلك بشكل علنيّ وبخاصّة ليس في المحافل المتعدّدة الأطراف كالجمعيّة العامّة».

وأضاف: «أعتقد أنّنا قد توصّلنا إلى حدّ أدنى من الاتّفاق في ما يتعلّق بلبنان التشديد شخصيّ ولا نريد أن تُربكنا الولايات المتحدة على المحافل الدوليّة».

اعتبرت سوريا أنّ اختيار معلوف كان محاولةً مقصودة لإذلالها علنًا، وحسب ما ورد في البرقيّة، قال الجعفري إنّه يأسف لـ«التبادل الكلاميّ اللاذع» الذي جرى بين معلوف والمقداد بعد شرح التصويت.

سُرِّبت محادثات الجعفري مع الأميركيّين إلى البعثة اللبنانيّة في الأمم المتحدة لنقل الانطباع بأنّ الأميركيّين وافقوا على أنّ وليدًا كان يتصرّف من تلقاء نفسه.

عندها، قرّر وليد أن يعمل من خلال علاقاته العامّة للدفاع عن موقفه. فحدّد مواعيد مع كلّ من مندوب الجامعة العربيّة إلى الأمم المتحدة السفير يحيى المحمصاني، ورئيس المجموعة العربيّة في الأمم المتحدة منصور العتَيبي.

سألهم عن شكاوى السفير السوريّ، وبخاصّة فكرة أنّ عددًا كبيرًا من الدول العربية كان مستاءً من انتداب مواطن أميركيّ من أصل عربيّ للتعاطي بشؤون الشرق الأوسط. ولكنّ السفيرين أنكرا أيّة علاقة لهما بالقضيّة، ولم يُعربا عن أيّة مشاعر استياء داخل المجموعة العربيّة.

كرّر وليد القول لمراسل النهار جان عزيز، بأنه قدّم «انعكاسًا دقيقًا» للموقف الأميركيّ الرسميّ.

وأضاف قائلاً لعزيز: «إدارة بوش تسير قُدُمًا بجميع المسائل. على سوريا أن تقرأ الرسائل جيّدًا. جورج بوش هو أوّل رئيس أميركيّ يدعو لقيام دولة فلسطينيّة، إلى جانب إسرائيل، كما توجّه أيضًا إلى السوريّين يدعوهم للمزيد من التعاون. على كلّ حال، لا أظن أنّ هذا الأمر قد حصل، وقد قال الرئيس الأميركيّ بأنّ السوريّين لم يترجموا وعودهم إلى أفعال».

أمّا بالنسبة إلى السوريّين، فإمّا أنهم لم يقتنعوا بذلك أو أنّهم شعروا بضرورة القيام بهجوم معاكس. وفي سعيهم لهضم خطاب وليد وما جاء يمثّله بالنسبة إلى «الحدّ الأدنى من الاتفاقات» بينهم وبين الولايات المتحدة بالنسبة إلى للبنان أدركوا، على الأرجح، أنّ وجود شخص شديد العداء لسورية الأسد، وعلى علاقات سياسيّة طيّبة يبدو أنّها راسخة في إدارة بوش، يعني أنّ مسألة سيادة لبنان ليست مهزلة ولن يتمّ تجاهلها.

بدأت مصادر الاستخبارات الأميركيّة ترسل تقارير تنذر بالسوء عن تحرّكات مرتقبة لسوريا.

قال ملحق وكالة الاستخبارات الأميركيّة: «خلال يوم تقريبًا، بدأنا نتلقّى دلالات بأنّهم كانوا يأخذون بالاعتبار قتل وليد ويقيّمون إمكانيّة تنفيذ ذلك». وتوضيحًا لملاحظته قال: «لم يكونوا يخطّطون لقتل وليد. لكنّهم كانوا يبحثون في إمكانيّة قتله».

المراقبون لسوريا أمثاله، كانوا يعرفون حقّ المعرفة أنّ حكم البعث في دمشق يرى في الاغتيالات السياسيّة أمرًا مقبولاً للتخلّص من الأعداء، خاصة في لبنان.

لم يُبلَّغ وليد بالتحديد أنّ حياته في خطر. مع ذلك، تكهّن أنّ شيئًا ما يُحاك ضده وبدا قلقًا بشكل واضح.

قال الملحق في وكالة الاستخبارات الأميركيّة في البعثة: «إنّك تعرف السوريّين: يقتلون ويفلتون من العقاب».

«قد ينسفون سيارة، أو ينسفون مبنًى، أو يُرسلون فرقة انتحاريّة. فهم يقتلون الناس باستمرار».

حتّى ولو كان اغتياله في واشنطن أو في نيويورك غير معقول أو ممكن، يبقى هناك لبنان الذي يزوره وليد باستمرار وكان شخصيّة معروفة فيه وخاصّة في منطقة الشوف.

وقال الملحق في وكالة الاستخبارات الأميركيّة أيضًا: «كان قلقه مبرَّرًا بأنّهم سيفعلون شيئًا».

حالما علم نغروبونتي بإمكانيّة حدوث التهديد، أخذ الأمر على محمل الجدّ وسارع إلى دعوة جميع أعضاء البعثة الذين كانوا على اتّصال بالدبلوماسيين السوريّين.

«أريدكم أن تأخذوا كلّ واحد منهم على حدة، وأريدكم أن تتأكّدوا أنهم يفهمون، وعلى الأكيد، أنّ عليهم أن يرفعوا أيديهم عن وليد».

يجب إعادة توجيه الرسالة التي أرسلت بعد الثالث من كانون الأوّل/ ديسمبر مرّة أخرى. قال نغروبونتي: «تلك كانت سياسة الولايات المتحدة.

وقد كُتب الخطاب في واشنطن. وليد لم يكن سوى الرسول». وقال الملحق في وكالة الاستخبارات ناقلاً كلام نغروبونتي حسب ما يذكر: «إن كانت لديهم مشكلة مع الخطاب، باستطاعتهم إطلاق شكوى مع البعثة أو مع وزارة الخارجيّة».

وأضاف الملحق في وكالة الاستخبارات قائلاً: «ذلك كان فريدًا جدًّا جدًّا، ولهذا السبب تصرّف نغروبونتي بسرعة. فهذا ليس شأننًا تهمس به لمكتب الأمن الدبلوماسيّ في وزارة الخارجيّة أو تحيله على البعثة أو سوى ذلك. أراد فعل شيء ما في ذلك اليوم بالذات. كان علينا أن نتوجّه إليهم مباشرة ونقول لهم أن يكفّوا عن ملاحقة وليد. الأمر جدًّا غير عادي. فخلال خمس عشرة سنة من مهامي في الوكالة، تلك كانت المرّة الأولى التي أصادف فيها أمرًا من هذا النوع».

ففي تلك الليلة، كما في الليلة التالية، انتشر الدبلوماسيّون الأميركيّون ينقلون رسالة نغروبونتي بما أمكن من الوضوح. وقالوا للسوريّين الذين اتّصلوا بهم: «لا تمسّوه. لم يرتكب أيّ خطأ».

وعلى مدى الأسبوع الذي تبع خطاب الثالث من كانون الأوّل/ديسمبر، ازداد التوتّر ليس فقط حول سلامة وليد الشخصيّة، بل حول ما ستكون عليه ردّة فعل السوريّين في المنطقة.

قال الملحق في وكالة الاستخبارات: «صراحة، في الإطار العام للأمور، لا أحد يعطي اهتمامًا لما قيل في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، لكنّ السوريّين ركّزوا على الخطاب لتلك الدرجة وشعروا أنّهم مهدّدون بما لاحظوه تبدلاً في سياستنا تجاه لبنان ولذلك قاموا بردّة الفعل تلك تجاهه، وما أن أقدموا على ذلك، خشينا أن تكون هناك ردّة فعل مبالغ فيها».

كان القلق الفوريّ حول ازدياد العنف في بيروت. وعلى المدى الطويل، رأى رجال الاستخبارات الأميركيّون وكذلك الدبلوماسيّون إمكانيّة حصول تأثير دائم على العلاقات الثنائيّة يطال بالتالي الفريق العامل من الدبلوماسيّين في سفارة الولايات المتحدة في دمشق والذين كان عددهم قد تضاءل كثيرًا على كل حال، أو قد يؤدّي أيضًا إلى استدعاء السفير السوريّ من واشنطن.

مع نهاية الأسبوع: «تلقينا إشارات تفيد أنّهم تراجعوا وكفّوا عن تعقّب وليد، وأنّه سيكون بخير».

انتظر الملحق في وكالة الاستخبارات كي ينجلي الموقف تمامًا قبل إطلاع وليد عليه. فبعد حوالى شهر من الزمن، وبعد عودته إلى واشنطن، وجد وليد الرسالة الإلكترونيّة التالية في بريده الخاصّ:

أرسلت: الخميس، ٨ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤ الساعة ١٢:٤٥

الموضوع: المحادثات مع البعثة السوريّة إلى الأمم المتحدة

عزيزي وليد،

أعتذر عن التأخير لهذه المدّة الطويلة في الكتابة إليك، ذلك لأنّني أردت إعلامك بالقصّة كاملة عوضًا عن إبلاغك المعلومات على دفعات. نحن قد تكلّمنا مع كلّ دبلوماسيّ في البعثة السوريّة إلى الأمم المتحدة حول خطابك الذي ألقيته أمام الجمعيّة العامّة. بالإضافة إلى ذلك، لقد اتّصل السفير نغروبونتي بالسفير المقداد، كما تمّ بحث الأمر بين سفارتنا في دمشق ووزارة الخارجيّة هناك.

هناك أخبار طيّبة: ساد التعقّل. ويقول السوريّون إنّهم يفهمون الآن أنّك كنت بكلّ بساطة تقرأ خطابًا تمّ إعداده في واشنطن. ويقولون إنّهم يريدون نسيان الحادثة برمّتها ويضعونها وراءهم. أكثر من ذلك، وهذا رأيي الشخصيّ، يجري الكثير على المسرح الدوليّ الآن والذي كان له تأثير هنا. مؤخّرًا، عاد بشار الأسد من زيارة ناجحة إلى كلٍّ من اليونان وتركيا، وإنّ آخر شيء يريده السوريّون في هذه الآونة هو إغضابنا.

لذلك، يبدو أنّه لن يكون هناك تداعيات للجمعيّة العامّة. نشكر الله. أرجوك أن تبقى على اتّصال وتخبرنا إذا كان بمقدور أيّ منّا هنا أن يقوم بأيّ شيء من أجلك. لقد استمتعت بالعمل معك.

مع أطيب التمنيّات.

أجاب وليد على الرسالة معربًا عن ارتياحه إنّما كان ما زال قلقًا.

«يبدو أنّه في إمكاني السفر إلى لبنان ولن يُقدموا على الثأر- لا مباشرة ولا بواسطة من ينوب عنهم (حزب الله أو آخرون). أيمكننا الوثوق بذلك»؟

الفصل السادس عشر

حشد لتأييد قرار دوليّ

بمعزل عن أحداث نيويورك تمامًا، وقّع الرئيس بوش قرار «محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة» في البيت الأبيض في ١٢ كانون الأوّل/ ديسمبر. وكون هذا القانون أصبح الآن تشريعًا نافذاً أقنع الذين كانت لديهم شكوك بأنّ التقارب مع سورية الذي بدأه جيمس بايكر عام ١٩٩٠ قد أصبح الآن مجمّدًا بصورة رسميّة.

وقبل أقلّ من أسبوع من موعد حزم حقائبه للعودة إلى واشنطن، قرّر وليد أنّ الوقت قد حان لتوزيع النسخة التي كانت أصبحت نهائيّة للقرار لتشمل الكثيرين غير نغروبونتي حصريًّا.

ويتذكّر قائلاً: «كنت أظنّ أنّ الوقت قد حان لاتّباع استراتيجيّة مختلفة. يجب أن يصدر القرار من داخل حكومة الولايات المتحدة، أو أيّة بعثة أخرى كالفرنسيّة أو البريطانيّة».

شعر بأنّ الجهود التي كان يبذلها جبيلي وغيره لحشد التأييد للقرار، هي جهود مصيريّة هامّة لدفع القرار إلى الأمام، ومع ذلك لن تأخذه سائر الدول على محمل الجدّ ما لم يظهر على أنّه مبادرة لسياسة صارمة من قبل الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن.

بمساعدة الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينية، وضع استراتيجيّة للمناقشة لطرح جميع الأفكار الممكنة حول كيفيّة التغلّب على المشكّكين، أو على الأقل اقتراح خطوات مؤقّتة تمهّد الطريق للقرار في المستقبل.

لم تعترف مسودّة القرار فقط بالانسحاب الإسرائيليّ في أيار عام ٢٠٠٠، بل طالبت بانسحاب القوّات السوريّة العسكريّة والمجموعات العسكريّة التابعة أو المساندة لها وعديد رجال المخابرات.

وبدأ يحاول تصحيح مواطن الخلل في القرار: «هذا القرار، الذي يستدعي، أوّلاً، اتفاق الطائف، قد يشير ضمنًا إلى مواجهة مع سوريا، وإمكانيّة زعزعة استقرار لبنان، وإمكانيّة معارضته من قبل روسيا والبرازيل والصين».

«قد تعترض على القرار بشكل خاصّ كلّ من روسيا والبرازيل والدول العربيّة فقد برهنوا أنّهم مدافعون مخلصون عن الحلّ السوريّ في لبنان».

وتابع وليد تحليله للنصّ مضيفًا: «من جهة أخرى، هذه دول يمكن إقناعها بأنّه ما زال في الإمكان دعم المصالح السوريّة في لبنان إنّما بطريقة سريّة، أكثر هدوءًا و«في الخفاء».

أمّا بالنسبة إلى الأميركيّين، فيجب أن يبقى القرار منسجمًا مع قرار «محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة» وحملة مكافحة الإرهاب. وأضاف وليد قائلاً: «لنعتبر... أنّه حتّى الآن ما زال يوجد فراغ لا يمكن شرحه في قرارات الأمم المتحدة بالنسبة إلى سوريا أو لبنان».

ربما يكون التدبير الأوّل قرارًا يصدر عن الجمعيّة العامة حول سجلّ سوريا بالنسبة إلى حقوق الإنسان، يتضمّن لبنان، أو عوضًا عن ذلك، يصدر قرار عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في لبنان.

سعى وليد من خلال طرحه جميع الأفكار الممكنة إدخال الإصرار السوريّ واللبنانيّ المستمرّ أنّ إسرائيل لا تزال تحتل أراضي لبنانيّة بعد العام ٢٠٠٠ وذلك في منطقة مزارع شبعا. كان ذلك على تفاوت مع موقف المجتمع الدوليّ الأوسع الذي اعتبر مزارع شبعا في الواقع أرضًا سوريّة.

من الممكن أن يصدر عن مجلس الأمن قرار منفصل يؤكّد على انسحاب إسرائيل من «كافّة» الأراضي اللبنانيّة المعترف بها دوليًّا والذي «سيفكّ ارتباط» لبنان رسميًّا عن النزاع العربيّ- الإسرائيليّ.

وكتب وليد مضيفًا: «سيتجنّب هذا القرار مسألة استمرار «الانتداب» السوريّ على لبنان في وقت ينزع شرعيّة أعمال حزب الله وبالتالي انخراط الحكومة اللبنانيّة المصطنع في النزاع السوريّ- الإسرائيليّ».

وهكذا بتبيانه أنّ القرار ينظر في إبعاد لبنان عن النزاع الأوسع، سينكر المجتمع الدوليّ ضمنًا جميع الحجج بأنّ الوجود السوريّ ووضع ميليشيات حزب الله المسلّحة مبرّران استنادًا إلى مقاومة قوّة محتلّة.

أرسل وليد مناقشته إلى زميليه المندوبين العامّين بن غيلمان وآن كوركري للحصول على موافقتهما كي يتمكّن من تقديمها على مراسلات البعثة الرسمية وتوجيهها إلى مسؤولين في الولايات المتحدة كتوصيات صادرة عن المعينين السياسّيين الثلاثة مجتمعين.

كان أوّل من استلم المراسلة حول القرار المقترح السفير نغروبونتي في التاسع من شهر كانون الأوّل/ديسمبر، وكان وليد قد أرفقها بالملاحظة التالية:

«إنّي أؤمن بشدّة بأنّنا إن لم نُظهر للسوريّين عن ثبات عزمنا في ما نطلب منهم، فلن يتجاوبوا. إنّ إنعاش الديمقراطيّة في لبنان سوف يسرّع الديمقراطية في العراق. في الواقع، إنّني على ثقة بأنّ الدستور اللبنانيّ سيكون ممتازاً للعراق. فمصدره،كما تعلم، الجمهوريّة الثالثة في فرنسا».

وكتب وليد مستندًا إلى مناقشته لنصّ القرار يقول إنّ القرار ضروريّ «إذا كنّا نريد أن نكون منسجمين مع سياساتنا في محاربة الإرهاب والسعي لإحلال الاستقرار في الشرق الأوسط...خاصّة مع وجود فراغ لا يمكن تفسيره بالنسبة إلى وجود سوريا في لبنان».

واقترح المضي قدمًا بالقرار بسرعة لا تتعدّى الشهر، وذلك حين تقدّم القوّات الدوليّة المؤقتة في لبنان تقريرها السنويّ إلى مجلس الأمن، وتعهّد بالمساعدة في حشد تأييد الدول الأعضاء.

وأضاف: «أحلم بأن أكون جالسًا وراءك مباشرة في مجلس الأمن حين تتقدّم بهذا القرار. فالأحلام في هذه البلاد تتحقّق. أتمنّى أن يتحقّق حلمي».

أرسل وليد ملاحظاته الإضافيّة إلى نغروبونتي وعدد قليل من أعضاء البعثة. أجابه أحدهم في اليوم التالي يقول: «أهنّئك على المبادرة في

وضع مسودّة القرار. ها نحن نتشارك بها مع مكتب شؤون الشرق الأدنى وسنرى ما إذا كان يمكننا متابعة هذا الموضوع بداية العام الجديد».

وكتب آخر يدعم استراتيجيّة وليد بالكامل وهو أحد المسؤولين عن رسم سياسة الشرق الأدنى في البعثة يقول إنّه بعد تصريح الثالث من كانون الأوّل/ديسمبر حول الاحتلال السوري: «إذا تراجعنا فسنعطي السوريّين دلالةً للبقاء في لبنان والاستمرار في دعم حزب الله».

وتابع يقول لوليد: «يريد السوريّون أن يبقى موضوع احتلالهم للبنان مكتومًا. ويريدوننا أن نتورّط معهم في هذا الأمر. هذا خطأ. ولن نتراجع. أؤكّد لك».

أمّا الرسالة التي حملت تواقيع المندوبين الثلاثة وكُتبت على مراسلات البعثة الرسمية للولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة فقد تضمّنت مناقشات مماثلة تمّ توزيعها على شريحة واسعة من أعضاء الكونغرس في ١٦ كانون الأوّل/ ديسمبر، كذلك أرسلت إلى قادة في مجلسي الشيوخ والنواب، وبخاصّة أعضاء لجان العلاقات الدوليّة والخارجيّة. وتضمّنت المقطع التالي:

«يأتي هذا الاقتراح في التوقيت المناسب بعد صدور «قرار محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة» الذي وقّعه الرئيس بوش يوم الجمعة الفائت. وعليه، نحثّك على الكتابة إلى البيت الأبيض وإلى وزير الخارجيّة باول وتقترح تبنّي هذا القرار خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وهو شهر «القوّات الدوليّة المؤقّتة في لبنان» «في مجلس الأمن».

ذكروا في مناقشتهم أنّ القرار سيحظى بدعم كبير، وأنّ عدد المغتربين اللبنانيّين كبير جدًّا في كلّ من فرنسا والبرازيل وتشيلي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ورومانيا وروسيا»، وهذه الدول ستكون جميعها في مجلس الأمن في السنة الجديدة. «وسنرحّب بالدول العربيّة الداعمة لموقفنا، وهذا ما سيفعلونه كما نظنّ».

بعد أكثر من سنة، في الثالث من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، وصلت نسخة من إحدى الرسائل التي كانت قد وُجّهت إلى عضو في الكونغرس إلى جريدة النهار اللبنانيّة كملحق خاصّ باللوبي الأميركي- اللبنانيّ.

لم يجب السفير نغروبونتي بشكل مباشر على مسودّة القرار التي أرسلها له وليد، لكنّه ترك رسالة وضعها على مكتب وليد مؤرخة في ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر يشكره فيها على خدماته في البعثة.

مما جاء في رسالة نغروبونتي: «إنّ فريقنا المعنيّ بشؤون «الشرق الأوسط» اعتبرك عضوًا مكمّلاً لا غنى عنه. لا شكّ في أنّ تواصلك مع البعثات العربيّة تحديدًا كان رصيدًا عظيمًا في جهودنا. أظنّ أنّك أوّل مندوب للولايات المتحدة يلقي خطابًا في الأمم المتحدة باللغة العربيّة، وتلك كانت إشارة دراماتيكيّة في وقت كان العالم المتكلّم بالعربيّة في حاجة ليعرف أنّ الولايات المتحدة هي مجتمع متعدّد ومنفتح يقدّر التراث الإثني لكلّ مواطن».

ويعود ألان كيسويتر بالذكرى ليقول إنّه من مضمون الجمعيّة العامّة في الدورة الـ٥٨ للأمم المتحدة لم يكن الطرح المفاجئ للشأن اللبنانيّ «موضوعًا ثانويًّا كما لم يكن ذا أهمية كبرى». فالمسائل الكبرى في تلك الدورة كانت تداعيات احتلال العراق بما فيها من لاجئين، وطريقة تعيين أعضاء الحكومة الانتقاليّة. بالطبع، أتيح للمسألة الإسرائيليّة- الفلسطينيّة فرص عديدة لاستقطاب البحث.

قال كيسويتر إنّ إضافة احتلال سوريا للبنان كان تطوّرًا «غير منتظر».

وأضاف: «بالطبع كانت المسألة هامّة بالنسبة إلى السوريّين أو اللبنانيّين ربّما أكثر من أي طرف آخر»، وبالنسبة إلى سوريا: «قد أقول ربّما وضعت نوعًا ما نهاية لمساعي تواصلها مع الولايات المتحدة».

غادر وليد نيويورك قبل عيد الميلاد عام ٢٠٠٣ وهو يضع نصب عينيه هدفين: إيجاد منصب سياسيّ آخر، ربما واحد يُعنى بالشرق الأوسط بشكل مباشر، ومتابعة العمل على مسودّة القرار بالزخم الذي بدأ به.

حدّد مواعيد مع مسؤولين في كلٍّ من وزارة الخارجيّة ومجلس الأمن القوميّ ووزارة الدفاع. وراح يعدّ رسائل للشهر الآتي تتمحور حول اعتباره القرار بأنّه «منصّة إطلاق لتحقيق رؤية الرئيس بوش للحكومات الديمقراطيّة» في الشرق الأوسط.

«في الأمم المتحدة، يقف لبنان وحيدًا. فالحكومات العربيّة لا تهتمّ لخير الشعب اللبنانيّ وصالحه، ولا يريد الاتّحاد الأوروبيّ تغيير الوضع الراهن. سبع وعشرون سنة من الاحتلال السوريّ للبنان تكفي».

تابع وليد: «أنتم، كما غيركم من المسؤولين الكبار، تفهمون الشرق الأوسط جيّدًا. إنّ دعمك لهذه الفكرة يجعلها تتحقّق. علينا أن نبثّ للبنانيّين إشارة قويّة من الولايات المتحدة بأنّنا جادّون حول سيادتهم، وتشجيعهم (مسلمين ومسيحيّين) للمطالبة باستعادة هذه السيادة مباشرة من السوريّين. لكن علينا أن نبرهن لهم أنّنا سنمضي في مساعدتهم لتحقيق ذلك حتّى النهاية».

بعد مغادرته نيويورك أخذ وليد يتأمّل كيف وصل إليها وهو لا يعرف شيئًا عن الأمم المتحدة، ولا يملك أيّة خطّة أو فكرة عن كيفية استعماله لمركزه لمساعدة لبنان.

بعد سنوات قليلة، التقى دبلوماسيًّا عربيًّا كان في الأمم المتحدة غير مدرك لتفاصيل تجربة وليد الكاملة فيها، فراح يخبره كم «غريب» أنّ الولايات المتحدة قد تصرّفت ضدّ «سياستها الموضوعة» للبنان. وخاطب وليدًا بقوله: «لا بدّ أنّك غيّرتها نوعًا ما».

أجابه وليد: «قلت «نعم». ذلك المنصب أعطاني تلك السلطة».

لدى عودته إلى واشنطن، اتصل به «مات شلاب» يسأله إن كان يخطّط للعودة إلى مزاولة مهنته في القطاع المصرفيّ. أجابه وليد بعزم: «كلاّ، أفضّل البقاء مع الإدارة».

الفصل السابع عشر

هل فرنسا إلى جانبنا؟

قبل مغادرته نيويورك، أدرك وليد أنّ عليه أن يحمل قضيّته شخصيًّا إلى الفرنسيّين والروس.

وتماماً كما حدث سابقًا مع الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينيّة، شعر وليد بأنّه قد لا يكون على أرضٍ صلبة مع زملائه من الولايات المتحدة في البعثة إن هو مضى بمفرده في تحقيق تواصل لكسب تأييد المندوبين الأجانب حول ما كان لا يزال يعتبره قراره «هو» لا قرار إدارة بوش. كان واثقًا من أنّ التدبير الذي سيتّخذه ينسجم تمامًا مع سياسة الولايات المتحدة، وعليه شعر أنّه ليس بحاجة إلى إذنٍ من زملائه.

من جهة، ماذا لو طلب الإذن وأتاه الجواب بالنفي، كما سبق واختبر من خلال المعارك اللغويّة التي خاضها من أجل خطاباته، لذا أدرك أنّه ببساطة لا يمكنه الإقدام على تلك الخطوة. يقول مستعيدًا تلك المرحلة: «قرّرت أن أتظاهر بالغباء، أو بالذكاء ربّما».

فكتب إلى السفير الروسيّ سيرجي لافروف، الذي أصبح وزيرًا للخارجية أواسط شهر كانون الأوّل/ديسمبر اللاحق، وسأله: «هل تريد تناول فنجان قهوة»؟ عندما التقيا وجهًا لوجه، ناشد وليد السفير الروسيّ الحصول على دعم روسيا مستقبلاً. وأضاف: «أنا أميركيّ- لبنانيّ وصل إلى هذا الموقع. وهذا ما جعلني آتي إلى هنا».

وقال للمبعوث الروسي: «أريدك أن تساعدني. لبنان يحتضر. أرجوك لا تمارس حقّ النقض على هذا [القرار]. فهذا أمر سيُقَرُّ يومًا ما».

وسلَّم السفير لافروف نسخة مكتوبة من مناقشة القرار الجديد، ثمّ كتب على عجل العبارة التالية على الظرف: «أرجوك حضرة السفير لافروف، لا تنقض هذا القرار مهما كلَّف الأمر».

وحاول أيضًا مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن. وقال له السفير اليونانيّ بصراحة مباشرة: «هذا لن يحدث».

ثم اتّصل وليد بميشال دوكلو، نائب رئيس البعثة الفرنسيّة إلى الأمم المتحدة، والذي أصبح لاحقًا السفير الفرنسيّ في سوريا. لم يكن ذلك لقاؤهما الأوّل، فقد كان التحالف اللبنانيّ الأميركيّ قد حاول في تشرين الأوّل/أكتوبر كسب تأييد دوكلو. لكنّ الهدف مع فرنسا لم يكن فقط كسب التأييد، بل كسب الرعاية.

إضافة إلى النصيحة التي كان وجّهها نغروبونتي إلى أعضاء التحالف، تذكّر وليد نصيحة أليوت أبرامز بضرورة بذل جهود كبرى لكسب تأييد الفرنسيّين وقبولهم لتبنّي القرار بقوله: «ليكن القرار قرارهم».

التقى وليد بدوكلو حول مائدة الغداء في منزل الدبلوماسيّ الفرنسيّ وسلّمه نسخة من الظرف ذاته الذي كان سلّمه للافروف والآخرين. «قلت له عليكم مساعدتنا في هذا. أحاول العمل على هذا الأمر مع الأميركيّين، لكن لا أظن أنّهم سينجزون الأمر أفضل منكم. ستكون الشخص الأفضل لطرحه».

لدى عودته إلى واشنطن، كانت هناك جهود ناشطة تُبذل للبحث عن درب جديدة إلى الأمام في العلاقات الأميركيّة- الفرنسيّة التي كانت قد تسمّمت بفعل الهجوم على العراق. فالعلاقات على أعلى المستويات بين الرئيسين بوش وجاك شيراك لم تكن جيّدة بما فيه الكفاية، فالمسؤولون الأميركيّون كانوا لا يزالون مستائين من موقف شيراك «المبالغ فيه» في المرحلة التحضيريّة السابقة لانطلاقة عملية الحرب ضدّ العراق عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها.

قال أليوت أبرامز إنّ الاتصالات بدأت على مستوى مستشار مجلس الأمن القوميّ أواخر ٢٠٠٣ بين كوندوليزا رايس وموريس غوادارمونتانيا لاستكشاف مجالات التعاون.

خلال العام ٢٠٠٤، واظب غوادارمونتانيا على المجيء إلى واشنطن مرّة في الشهر للاجتماع برايس في مكتبها، و«شملت» المحادثات «الأمور السياسيّة السطحيّة» حسب قول أبرامز.

في تلك المحادثات، اعتبر الجانبان الشأن اللبنانيّ أفضل السبل الواعدة لأوّل تعاون ثنائيّ بينهما منذ العراق. يقول أبرامز: «في الواقع، أعتقد أنّ الجانبَين قدّرا قيمته خصوصًا لذلك السبب. وضعنا الكثير من الجهد والطاقة فيه وقمنا بعملنا بشكل علنيّ لأنّ الجانبَين، على ما أعتقد، كانا فعلاً جدّ مسرورَين لوجود شيء يمكن الاعتماد عليه».

لاحقًا، وفي مذكراته التي صدرت عام ٢٠١٠، وتحديدًا تحت عنوان «إتخاذ القرارات»، أكّد بوش شخصيًّا أنّ القضيّة اللبنانيّة تميَّزت بالتقاء نادر في الأفكار بينه وبين الرئيس الفرنسيّ شيراك.

كتب بوش يقول: «كانت فعلاً مفاجأة بالنسبة إليّ عندما وجدت مساحة نتّفق عليها خلال اجتماعنا في باريس أوائل شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤». فقد أعطى شيراك وصفًا مسهبًا لمعاناة لبنان الطويلة تحت الاحتلال السوريّ و«قررنا العمل سويًا لردع سوريا من السيطرة على لبنان».

يتابع بوش: «وافقت فورًا. وقرّرنا البحث عن فرصة لطرح قرار دوليّ يصدر عن الأمم المتحدة».

لم يكن وليد مطّلعًا على تلك المحادثات، أو حتّى على علم بأنّها تجري. كان «مات شلاب» قد اتّصل به للتوّ يعرض عليه وظيفة جديدة، لكنّها لم تكن وظيفة في السلك الدبلوماسيّ كما كان يأمل. بل عُرضت عليه إدارة مكتب الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة (USAID) لشؤون الشرق الأدنى ومبادرة السلام في الشرق الأوسط (MEPI).

من المؤكد، أنّ تلك الوظيفة على قاب قوسَين من الانخراط في سياسة الإدارة، فتكوّنت لدى وليد مشاعر متناقضة حيالها. فهو شعر بالامتنان لكون البيت الأبيض أراده أن يتابع خدمته في الإدارة، لكنّه تساءل ما إذا كانت معاركه مع مسؤولين ما زالوا مجهولين الوجه في الخارجيّة قد جعلته منبوذًا لدى هذه وزارة؟

فاتّصل على الفور بوكيلة وزير الخارجيّة بولا دوبريانسكي، وكان على معرفة سابقة بها، وأسرَّ لها بخيبة أمله الخفيفة.

فقالت: «لا يهمّ أيّ مركز تشغل. بل ما تنجزه أنت من خلاله».

قال وليد في سرّه مُستعيدًا في الذاكرة الوقت الذي أمضاه في نيويورك: «نعم، هذا هو الدّرس الذي قد تعلّمته».

وانتظر بين شهرَي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير بينما تُنجز الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة معاملاتها للحصول على الإذن الأمنيّ لممارسة مهمّته الجديدة.

في هذه الأثناء ألقى عدّة محاضرات يهدف فيها بحسب تعبيره إلى «مشاركة المجتمع في الخبرة التي كسبتها خلال مهمّتي في البعثة في نيويورك وفي الأمم المتحدة».

وثبت لديه أنّ مذكرات وزيرة الخارجيّة السابقة مادلين أولبرايت قد ساعدته كثيرًا كبداية. فقد كتبتْ إنّها خلال قيامها بمهام سفيرة في الأمم المتحدة، كانت أمتع الأوقات وأكثرها بهجة هي تلك التي تضمّنت انخراطًا في سياسات تتعلّق بموطن ولادتها أي دولة تشيكوسلوفاكيا سابقًا. سوف يقول وليد لجماهيره في المستقبل: «كنت في الجمعيّة العامّة في الوقت المناسب».

كان يحضّر أيضًا لجولة جديدة من الاجتماعات بين التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ والإدارة وأراد السعي لإقامة علاقات جديدة. فالتقى مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدوليّ بيتر رودمان في ١٥ كانون الثاني/يناير، ووكيل وزير الخارجيّة لشؤون الحدّ من التسلّح والأمن الدوليّ جون بولتون في ٢١ كانون الثاني/يناير، ومدير مكتب التخطيط السياسيّ في وزارة الخارجيّة ميتشال رايس في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

من جهتهم، كان أعضاء التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ يقومون بجهودهم المباشرة لحشد التأييد.

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وجه جبيلي نداءً إلى الأميركيّين- اللبنانيّين يحثّهم فيه على دعم قرار دوليّ جديد.

كتب يقول، «هناك مسودّة يتمّ الآن توزيعها في بعثة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. القرار النهائيّ هو في يد كلٍّ من الرئيس جورج بوش ووزير الخارجيّة كولن باول. نحن بحاجة إلى حملة على مستوى البلاد كلّها للحصول على تأييدهما».

وكان التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ قد حرّر عريضة موجَّهة إلى كليهما (الرئيس والوزير) ملتمسين تأييد القرار، وكانوا طلبوا من أعضاء الجالية اللبنانيّة التوقيع عليها وإرسالها بالبريد، أو توجيهها إلى موقع البيت الأبيض الإلكترونيّ وموقع وزارة الخارجيّة.

وأضاف جبيلي في رسالته، «أيضًا، ابدأوا مباشرة بحملتكم الشخصيّة: اطلبوا من عائلاتكم وأزواجكم أو زوجاتكم وأصدقائكم وجيرانكم وزملائكم في العمل وموظّفيكم التوقيع على هذه العريضة وإرسالها. الحاجة ماسّة إلى تواقيعكم حالاً وسريعًا».

نجحت الحملة في الحصول على ما زاد عن ١٠،٠٠٠ توقيع، قال جبيلي بعدها إنّها «فعلاً لم تكن متوقّعة».

وأضاف: «الجالية اللبنانيّة - الأميركيّة لا تنشط بسرعة». لكنّ المظلة الموحّدة للتحالف اللبنانيّ - الأميركيّ نجح في إيقاظ الوعي؛ ولاحظ المهتمّون بلبنان أنّ إدارة الرئيس بوش بدأت تتكلّم عن هذه المسألة، طبعًا وهي التي كانت قد وقَّعت على قرار محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة.

كما تابع التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ القضيّة في نيويورك مع بعثات مختلفة إلى الأمم المتحدة.

كان وليد قد قال لهم: «يجب ألا يعلم السوريّون بأمر القرار». لكنّ جهود التحالف اللبنانيّ- الأميركيّ في سبيل كسب التأييد للقرار كانت جليَّة أقلّه لأعضاء البعثة اللبنانيّة، حتّى وإن لم يكونوا على علم بتفاصيل النصّ.

في ٢٠ شباط / فبراير، تسلّم السفير نغروبونتي رسالة من سامي قرنفل مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة، ومن المنطقيّ الافتراض أن رسائل أخرى أرسلت لبعثات أخرى. نصّت الرسالة على ما يلي:

يشرّفني أن أعلمَ سعادتكم بأنّ مجموعة تُطلق على نفسها اسم «التحالف اللبنانيّ - الأميركي» تسعى للحصول على مواعيد مع أعضاء مجلس الأمن وممثّلين آخرين فاعلين معتمدين لدى الأمم المتحدة. لا يمثّل هذا التحالف أيّ دائرة انتخابيّة هامّة ولا حتى أيّ جهة لبنانيّة رسميّة.

على ضوء العلاقات الوديّة القائمة بين الولايات المتحدة الأميركيّة ولبنان، ونظراً لأهمية دور الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، أودّ إطلاع سعادتكم على أنّ حكومة لبنان لا ترى مناسباً استقبال هذه المجموعة.

أشكر سعادتكم لاهتمامكم الطيّب وأتمنّى تجديد التأكيدات على اعتباري الرفيع لكم، وأضاف قرنفل بخط يده عبارة «وتقديري الشخصيّ».

كان التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ قد سمع ردودًا سلبيّة من البعثة الجزائريّة في رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير موجّهة من سفيرهم إلى جبيلي حول «بحث القرار المقترح على مجلس الأمن في الأمم المتحدة حول لبنان»، يقول فيه:

يؤسفني أن أقول لكم إنّني لا أرى سبباً للاجتماع معكم لبحث مسألة كهذه للأسباب التالية:

١- في ما يتعلّق بسيادة واستقلال لبنان، أود إطلاعكم بأنّه قد سبق لمجلس الأمن أن تبنّى عدّة قرارات دوليّة هامة أكّد فيها دعمه القويّ لسيادة لبنان واستقلاله.

إضافةً إلى قراراته المعروفة ٤٢٥ و ٤٢٦ الصادرَين عام ١٩٧٨، فقد أصدر مجلس الأمن مؤخراً أيضاً، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، القرار رقم ١٥٢٥ حيث يعيد فيه «التأكيد على دعمه القوي

لسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ضمن حدوده الدولية المعترف بها».

٢- أما في ما يتعلّق بوضع حقوق الإنسان، فكما تعلمون إنّ مجلس الأمن مخوّل فقط مقاربة المخاطر التي تهدّد السلام والأمن الدوليينّ لذلك لا يمكنه معالجة مسألة حقوق الإنسان التي هي من صلاحية لجنة حقوق الإنسان.

وقال جبيلي إنّه من بين البعثات التي اتّصل بها التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ في الأمم المتحدة (وهي بعثات فرنسا، المملكة المتحدة، روسيا، الصين، البرازيل، رومانيا، والولايات المتحدة) كان الجزائريّون هم الوحيدين الذين رفضوا الاجتماع بهم.

لكنّ كلّ تلك الجهود لم تُترجم بالضرورة إيجابًا.

في بعثة الولايات المتحدة، وخلال الاجتماع الثاني مع نغروبونتي الذي أعقب جلسة تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٣، أشار السفير نغروبونتي إلى مراسلة السفير قرنفل، وقال لهم بوجه قاتم: «أحمل هذه الرسالة من البعثة اللبنانيّة التي تفيد بأنّه يجب عليّ ألا أكون مجتمعًا بكم».

ويتذكّر جبيلي أنّ الجميع وُجموا مذهولين.

كسر نغروبونتي الصمت الطويل، وسألهم: «إذن، ما عساي أن أفعل»؟

- «سعادة السفير، الأمر يعود إليك، لكنّنا نجري اجتماعات مع جميع البعثات».

- قال نغروبونتي: «أتدرون؟ لنأخذ صورة معًا. وسأرسلها إلى البعثة اللبنانيّة».

وكانت لحظة عظيمة كسرت الجليد. قال جبيلي: «لا أعلم إن كان أرسلها إلى البعثة اللبنانيّة، لكنّ الأمر كان مسليًا».

في تلك الأثناء، كان وليد يعدّ لاجتماعات للتحالف اللبنانيّ - الأميركي في واشنطن، وقد وضع برنامجًا ليومَي ٨ و٩ آذار/مارس.

وجّه رسالة إلى أليوت أبرامز في ١٨ شباط/فبراير يطلب منه موعدًا للاجتماع، وأتبعها في ٢٨ شباط/فبراير بطلب من ميشال عون لتحديد اجتماع له مع أبرامز.

أجابه أبرامز في السادس من آذار/مارس: «بالطبع، أنت وفريقك مرحَّب بكما لحضور اجتماع ٨ آذار/مارس. ولكن لا أظنّ أنّ حضور عون إلى البيت الأبيض في هذا الوقت فكرة جيّدة».

شملت الاجتماعات، إضافة إلى مجلس الأمن القوميّ، مدير مكتب التخطيط السياسيّ في وزارة الخارجيّة ميتشال رايس، جايمس سويغرت من مكتب الشؤون الدوليّة، وكيل وزير الخارجيّة للحدّ من التسلّح والأمن الدوليّ جون بولتون.

شارك وليد في كافّة تلك الاجتماعات ما عدا الاجتماعات التي عقدها التحالف اللبنانيّ - الأميركيّ في وزارة الدفاع مع مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي بيتر رودمان ومع النائب إليانا روس - ليتينان التي كانت رئيسة اللجنة الفرعيّة لشؤون الشرق الأوسط في مجلس النواب.

وذكرت النشرة الصادرة عن التحالف التوصيات التي صدرت عن الاجتماعات التي جرت بين ٨ و٩ آذار/مارس.

أحكم أعضاء التحالف عرض قضيتهم في جميع محادثاتهم والتمسوا الدعم الكامل لقيادة الولايات المتحدة في «الحرب على الإرهاب»، وفي برنامج عملها لتطبيق الديمقراطيّة في الشرق الأوسط. وأكّدوا كذلك على دور الأربعة عشر مليون فردٍ من اللبنانيّين في دول الانتشار وحماستهم لدعم قضيتهم.

قيل لرايس إنّه «يجب على» الولايات المتحدة «أن تحلّ العوامل الممثّلة بملايين اللبنانيّين حول العالم وبأعدادهم ومواردهم وحريّة عملهم. فاستعادة سيادة بلادنا الأمّ ستطلق العنان لحملة إعمار فذّة لا نظير لها مسبقًا».

وقيل لبيتر رودمان: «ما إن يتحرّر اللبنانيّون حتّى يكونون لاعبًا نوعيًّا في الحملة ضد الراديكاليّة والإرهاب. فقد مرّوا بأطول تجربة في هذا الحقل، رغم أنّهم دفعوا ثمنها غاليًا جدًّا».

وكالمعتاد، كرّر المسؤولون في الولايات المتحدة دعمهم الكلاميّ البليغ لاستقلال لبنان وديمقراطيّته. لكنّ جون بولتون ذهب أبعد من ذلك. فقال للمجموعة اللبنانيّة - الأميركيّة: «لدى الولايات المتحدة سياسة واضحة في هذا الشأن. فلقرار محاسبة سوريا فصلٌ ثانٍ هو استعادة سيادة لبنان. وسيتمّ تنفيذ هذا الفصل أيضًا».

إضافة إلى ذلك، تسلّم جميع المسؤولين في الولايات المتحدة نسخًا من مسودّة القرار، ويتذكّر وليد «أنّ جميعهم دون استثناء وافقوا على ضرورة أن نمضي قدمًا في استصدار قرار دوليّ جديد لتحرير لبنان من سوريا».

لكنّ الدبلوماسيّين اللبنانيّين في واشنطن كانوا قلقين. كانت مستشارة الأمن القوميّ، كوندوليزا رايس، قد قامت بزيارة للسفارة أوائل شهر آذار/مارس ونقلت رسالة مفادها أنّه على اللبنانيّين فقط تحديد اختيارهم في الانتخابات الرئاسيّة المقبلة وليس أيّة قوة خارجيّة.

كان عهد الرئيس اللبنانيّ إميل لحود يشارف على نهاية ولايته التي امتدّت ست سنوات. اختاره الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٩٨ بعد أن أنهى لحود مسؤوليّته في قيادة الجيش بين ١٩٩٠ و١٩٩٨ حيث أجرى إصلاحات عسكريّة «تتماشى مع الرغبات السوريّة تنمّ عن ولاء مثاليّ وقوميّة عربيّة» حسب ما وصفها ويليام هاريس في عدد الـMediterranean Quarterly الصادر عام ٢٠٠٧.

كتب هاريس يقول: «كرّس لحود نفسه لنقل السلطة الفعليّة من الحكومة [الرسميّة] اللبنانيّة إلى ماكينة أمنيّة سريَّة على النمط السوريّ». وأضاف أنّه بعد وفاة الأسد الأب، انفصل ابنه بشّار عن نمط والده الذي كان يبدو متحفّظًا لا يُبدي اهتمامًا بما يتعلّق بالانشقاق في سياسة لبنان الحزبيّة. فقد بدا بشّار بشكل واضح أنّه يقف إلى جانب لحّود وحزب الله، وباتّخاذه

هذا الموقف، كان يعامل بجفاء كلاً من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ورئيس الوزراء رفيق الحريري الذي كان لحّود «يمقته».

وفي بدايات العام ٢٠٠٤، أوضح بشّار الأسد للقادة اللبنانيّين أنّه ينوي تمديد ولاية لحّود، حتى وإن كان ذلك على حساب مخالفة دستور البلاد؛ عندها قرّرت إدارة الرئيس بوش إضافة صوتها إلى النزاع المتفاقم بين الحريري وجنبلاط من جهة، ولحّود وسوريا وحزب الله من جهة أخرى.

في ١٥ آذار/مارس، وجّه وليد رسالة إلى أبرامز قال فيها إنّ خطاب رايس حول ضرورة أن يختار اللبنانيّون رئيسهم بنفسهم «هزَّ السوريّين وأزعجهم». وأتبعها برسالة أخرى يقول فيها إلى أبرامز بتاريخ ١٨ آذار/مارس إنّ السفير اللبناني فريد عبّود «طلب مني التدخّل لدى مكتبكم للاجتماع به».

قال وليد: «لا مانع لدي من حضور الاجتماع. لكن هذه المرّة سألتزم الصمت لأنّني ببساطة لا أوافق على آرائه السياسيّة». مضيفًا، أنّه من موقع مسؤوليّته الذي يبدأ قريبًا في الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة لشؤون الشرق الأدنى ومبادرة السلام في الشرق الأوسط، «عليَّ أن أكون دبلوماسيًّا مع الجميع».

وأجابه أبرامز على الفور قائلاً: «أنا مشغول جدًّا جدًّا في الوقت الحاضر، ولا أريد الاجتماع به. إنّه من أنصار لحود، عميل سوريّ، إذن لماذا علي الاجتماع به؟ فليتضايق بشدّة، وليذهب للاجتماع بوزارة الخارجيّة/مكتب شؤون الشرق الأدنى كما ينبغي عليه».

في ١٦ نيسان/أبريل، حضر وليد اجتماعًا في نادي المدينة الفدرالي (Federal City Club) في واشنطن على شرف السفير الفرنسيّ جان دافيد لوفيت.

تحدّث لوفيت عن العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا لثلاثين دقيقة، متطلّعًا إلى تخطّي الخلاف حول العراق ومعبّرًا عن رغبة في إنهاء احتلال العراق.

ثم دعا الحاضرين لطرح الأسئلة، وكان من بينهم سفراء لبنان والأردن والبرازيل.

وعندما جاء دور وليد، طرح السؤال التالي:

«تُعتبر إسرائيل مسألة داخليّة محليَّة في الولايات المتحدة، بينما لبنان مسألة داخليّة في فرنسا. وبما أنّ لبنان محتّل من سوريا، فهل تُقدم حكومتكم على التحرّك باتجاه الطلب من سوريا الانسحاب من لبنان قبل وصول وزير الخارجيّة الأميركيّ باول إلى المنطقة؟ هل ستدعو حكومتكم مجلس الأمن في الأمم المتحدة للاجتماع غدًا صباحًا لطلب تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٥٢٠»؟

قال وليد إنّ جواب لوفيت كان «مخيِّبًا للأمل كثيرًا». تحدّث السفير عن العلاقات التاريخيّة بين لبنان وفرنسا، وقال: «هذه المسألة تتعلّق بسوريا وبلبنان».

يبدو أنّ اللقاءات التي كانت تجري في تلك الأثناء بين الفرنسيّين ومسؤولين في مجلس الأمن القوميّ في البيت الأبيض حول لبنان لم تكن معلنة.

بقي الأمر كما عليه حتى الأوّل من شهر أيار/مايو حين دعا وزير الخارجيّة الفرنسي دومينيك دو فيلبان علنًا إلى «انسحاب سوريّ كامل» مستشهدًا بقرار مجلس الأمن رقم ٥٢٠ الصادر عن الجمعيّة العامة. كان ذلك قبل أيّام من موعد جولة الوزير باول المقرّرة إلى الشرق الأوسط. وشعر وليد لاحقًا أنّ: «حدسي في نيسان/أبريل كان صائبًا».

وبما أنّ الاجتماع في نادي المدينة الفدراليّ كان يُبث مباشرة على شبكة C-SPAN (شبكة التلفزيون الفضائيّة التي تبثّ دون انقطاع محاضر الاجتماعات الرسميّة)، طلب السفير اللبنانيّ منحه فرصة الردّ خلال المناقشات.

يقول وليد: «وتكلّم عن ضغوطات سخيفة لا معنى لها كانت تُمارس ضدّ سوريا في واشنطن وصرف النظر عن أفكاري».

الفصل الثامن عشر

أصمد وثابر

في ١٦ نيسان/أبريل، رُشّح نغروبونتي ليكون أوّل سفير إلى العراق بعد سقوط صدام حسين. وخلفه السناتور جون دانثفورث مندوبًا دائمًا للولايات المتحدة في [الأمم المتحدة] في نيويورك.

بالنسبة إلى العاملين على حشد التأييد لمسألة تتعلّق بالسياسة الخارجيّة، يشكّل هذا التبديل المستمرّ في المراكز الإداريّة الدبلوماسيّة مصدر إحباط لأنّه يعيق تطوّر العلاقات على الصعيد الشخصيّ. والأرجح، يتمّ ذلك بتصميم متعمَّد كردّة فعل على مبدأ «ليس ما تعرف، إنّما من تعرف» الذي يفضي إلى فتح الأبواب في واشنطن.

في ذلك الوقت، بدأ وليد يستوعب دوره الجديد في الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة لشؤون الشرق الأدنى. وكما كان الوضع سابقًا في منصبه في الأمم المتحدة، وجد في طيّات هذه الوظيفة فرصًا وإمكانيّات لمساعدة لبنان، كونه وجهًا رسميًّا للإدارة في مبادرة السلام في الشرق الأوسط ويظهر دعم الولايات المتحدة لمشاريع في المنطقة.

لكنّ مغادرة نغروبونتي وضعت حدًّا نهائيًّا لقدرة وليد على الاستمرار في معرفة ما يجري داخل بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة إذ لم يعد من أعضاء الفريق العامل.

كان لدى كلّ واحد نسخة من مسودّة القرار. ولم يقدّم أيّ أميركيّ ردّة فعل سلبيّة. ولكن، كلّ ما تمكن وليد من معرفته ذلك الربيع كان أنّ القرار لم يزل ورقة محفوظة في درج ملفات في واشنطن، أو رسالة إلكترونيّة تمّ

حفظها في أحد أقسام بريد الحكومة الأميركيّة الإلكترونيّة التي قلّما يزورها أحد.

دعا نغروبونتي وليدًا إلى حفلة الوداع التي أقيمت على شرفه في نيويورك قبل الاحتفال المقرّر في ٢٣ حزيران/يونيو الذي سيقسم فيه اليمين. سافر وليد إلى نيويورك لتقديم أطيب التمنيات لصديقه ورئيسه السابق لما ستكون على الأكيد مسؤوليّة متطلّبة جدًّا تستنفد كلّ طاقاته في «المنطقة الخضراء» من بغداد. كان نغروبونتي داعمًا صريحًا، لكنّه سيُبعد الآن عن كلّ ما له علاقة بلبنان.

خلال الحفل، صافح وليد زملاء له، ودبلوماسيّين، ومن تمنّوا له الخير، وفجأة أخذه السفير جانبًا مبتسمًا له ابتسامة ذات مغزى وقال: «وليد، أعتقد أنّ ثمّة ما يجري في وزارة الخارجيّة».

لا يمكن أن يعني ذلك سوى مسودّة القرار. فجأة، شعر وليد بحماسة عارمة.

لم يتفوّه نغروبونتي بالمزيد، لكنّه ابتسم مجدّدًا، وبقبضة يده أعطى إشارة تدعو وليدًا إلى الصمود والمثابرة.

لدى عودته إلى واشنطن، سارع وليد للاتصال بعدد من المكاتب في وزارة الخارجيّة ليستعلم عمّا يجري. فقيل له: «ثمّة شيء يحدث»، لكن ليس في استطاعتهم بحثه.

شعر بالارتياح. الأمر سيحدث، وبسرعة على الأرجح.

وجّه وليد رسالة إلى أبرامز في ٢٩ حزيران/يونيو قال فيها:

فهمت من عدة مصادر في وزارة الخارجيّة ومن بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة أنّ هناك جهداً جدياً لكي تعالج الجمعية العامة المقبلة الوضع السوريّ في لبنان. إنّني مسرور جداً لسماع ذلك، وأتساءل إن كان بإمكاني الحضور عندما يُطرح هذا القرار أو أن أساعد في حشد التأييد له.

كما تعلم، كنت أبذل جهداً لحدوث هذا الأمر منذ أيلول/سبتمبر الماضي وأتساءل عما إذا كان لديك أي توصيات حول كيفية مشاركتي في هذا الحدث التاريخي.

إنّما، لم يكن أبرامز ليُحضر وليداً إلى ما التأم ليشكّل دائرة لبنانيّة محكمة لرسم السياسة في واشنطن. تألفت تلك الدائرة من أبرامز نفسه وقلّة آخرين في مجلس الأمن القومي وجون حنا من مكتب نائب الرئيس تشيني وسفير الولايات المتحدة إلى لبنان جيفري فيلتمان وبيل برنز ودايفيد ولش من مكتب شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجيّة.

في اليوم التالي، وجّه أبرامز رسالة إلى وليد يشير فيها إلى مكتب الشؤون الدولية قائلاً: «وليد، سوف يكون هذا مسألة خاصّة ببعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة أو شأنًا لوزارة الخارجيّة/مكتب الشؤون الدوليّة. أقترح عليك التحدّث إلى كيم هولمز [نائب وزير الخارجيّة في المكتب المذكور]».

«سأفعل»، أجاب وليد. لكنّه لم يتلقّ جوابًا من مكتب هولمز.

حاول وليد خلال فصل الصيف البحث عن وسيلة تمكّنه من لعب دور ما. كان يعلم أنّ المسؤولين في إدارة الرئيس بوش قد يقبلون اقتراحاته أو قد يرفضونها. فلم يكن في الإدارة أيّ شخص غيره يملك الحماسة ذاتها تجاه لبنان. لبنان ليس مجرّد دولة أخرى حيث يجب دعم برنامج العمل على تطبيق الديمقراطيّة في الشرق الأوسط. سيكون الأمر أليمًا جدًّا أن يجلس وليد آملاً هبوط قراره فجأة من السماء.

فتساءل لما لا يتقصّى ردّة فعل بعض أعضاء الحكومة اللبنانيّة لفكرة انسحاب سوريا. فإذا كان المجتمع الدولي قد عبّر عن رغبة في حصول ذلك، فهل سيكون بين السياسيّين اللبنانيّين في الداخل من يحمل تلك المبادرة للضغط على دمشق حول القضيّة؟ كانت تلك وسيلة للنظر نحو المستقبل بعد أن تكون الأمم المتحدة قد اتّخذت قرارًا.

على كلّ حال، يجب أن تبقى فكرة القرار الجديد طيّ الكتمان. لم يكن وليد متأكّدًا بمن يثق ومن يدين لمن بين اللبنانيّين. فلو أخبر أحدًا بأنّ هناك قرارًا جديدًا قيد الإعداد، فسيفترض بأنّ المعلومات قد تُسرَّب بطريقة أو بأخرى إلى دمشق، وعندها سيغتنم السوريّون الفرصة لمحاولة تأخيره وإبطاله أو خشد التأييد ضدّه.

فقرّر استخدام اتّفاق الطائف الذي أبرم عام ١٩٨٩ والبند الذي يطالب فيه سوريا بالانسحاب كفكرته للمناقشة مقترحًا أن يحذو المسؤولون الأميركيّون حذوه. كان اتّفاق الطائف يتمتّع بالدعم العربيّ، حتى سوريا ومؤيدوها من اللبنانيّين هم ظاهريًّا ملزمون به.

وجّه وليد في ٢٧ تموز/يوليو رسالةً إلى روبرت دانين، نائب أبرامز، قال فيها: «إنّ فحوى اتّفاق الطائف كميثاق وطنيّ هو أنّ مسيحيّي لبنان يتخلّون عن بعض سلطاتهم مقابل السيادة الكاملة (أي انسحاب القوّات السوريّة وسائر الميليشيات المسلمة). سيكسب المسلمون مزيدًا من السلطة على قاعدة المناصفة، وسيدعون سوريا للانسحاب من كافة الأراضي اللبنانيّة».

كان وليد قد بدأ اتّصالاته بشخصيّات سياسيّة لبنانيّة وفق الاستراتيجيّة التي وضعها، وكانت أولى النتائج اجتماعًا عقده مع دبلوماسيّ لبنانيّ في واشنطن أواخر شهر تموز/يوليو.

عندما جلسا، بادره الدبلوماسيّ بالقول: «هذا الاجتماع شخصيّ، وأريد أن أقول لك رأيي الخاصّ».

وشرح له الدبلوماسيّ كيف يصعب على السياسيّين اللبنانيّين الدعوة لتطبيق اتّفاق الطائف، مضيفًا: «لا أحد يجرؤ على القيام بذلك، وجميعهم في وزارة الخارجيّة مكبلو الأيدي».

حتى وإن لم تمدّد ولاية الرئيس لحود، وفق ما قاله الدبلوماسيّ، سيحلّ مكانه حتمًا آخر يكون أيضًا دمية في يد سوريا. وأضاف إنّ رسالة من الرئيس بوش لن تكون كافية للحؤول دون حدوث ذلك؛ إنّما حين تدعو

الولايات المتحدة إلى تطبيق اتّفاق الطائف فستكون تلك وسيلة أخرى لممارسة الضغط على سوريا.

وأردف الدبلوماسيّ قائلاً: «يخترق السوريّون كلّ ناحية من نواحي حياة اللبنانيّين. رجاءً إفعلوا شيئًا حيال ذلك».

عقد وليد اجتماعًا مع مراسل **النهار** جان عزيز في متابعة للمقابلة حول تغطية حادثة كانون الأوّل ٢٠٠٣.

وجّه وليد عبر جريدة **النهار** سؤالاً بيانيًّا إلى الجمهور العربيّ من القرّاء يتساءل فيه عن عدم إقدام المملكة العربية السعوديّة ومصر على الضغط على سوريا لتنفيذ التزاماتها الواردة في اتّفاق الطائف. فالمنطقة تسمح للأسد باتّخاذ لبنان رهينة في حين أنّ الأصوات المحليّة الوحيدة التي تدعو إلى الانسحاب السوريّ هي أصوات لبنانيّة فقط.

ولحظ أنّ الدبلوماسيّين اللبنانيّين يعودون «في كلّ لحظة إلى الدبلوماسيّين السوريّين» وهذا ما شاهده في الأمم المتحدة معلّقًا: «وهذا دفعني إلى الاعتقاد بأنّ السلطات السوريّة لا تثق بالمسؤولين اللبنانيّين» للإدلاء بآرائهم.

وكان يسمع «انتقادًا واضحًا من السفراء العرب للاحتلال السوريّ للبنان»، لكن ذلك كان يتمّ حصرًا في اجتماعات مغلقة. أمّا علنًا، فكانوا يقولون إنّ الوقت لم يحن بعد.

وتكهّن وليد بأنّه «في غياب المطالبة العربيّة باستعادة لبنان سيادته، فإنّ المجتمع الدوليّ سيقوم بذلك». أكثر من ذلك، «حين يسكت العرب عن إصلاح بيتهم وتحرير لبنان من القبضة والهيمنة السوريّتَين، فإنّهم يخسرون صدقيّتهم في اتّهام أيّ طرف آخر بأيّ نوع من الاحتلال». كان يعلم أنّ تلك عبارات استفزازيّة دون أن يذكر بالإسم أيًّا من إسرائيل أو الوجود الأميركيّ في العراق.

وأضاف إنّه يوجد جانب آخر لانسحاب سوريا. فتوازيًا مع تحسّن العلاقات مع دول مثل الولايات المتحدة، «فإنّ تغيير الستاتيكو القائم،

سيؤدّي إلى تدفّق الاستثمارات الاغترابيّة إلى لبنان وسوريا، «ما يؤمّن بحسب تقديرنا نحو نصف مليون فرصة عمل».

وقال وليد لعزيز إنّ الرئيس بوش جادّ في تطبيق برنامج العمل المتعلّق بالديمقراطيّة، مضيفًا: «لم يعد في الإمكان اقتلاع هذه القيم أو قمعها». نُشر المقال في عدد ١٦ آب من جريدة النهار [٢٠٠٤].

قبل ثلاثة أيام، تلقّى وليد اتصالاً هاتفيًا من سياسيّ مسيحيّ لبنانيّ مرموق يسأله فيها ما إذا كانت الولايات المتحدة تقوم بأكثر من إصدار مذكرات ضد تدخّل سوريا في الرئاسة اللبنانيّة. وإذا كانت هناك محادثات، سريّة أو خلاف ذلك، مع دمشق حول المسألة، وما إذا كانت هناك خطّة ما؟

أقرّ وليد بالقول: «لا أعرف».

رغم خبرته الطويلة الأمد في لبنان، تمكّن هذا السياسي المشار إليه من البقاء مستقلاً عن سوريا بموقف ثابت وراسخ. وقال لوليد إنّه على الرئيس اللبنانيّ التالي أن يكون مستقلاً. واقترح أسماء ثلاثة مرشّحين، من بينهم هو نفسه، ينالون برأيه ثقة المسلمين. مضيفًا: «إن وصل أحدنا، فسندعم بعضنا البعض، وباستطاعة أيّ واحد منّا أن يحرّك المجلس النيابيّ لدعمنا».

ثمّ أيّد فكرة استعمال تطبيق اتّفاق الطائف وسيلة للضغط على سوريا، لكنّ تركيزه كان على مسألة رئاسة الجمهوريّة. فاقترح خطّة عمل لحمل السوريّين على الموافقة على عدم تعديل الدستور وتمديد ولاية إميل لحود. ثم جعلهم يوافقون على اختيار الشخص المناسب للمنصب.

وأضاف: استخدموا «جزرة وعصا - عصا غليظة إن أمكن»، محذّرًا من أنّ «الوقت يكاد ينفذ».

نقل وليد المعلومات بدوره إلى أليوت أبرامز في اليوم التالي، مضيفًا إلى ما كتب: «أرجو أن يكون هذا مساعدًا».

في ٢٥ آب/أغسطس اجتمع بمستشار أمنيّ رفيع الرتبة خدم في الثمانينات.

كانت نصيحة المستشار السابق ثلاثيّة:

«١- استخدم أسلوب ماكيافيلليّ عند تعاطيك مع السوريّين؛ ٢. ناقش معهم عرضًا ذا وجهَين لتستعيد كسب لبنان لدى المجتمع الديمقراطيّ؛ و٣. اسألهم ماذا يريدون، ولا تعطهم أبدًا لائحة خيارات - فسوف تخسر».

وقال إنّه خلال مفاوضات سريّة مع شقيق حافظ الأسد، رفعت، منذ سنوات سابقة، طلب السوريّون خمسة مليار دولار للانسحاب من لبنان.

نُقلت هذه المعلومات، إضافة إلى موقف السياسيّ اللبنانيّ فيما يخصّ الرئيس الجديد الذي «لن يغطي أعمال السوريّين»، أيضًا إلى أبرامز في البيت الأبيض.

وأخيرًا، أحاطه أبرامز بمجريات الأمور في نيويورك.

وكتب يقول لوليد في ٣١ آب/أغسطس: «هذا الأسبوع نخطّط لقرار يصدر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة ضدّ الممارسات السوريّة السلطويّة في لبنان».

الأزمة الرئاسيّة كانت الفرصة. وكما سبق للدبلوماسيّ من أميركا اللاتينيّة أن قال لوليد قبل أشهر بأنّ الحاجة هي أن تكون هناك حالة على الأرض تستدعي انتباه مجلس الأمن ويدفع البعثات لدعمه.

أكّد الرئيس بوش أيضًا في مذكراته «إتخاذ القرارات» أنّ الخلاف حول الرئاسة اللبنانيّة «أعطانا المدخل» لطرح القرار.

ومن موقعه في نيويورك حيث ما زال، يتذكّر الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينيّة مستعيدًا تلك الحقبة: «فجأة رأينا مسودّة مقدّمة من الأميركيّين والفرنسيّين».

شكّل ذلك مفاجأة للسوريّين واللبنانيّين على السواء. وبدأت البعثة السوريّة تحرّكاتها في محاولة للاعتراض على تلك الخطوة.

بدوره، وجّه وليد رسالة جوابيّة إلى أبرامز، قال فيها: «هذا عظيم. أتمنّى لو أقوم أنا بتقديم القرار. أو أن أكون وراء السفير دانفورث بما أنّني لم أزل مندوبًا رسميًّا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر. هل لدي فرصة، ماذا تعتقد»؟

كانت لديه رغبة ملحة في التواجد هناك. رأى في تلك المناسبة تتويجًا لعمله، إنجازًا متمّمًا لما بدأه. وأقرّ لاحقاً أنّه يريد الحضور «كي يعلن تغلّبه على السوريّين». وتخيّل أنّه سيرفع عالياً العلمين الأميركيّ واللبنانيّ فور التصويت على القرار.

هو الذي كان صاح بوجه السفير المقداد خلال مواجهتهما في كانون الأوّل/ديسمبر الماضي قائلاً: «سترى ما باستطاعتي أن أفعل». لذا، أراد أن يشاهده السوريّون في الأمم المتحدة ليعلموا أنّ ذلك التهديد قد تحقّق نوعاً ما.

لم يسمع وليد من دانفورث شيئًا بعد ذلك. ربّما قرّرت إدارة الرئيس بوش أنّ العلاقات مع السوريّين تتجه نحو الأسوأ دون الحضور الإضافيّ لدبلوماسيّ أميركيّ - لبنانيّ جاهز للمحاربة.

الفصل التاسع عشر

قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩

نهار الخميس الواقع فيه ٢ أيلول/سبتمبر تسلّمت بعثات الدول التي يتألّف منها مجلس الأمن في الأمم المتحدة مسودّة القرار من الولايات المتحدة وفرنسا مع الطلب بأن يجري التصويت مساء ذلك اليوم.

أمّا الدول التي تشكّل منها مجلس الأمن فكانت: الجزائر، أنغولا، البرازيل، بينين، تشيلي، ألمانيا، الباكستان، الفيليبين، رومانيا، وإسبانيا، إضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين: الصين، فرنسا، الاتحاد الروسيّ، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. بعد إجراء التعديلات من قبل أعضاء المجلس، أصبح نصّ القرار هو التالي:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يستذكر كافة قراراته السابقة حول لبنان، وخاصة القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) تاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) تاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤) تاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، إضافة إلى بياناته الرئاسيّة حول الحالة في لبنان، وخاصة البيان الرئاسيّ رقم(*S/PRST/2000/21*) المؤرخ ١٨ حزيران/ يونيو العام ٢٠٠٠، وإذ يعيد التأكيد على دعمه القوي لوحدة أرض لبنان وسيادته واستقلاله السياسيّ ضمن حدوده الدوليّة الإقليميّة المعترف بها، وإذ يلاحظ تصميم لبنان على ضمان انسحاب كافة القوّات غير اللبنانيّة من لبنان، وإذ يعبر عن بالغ قلقه لاستمرار تواجد الميليشيات المسلّحة في لبنان، والتي تمنع الحكومة اللبنانيّة من ممارسة سيادتها الكاملة على كافة الأراضي اللبنانيّة، وإذ يعيد التأكيد على أهمية بسط سلطة الحكومة

اللبنانيّة على كافة الأراضي اللبنانيّة، وإذ يضع في اعتباره الانتخابات الرئاسيّة القادمة، ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة وعادلة وفقاً للقواعد الدستوريّة اللبنانيّة دون تدخل أو تأثير خارجي:

١– يعيد تأكيد دعوته للاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان؛

٢. يطالب جميع القوّات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان؛

٣. يدعو إلى حلّ كافة الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزع أسلحتها؛

٤. يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانيّة على كافة الأراضي اللبنانيّة؛

٥. يعلن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة القادمة وفقا للقواعد الدستوريّة اللبنانيّة من دون تدخل أو تأثير خارجي؛

٦. يدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون بشكل كامل وعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار وكافة القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي؛

٧. يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يومًا حول تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعليّ.

كانت هناك فروقات مهمّة بين النصّ النهائيّ والنسخة التي صيغت قبل سنة تقريبًا في الاجتماعات التي كانت تجري في الأمم المتحدة حول فنجان قهوة.

فلم تعد هناك أيّة إشارة إلى الانسحاب الإسرائيليّ، وإلى انتهاء مدّة بقاء القوّات الدوليّة المؤقتة في لبنان (UNIFIL)، كذلك دور لبنان في

المنطقة، ولا ذكر لحقوق الإنسان في لبنان أو السجناء السياسيّين. فضلاً عن أنّه تمّ حذف كلّ إشارة مباشرة إلى سوريا وإيران ومجموعات الميليشيات الفلسطينيّة. أمّا القوّات السوريّة، والتي تشكل الهدف الأساس لذلك التدبير، فقد أصبحت «جميع القوى الأجنبيّة الباقية».

وفي النصّ النهائيّ أيضًا، تمّ نقل المقطع الذي يتضمّن رغبة لبنان في انسحاب كافة الجيوش الأجنبية من الجزء المتعلّق بالتدبير الفعليّ إلى المقدمة.

بالطبع، أضاف القرار فقرة تتعلّق بالوضع الراهن: الانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة المرتقبة. فكان مقرّرًا أن يلتئم المجلس النيابيّ اللبنانيّ في اليوم التالي ويصوّت على تعديل الدستور لجهة التمديد لولاية لحّود. كذلك أشار إلى القرار ١٥٥٣ الصادر في ٢٩ تموز/يوليو والذي مدّد ولاية القوّات المتعدّدة الجنسيّة والمؤقّتة العاملة في لبنان حتى ٣١ كانون الثاني/يناير من عام٢٠٠٥.

أعرب وليد في وقت لاحق عن خيبة أمله بحذف الإشارة المباشرة إلى سوريا، وقال: «أظنّ كان علينا أن نذكر الانسحاب السوريّ بشكل مباشر. لكنّه كان يعلم بأنّ الأمم المتحدة هي في الأساس هيئة استشاريّة و«ينبغي» على أعضاء مجلس الأمن «الاتّفاق على قاسم مشترك».

تكهّن وليد أن يكون الروس قد أوصوا بحذف أيّة إشارة مباشرة إلى سوريا. «مع ذلك، وإن لم يكن واضحًا، [فالقرار] يدعو جميع القوى الأجنبيّة للرحيل».

قال الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينية إنّ المفاوضات التي أجراها مجلس الأمن حول الصياغة اللغوية النهائيّة كانت صعبة. «هناك دول عديدة عبّرت عن ممانعتها التورّط بلبنان مجدّدًا، فالجميع تعب من لبنان، وكان هناك تشاؤم مطلق حول حلّ المسألة».

فالمبادرة التي قامت بها كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا، ثم تبعتها بريطانيا فورًا معربة عن دعمها، كانت «خطوة كبيرة» بالنسبة إلى هيئة

الأمم المتحدة. «لقد فوجئنا كثيرًا بأنّ مجلس الأمن، بعد سنوات عديدة من إهمال الملفّ اللبنانيّ، عاد إليه فجأة».

تلك الأمسية، بدأت جلسة مجلس الأمن بدعوة أمين عام وزارة الخارجيّة اللبنانيّة السفير محمد عيسى لإلقاء كلمته بصفته ممثّل الدولة المعنيّة.

طبعًا، طلب عيسى سحب القرار، قائلاً إنّ القرار يخلط خطأً بين شيئَين هما العلاقات السوريّة - اللبنانيّة «الوديّة» والانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة.

فالقوّات السوريّة دخلت لبنان وفقًا لطلب شرعيّ، مضيفاً أنّ اتّفاقًا أُبرم بين دولتَين سياديَّتَين يرعى وجودها.

أكثر من ذلك، أعلن أنّ سوريا لا تدعم «تحرّكات راديكاليّة» في لبنان، بل مقاومة البلاد الوطنيّة لإسرائيل.

وأضاف عيسى أنْ لا سوريا ولا لبنان تقدّما بشكوى إلى مجلس الأمن حول علاقاتهما الثنائيّة. فالقرار يشكّل تدخّلاً في شؤون لبنان الداخليّة.

بعد انتهاء عيسى من إلقاء كلمته، طرح مجلس الأمن القرار على التصويت.

تبنّى مجلس الأمن هذا التدبير الذي طال انتظاره تحت الرقم ١٥٥٩ بعد أن صوّت معه تسعة، ولم يعارضه أحد. من الذين صوتوا مع القرار: أنغولا، بنين، تشيلي، فرنسا، ألمانيا، رومانيا، إسبانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وامتنع عن التصويت مندوبو الجزائر، البرازيل، الصين، الباكستان، الفيليبين، والاتحاد الروسيّ.

وبدا أنّ محاولات كسب تأييد الروس قد أوتي ثماره إذ قرّروا عدم دعم حلفائهم السوريّين القديمي العهد بامتناعهم عن ممارسة حقّ النقض.

قال الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينية معلّقًا: «الصوت المرجّح على ما أذكر كان بين تشيلي والبرازيل، كنّا بحاجة للأصوات التسعة؛ والبرازيل كانت معارضة للقرار بالكامل».

«للبرازيل سياسة مؤيّدة للعرب بقوّة، سياسة عروبيّة، فهم لا يريدون أن يدخلوا في مواجهة مع سوريا، وفي النهاية أظنّ أن الصوت المرجّح كان لتشيلي؛ حيث قرّروا المضي مع الأكثريّة».

وفي بيانات الشرح التي أعقبت التصويت، قال مندوب تشيلي، كريستيان مكبيرا، إنّ حكومته «أيدت فلسفة» القرار.

وقال، إنّما بقي هناك «ازدواجيّة في المعايير»، إذ هناك استمرار لعدم وجود الإرادة للتعاطي مع الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينية، كما لا يوجد ذكر لخطّة السلام للمنطقة، مع ذلك، قالت تشيلي نعم للقرار.

ولم تقدّم روسيا ولا الصين شرحًا لامتناعهما عن التصويت مع القرار، رغم أنّ جميع الذين امتنعوا عن التصويت اشتكوا إمّا من تدخّل القرار الواضح بالشؤون اللبنانيّة الداخليّة، أو من إخفاقه في مقاربة النزاع مع إسرائيل.

وفي معرض شرحه للموقف السوري، أشار السفير دانفورث الى الضغوط التي مورست على البرلمان اللبناني في سبيل التمديد لولاية الرئيس لحود مسميًا إياها «مجرد مسخرة فجّة» للانتخابات الحرة والعادلة.

وأضاف أنهّ من غير المقبول بعد أربع عشرة سنة على انتهاء الحرب الأهليّة اللبنانيّة، وأربع سنوات على الانسحاب الإسرائيليّ، أنّ القوّات السوريّة ما زالت باقية في لبنان. وجودهم «انتهاك صارخ» لروح اتّفاق الطائف وأهدافه.

ورأى السفير الفرنسي جان-مارك دو لا سابليار أنّه لو أخفق مجلس الأمن في التحرّك لكان وافق على التدخّل في شؤون دولة أخرى، دون الإشارة إلى سوريا بالاسم.

انفضّ اجتماع مجلس الأمن تلك الليلة، واتّضح أنّ الكرة قد قُذفت إلى ملعب سوريا. وأعلنت نهاية ما يقارب ثلاثة عقود من الوجود السوريّ في لبنان بدعم واضح وصريح من قانون دوليّ.

الفصل العشرون

الترشّح ضد العقم السياسيّ

في استعادة للأحداث الماضية، جلب النجاح في إقرار ١٥٥٩ مع الأسف حلّ ألغاز التحالفات وإسكات الأصوات التي ساعدت في تحقيقه.

أعضاء التحالف اللبنانيّ الأميركيّ الذين كانوا وضعوا خلافاتهم جانبًا لحشد تأييد المسؤولين الأميركيّين والدوليّين، ولتشجيع اللبنانيّين في دول الانتشار لتقديم الدعم، وقعوا ضحايا نجاحهم. وأخذ أفراد يزعمون تفرّدهم بتحقيق الإنجاز وذلك عبر وسائل إعلام عربيّة. وسرعان ما تشرذم التحالف وسط سيل من تبادل الاتّهامات والاتّهامات المضادّة.

راقب الدبلوماسيّ من أميركا اللاتينيّة بأسًى عميق الانقسامات المريرة التي كانت تحصل حول تدبير كان يحقّ له هو بكلّ بساطة ادّعاء ملكيّته؛ شهد ذلك كلّه وسلّم به بحزن.

وقال في تأمّل للوضع: «أتدري، اللبنانيّون يتصرّفون بفردانيّة كبرى. كلّ واحد منهم زعيم أو كلّ واحد يريد أن يكون الرئيس».

ستبدو مسؤوليّة وليد الجديدة في الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة لشؤون الشرق الأدنى باهتةً إذا ما قارناها بالأشهر الثلاثة الزاخرة بالأحداث التي أمضاها في الأمم المتحدة. فالمعارك اللغويّة التي خاضها عام ٢٠٠٣ حول مضمون الخطابات التي ألقاها مهّدت الطريق أمام صراعات جديدة حول محاضرات مستقبليّة، كذلك إلى تأخّر و مماطلة في حقّه كمسؤولٍ أميركيّ في السفر إلى لبنان أو أيّ مكان آخر في المنطقة.

وتوقّفت آليّة الدعم المهنيّ التي كانت متوفّرة لوليد في نيويورك. فالعديد من زملائه في المنصب الرسميّ الجديد بدأوا يجدون فيه ذلك المتطفّل غير المرغوب فيه، أو حتّى أداة للمحافظين الجدد المؤيّدين لبوش في وقت كان برنامج العمل المتعلّق بالحريّة، وكذلك إدارة بوش نفسها قد استنزفت بالكامل تدريجيًّا.

وما زاد من قلق وليد أنّ تحاليله الخاصّة التي أرسلها إلى مسؤولين أميركيّين حول التغيير المستمر في المشهد السياسيّ اللبنانيّ، وبدل الترحيب بها، كانت في الواقع تعرض على مسؤولين لبنانيّين ما خلق بالتالي أعداء جددًا له. وتساءل لماذا؟ ولماذا تُعرض مراسلات حكومة الولايات المتحدة على أجانب لإضعاف الثقة بمسؤول أميركيّ زميل؟

وبينما كانت مسؤوليّته في الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة لشؤون الشرق الأدنى تقترب من نهاية ولايتها مع نهاية عام ٢٠٠٨، توصّل وليد إلى نتيجة حزينة. فقد كان غريبًا بالنسبة «لأشباح الخارجيّة «الأنكلو - ساكسون كما كان أولئك السياسيّون اللبنانيّون.

وكما سبق له أن انعكف عن التعاطي مع مؤسّسات اللوبي اللبنانيّ الأميركيّ أوائل التسعينات، أنهى علاقاته الوديّة الطويلة الأمد مع رجال السياسة الأميركيّين والمسؤولين عن رسم سياسة الولايات المتحدة. وعزم الآن على تركيز نظره مباشرة على لبنان وتحديدًا على ما رآه أهمّ عائق أمام إمكانيّة تحقيق الديمقراطيّة: أي سيطرة العائلات السياسيّة التقليديّة التي لا تخضع لأيّ اعتراض أو مساءلة وممانعتهم التآمريّة في عدم السماح بأيّ إصلاح سياسيّ حقيقيّ.

آلمه في الصميم وأربكه كثيرًا قرار ميشال عون، خاصّة وأنّ هذا الأخير كان في ما مضى بطله الأوحد ومثله من الطبقة الوسطى. فقد أقدم عون على تغيير ولائه، وبشكل غير متوقّع دعم جبهة حزب الله المؤيّدة لسوريا بعد أن أصبح بإمكانه أن يعود إلى لبنان في أيار ٢٠٠٥.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ الفراغ الذي حدث إثر الانسحاب السوريّ لم يكن سائرًا في الاتّجاه المرغوب. فالميليشيات ما زالت موجودة، وطريقة

إخراجهم كانت تحتاج، في رأي وليد، إلى العمل باتّجاه استصدار قرار دوليّ جديد يعلن حياد لبنان، وبمنع سوريا وإسرائيل من القيام بعمليّات تعتمد فيها على ميليشيات حليفة في البلاد. عندها يبدأ اللبنانيّون باحترام بعضهم البعض وخلق الثقة المتبادلة. وهذا سيؤدّي بالتالي إلى إلغاء الطائفيّة وتأمين استقرار دائم.

استجمع وليد مثاليّته التي كان ما زال متمسّكًا بها وقرّر أنّ نهاية خدماته في السياسة الأميركيّة ستكون بداية دخوله معترك السياسة اللبنانيّة.

أوائل عام ٢٠٠٩، عاد إلى منطقة الشوف في لبنان وتحديدًا إلى بلدته كفرقطرة ليبدأ حملة للفوز بمقعد نيابيّ في مجلس النواب اللبنانيّ. واجه تحدّيات غير معقولة كمرشّح منفرد يخوض المعركة مباشرة في مواجهة لائحة الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط.

علاقته بجنبلاط كانت قد ساءت كثيرًا منذ لقائهما عام ١٩٩٩. وكان وليد قد علم بعد حصول الأمر بأنّه في بداية عام ٢٠٠٤ كان جنبلاط قد وصف وليد معلوف لأحد معارفه، «بالمثير للمتاعب» والذي يدمّر العلاقات مع السوريّين. لا شك في أنّ صدام وليد مع السفير المقداد في الولايات المتحدة كان في فكر جنبلاط عندما وصف نشاطات وليد في الأمم المتحدة بأنّها «غير مقبولة».

ولكن، عندما سُئل جنبلاط في مقابلة مع مجلة **النجوى/ المسيرة** في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عن إمكانات جاره الشوفيّ، صرف النظر عن الإجابة بشكل فظّ قائلاً إنّه «مجرّد موظّف ينفّذ تعليمات الإدارة الأميركيّة».

وشهدت الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٩ اتّهامًا جديدًا وجّهه جنبلاط إلى وليد مفاده أنّ هذا الأخير طلب منه التوسّط لدى كوندوليزا رايس - وزيرة الخارجيّة الأميركيّة آنذاك - لتعيينه سفيرًا للولايات المتحدة لدى لبنان.

ولإضفاء المزيد من السموم على المناخ السياسيّ، ورد في مقال نشرته صحيفة **النيويورك تايمز** في عددها الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٩ أنّ أصوات الناخبين كان تُشرى بطريقة مخزية من قبل المرشحين المتنافسين. وأتى المقال على ذكر وليد في الفقرة الأخيرة.

و ممّا جاء في المقال:

إنّ المرشحين الذين لا يتحالفون مع ماكينة قوية ترعاهم غير مسموع بهم هنا. يخوض وليد معلوف، مصرفي عمل لفترة وجيزة كدبلوماسيٍّ خلال وجوده في الولايات المتحدة، معركة منفردة مستقلة بميزانيّة ضئيلة جداً، ويجول منطقته الجبليّة من قرية إلى أخرى شارحاً أفكاره. يقول إنّ معظم الناس يخبرونه بأنّه السياسي الوحيد الذي يكترث لزيارتهم. فهم ممتنون لذلك، ولكنّه لا يعرض عليهم مالاً ولا رعاية، وعليه ليسوا أكيدين من رأيهم فيه.

مؤخراً، قال السيّد معلوف، إنه كان يحاول أن يشرح لزعيم قرية أنّ عليه النظر إلى المرشّحين كموظّفين لا كأرباب عمل - أشخاص يقومون هم بتوظيفهم لتمثيلهم في الدولة بشكل فاعل.

ويسترجع وليد تلك الحادثة قائلاً: «نظر إلي، ثم قال لي، عُد إلى أميركا».

فشل وليد في الانتخابات بشكل قاطع. لكنّه يؤكد أنّ الفوز لم يكن هدفه.

كتب يقول: «أردت توجيه إنذار إلى النخبة السياسيّة في لبنان بأنّنا قادمون. نحن، المغتربين، نريد المشاركة في العمليّة السياسيّة، ونجدهم غير قادرين على إخراج لبنان من المستنقع الذي تسبّبوا به».

ولم يعد هناك من بشير الجميل أو من ميشال عون يحظى بالاحترام ويكون المثال الأعلى. معركة وليد باتت الآن مع العقم السياسي القائم، ونداؤه لأيّ شخص خارج لبنان.

يقول وليد: «لا أريد أن أكون بين أولئك السياسيّين الذين يبدّلون ولاءاتهم و يدنّسون كراماتهم في التراب من أجل إطالة أمد وجودهم السياسيّ. لا أريد أن أكون جزءًا من طبقة سياسية تُغرق لبنان وشعبه وتبيع البلاد ومقدراتها لقوى أجنبيّة إقليميّة».

ويتطلّع إلى الجولة المقبلة من الانتخابات عام ٢٠١٣، حتى وإن لم يكن هو من سيخوضها شخصيًّا.

وكتب في رسالة وجّهها إلى اللبنانيّين في أعقاب الحملة الانتخابيّة: «حملٌ كبير بانتظاركم أيها اللبنانيّون الأعزاء. تعلّموا من الأخطاء الماضية وانظروا كم تأخرتم عن سائر الأمم والشعوب. عليكم تقع مسؤوليّة التغيير. لا يمكنكم الاعتماد على قادتكم الحاليّين. بالله عليكم، استيقظوا وخلّصوا لبنان من أجل أجيالكم الآتية».

الفصل الواحد والعشرون

خاتمة

يعي معظم المراقبين الشرق أوسطيين واللبنانيّين أنّ صدور القرار رقم ١٥٥٩ في الثاني من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤ لم يكن وحده السبب في انسحاب القوّات السوريّة من لبنان بعد سبعة أشهر. لكن يُعتقد أنّ الانسحاب جاء نتيجة ثورة شعبيّة غاضبة عمّت البلاد في ١٤ شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ في ردّة فعل على اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، ثم تفاقمت في الشهر التالي لتصبح كتلة شعبيّة أطلقت احتجاجًا عارمًا.

كان الحريري قد أصبح الناقد الرئيسيّ الأقوى للتمديد لولاية لحّود، وقدَّم استقالته من منصبه في رئاسة الوزارة بعد أسابيع قليلة من الضغط السوريّ الذي فرض احتفاظ لحّود بالسلطة. بعد تركه منصبه، بدأ الحريري الغاضب جدًّا يشكو من الوجود السوريّ ويشجبه. ويُعزى سبب الانفجار الذي أودى بحياته وحياة واحد وعشرين شخصًا آخر إلى انتحاريّ فجّر نفسه.

لكن بين الشعب اللبنانيّ، من ارتكز تحليله الفوريّ حول سؤالَين بسيطَين: مَن غير سوريا يمكن أن يكون أعطى الأمر بقتله؟ من غير سوريا سيربح؟ جاء ذلك التحليل حتّى قبل صدور قرار ميليس لاحقًا ليلحظ تورّط «مسؤولين لبنانيّين وسوريّين رفيعي المستوى».

بلغ عدد المتظاهرين الذين تألبوا في بيروت في ١٤ آذار مليون شخص ليشكّلوا أضخم تظاهرة احتجاج في تاريخ البلاد. قرَّبت «ثورة الأرز» المجتمعات المسيحيّة والمسلمة والدرزيّة من بعضها البعض أكثر من أيّ وقت مضى، هبّوا معًا يعلنون عن حزنهم على الحريري، يتّهمون سوريا، ويعلنون عن رغبتهم في لبنان مستقلّ حقًّا. سحبت سوريا قوّاتها، متذرّعة

بالقرار رقم ١٥٥٩. من جهة، أمّن هذا التدبير غطاءً دبلوماسيًا لدمشق كي لا تُتَّهم بالانصياع لاحتجاجات الشارع.

لكنّ القرار ١٥٥٩ لم يكن فقط حبرًا على ورق يعكس رغبة الفرقاء الخارجيّين كالولايات المتحدة وفرنسا. إنّه انعكاس واضح للتغيير الذي حصل في لبنان وحوله خلال أشهر قليلة فقط.

في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣، انتقد لبنانيّ - أميركيّ غير معروف، يُدعى وليد معلوف، الاحتلال السوريّ خلال جلسة من جلسات الجمعيّة العامّة في الأمم المتحدة حضرها قلّة من الأعضاء.

بالنسبة إلى دول كثيرة، تُعتبر الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة وللأسف هيئة دوليّة غير هامّة، وبخاصّة لدى مقارنتها بمجلس الأمن. فمناقشاتها الكثيرة وقراراتها غير المُلزمة نادرًا ما تكون عناوين الصحف الرئيسيّة. مع ذلك، ذكرُ وليد للاحتلال السوريّ ولو بالمختصر من ضمن التدبير الأوسع المتعلّق بمرتفعات الجولان، تخطّى حدودًا هامّة في السياسة المتبّعة وأثار غضبًا عنيفًا في دمشق ما جعل منه هدفًا محتملاً للاغتيال.

بعد بضعة أيام، وجدت سوريا نفسها في مواجهة عقوبات اقتصاديّة محتملة من قبل الولايات المتحدة مع توقيع الرئيس بوش على قرار محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانيّة. وإن لم يحدث شيء ما في مكان آخر، فقد حدث أخيرًا تغيير في سياسة واشنطن تجاه الاحتلال السوريّ.

بعد مضي عام، وفي الأسابيع التي تلت صدور القرار ١٥٥٩، بدأت البرامج التلفزيونيّة الناطقة باللغة العربيّة داخل لبنان وفي المنطقة تبثّ في أوقات الذروة برامج يدور فيها نقاش مفتوح حول شرعيّة الوجود السوريّ في لبنان والذي دام حوالى ثلاثين سنة. لم يسمح فقط بمقاربة الموضوع الذي كان من المحرّمات، بل انكفأت سوريا ومؤيّدوها إلى موقع الدفاع وبدأوا يخسرون معركة العلاقات العامّة. وتحالف سياسيّون سابقون

وصحافيّون وحتى بعض الذين كانوا يتعاطفون مع حزب الله حول رسالة بسيطة هي: حان الوقت لسوريا كي ترحل.

في الخامس من شهر آذار/مارس، قبل حوالى الأسبوع من تظاهرة المليون الاحتجاجيّة، ألقى الرئيس بشّار الأسد خطابًا أمام مجلس الشعب السوريّ أعلن فيه «الانسحاب الكامل» للقوّات السوريّة إلى البقاع على طول الحدود السوريّة. تمّ بثّ الخطاب على المحطّات الفضائيّة، وهذا نادرًا ما كان يحصل.

وقال في خطابه، إنّ ذلك يحدث «تتمّة للخطوات التي جرى تطبيقها سابقًا في إطار اتّفاق الطائف»، الذي برأيه «ينسجم مع القرار ١٥٥٩».

وتحسّسًا منه بالمعارضة المتنامية في لبنان، ظهر الأسد بمظهر المستند إلى التدبير الذي صدر عن الأمم المتحدة كمرتكز منطقيّ ينقذ ماء الوجه في عمليّة الانسحاب.

وخاطب العالم بقوله إذا كانت الأمم المتحدة «ترى أنّه علينا الانسحاب فورًا رغم الانعكاسات السلبيّة على لبنان، إذن تحمّلوا مسؤوليّاتكم، فلن نقول لا»، وأضاف بأنّ القوّات السوريّة «لن تبقى يومًا واحدًا إذا كان هناك إجماع لبنانيّ بأنّ على سوريا أن ترحل». تجلّت نصف تلك المعادلة في ١٤ آذار/مارس.

فرضت ثورة الأرز على السوريّين أن ينفّذوا ما وعدوا به. سمح القرار ١٥٥٩ للسوريّين بالمغادرة دون الإقرار بأنّ مضيفيهم قد طردوهم.

بالطبع، لم يتحوّل لبنان في ٢٧ نيسان/أبريل بعد مغادرة آخر فرق الجنود إلى جنّة ديمقراطيّة. وسرعان ما حقّق تحالف ١٤ آذار/مارس فوزًا في الانتخابات النيابيّة الأولى الحرّة في لبنان منذ ١٩٧٢. لكنّه واجه الهزّات التي أحدثتها الاغتيالات والمنافسات الحادّة مع أحزاب ٨ آذار/مارس المؤيّدة لحزب الله وأخيرًا الحرب الكارثيّة بين حزب الله وإسرائيل عام ٢٠٠٦. تسبّب النزاع في مزيد من المجازر بين المدنيّين اللبنانيّين ما جعل حكومتهم تبدو غير كفوءة.

وزُعم أنّ لسوريا يدًا في اغتيال رجال السياسة والصحافة اللبنانيّين حتى بعد مغادرتها. اغتيل الصحافيّ سمير قصير والسياسيّ جورج حاوي في حزيران ٢٠٠٥؛ واغتيل النائب جبران تويني في كانون الأوّل/ديسمبر عام ٢٠٠٥؛ والوزير بيار الجميل، إبن الرئيس السابق أمين الجميل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ والنائبان وليد عيدو في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وأنطوان غانم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ والعميد فرنسوا الحاج مدير العمليّات في قيادة الجيش في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٧، والنقيب في قوى الأمن الداخليّ اللبنانيّة وسام عيد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

تُظهر كافّة تلك الاغتيالات، وغيرها من التي مع الأسف ستحدث، المخاطر الشخصيّة لاتّخاذ موقف مؤيّد لاستقلال لبنان، وبالتالي، ضدّ وصاية الحكومة السوريّة ومؤيّديها. تعلّم وليد معلوف الدرس بنفسه في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣.

لكن، رغم جرائم الاغتيال واستمرار نفوذ حزب الله والتنافس داخل تحالف ٨ آذار/مارس، فمنذ مغادرة الجيوش السوريّة لم تستعد العلاقة الثنائيّة بين لبنان وسوريا بسهولة سابق عهدها الذي كان سائدًا قبل ١٩٧٥.

في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨، اتفقت الدولتان على إقامة سفارتين في عاصمتيهما لأوّل مرّة في تاريخهما. ومنذ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٨، تقوم في بيروت سفارة سوريّة شرعيّة.

مع ذلك، لا أحد مقتنع بأنّ هذه هي النهاية الحقيقيّة لنضال لبنان في سبيل الاستقلال.

وحذّر المحلّل السياسيّ في وكالة الاستخبارات المركزيّة والذي كان عمل مع وليد خلال تلك السنوات الماضية في نيويورك بأنّ المستقبل «قد يتّجه في أيٍّ من اتّجاهين».

وقال بكلام لا يخلو من الألغاز إنّ اللبنانيّين في حاجة للحفاظ على يقظتهم. «لا يمكنني أبدًا رؤية السوريّين مغادرين إلى ديارهم والبقاء هناك». ثم أضاف: «في الحقيقة، ما من سبب يدعوهم لذلك».

هل ترغب الحكومة السوريّة في انفتاح نظامها السياسيّ والسماح لشعبها بالتمتّع بفوائد تزايد الارتياح العالميّ والازدهار الاقتصاديّ؟ ستبقى علاقتها بلبنان واحترامها استقلاله محطّ امتحان دقيق يبحث فيه المحلّلون للتأكيد على اتجاه جديد. فلو طالبت دمشق بدور دائم في لبنان ثمنًا لتسوية سلميّة في الشرق الأوسط، فهل توافق على ذلك كلٌّ من إسرائيل والولايات المتحدة وجامعة الدول العربيّة؟

وهل يوافق اللبنانيّون على ما يتعلّق بهذا الأمر؟

على مدى الخمس وثلاثين سنة، خلال الحروب الداخليّة والصراعات بين القوى الخارجيّة، وخاصّة الفلسطينيين والسوريّين والإسرائيليّين والإيرانيّين، هل ما زالت القوميّة اللبنانيّة مفهومًا يدافع عنه المسيحيّون بشكل رئيسيّ؟

وعليه، تقدّم ثورة الأرز اتّجاهًا جديدًا فيه الكثير من الأمل إذ إنّها جمعت المسلمين والدروز والمسيحيّين معًا للوقوف ضدّ الاحتلال السوريّ وفي معارضة لاستمرار وضع حزب الله كميليشيا مسلّحة خارج سيطرة الدولة.

فعوضًا عن حاملي لواء القوميّة اللبنانيّة من مسيحيّين تقليديين مثل البطريرك الحويّك في عشرينيّات القرن الفائت إلى بشير الجميّل في الثمانينيّات منه وصولاً إلى البطريرك صفير اليوم، ترى الفترة المعاصرة المسلم سعد الحريري، إبن رفيق الحريري ورئيس الوزراء [السابق]، زعيمًا جديدًا للقوميّة اللبنانيّة.

كلّ عام، منذ ٢٠٠٥، يستمرّ أكثر من مليون شخص من مؤيّدي ثورة الأرز بالتجمّع في ذكرى اغتيال رفيق الحريري للتعبير عن دعمهم لاستقلال بلادهم.

لم يحقّقوا بعد الانتصار في معركتهم بأيّ شكل من الأشكال. فما زالت الحدود الرسميّة بين لبنان وسوريا في حاجة إلى ترسيم، وما زال كثيرون من اللبنانيّين يعانون في السجون السوريّة، وما زال وضع حزب الله المسلّح يمنع الحكومة المركزيّة من بسط سلطتها على كافّة الأراضي اللبنانيّة.

ومن سخريات القدر أن يصدر هذا الكتاب في وقت يدور فيه الجدل بين سوريا ولبنان اليوم على إبطال القرار ١٥٥٩، بحجّة أنّ سوريا بانسحابها من لبنان في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥ قد نفّذت شروط القرار.

ولكن، من بين الشروط الستة التي نصّ عليها القرار، تمّ تطبيق الشرط الخامس فقط وهو الذي يدعو إلى انتخابات رئاسيّة حرّة دون تدخّل خارجيّ، وقد تم تنفيذ الشرط بانتخاب ميشال سليمان خلفًا للرئيس لحّود في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨.

أمّا الشروط المتبقيّة، بما فيها انسحاب «جميع القوى الخارجيّة»، فتبقى مشرَّعة على جميع التأويلات المحتملة من قبل جميع الأطراف. بعضهم يتّهم قوّات من الجنود السوريّين في البقاء في البلاد «بتمويه» كجزء من ميليشيات فلسطينيّة مسلّحة. آخرون يشيرون إلى وجود إسرائيل في مزارع شبعا المتنازع عليها، أو وجود مستشارين إيرانيّين لدى حزب الله.

هناك صراع ما زال قائمًا حول روح لبنان. الحاجة ما زالت ماسّة إلى التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ وإلى جهد وعزم داخل البلاد وخارجها للتأكّد من أنّ قرارات لبنان المهمّة في السنوات القادمة يصنعها فقط اللبنانيّون.

ملحق ومستندات

البيت الأبيض
واشنطن

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

سعادة الأستاذ وليد معلوف المحترم
٤٨٠٤ شارع ٣٠ جنوباً
أرلينغتون، فرجينيا ٢٢٢٠٦

عزيزي وليد،

لورا وأنا نشكركم لخدمتكم في إدارتي. نحن نقدّر الساعات الطوال التي أمضيتموها للقيام بعملكم، كما نعرب عن امتناننا لكم ولعائلتكم للتضحيات الكثيرة التي قمتم بها من أجل الشعب الأميركي.

لقد قمنا سوية بصناعة التاريخ، وعملنا معاً على حل المشكلات عوضاً عن تركها للأجيال الآتية. لقد جعلنا بلادنا أكثر أمناً، وأكثر قوةً، وأكثر أماناً. لقد أظهرنا للعالم مدى تعاطف شعبنا وكرمه. وقمنا بدعم مسيرة الحرية حول العالم.

ليباركم الله،
بكل إخلاص،

جورج دبليو بوش



THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

January 20, 2009

The Honorable Walid Maalouf
4804 South 30th Street
Arlington, Virginia 22206

Dear Walid:

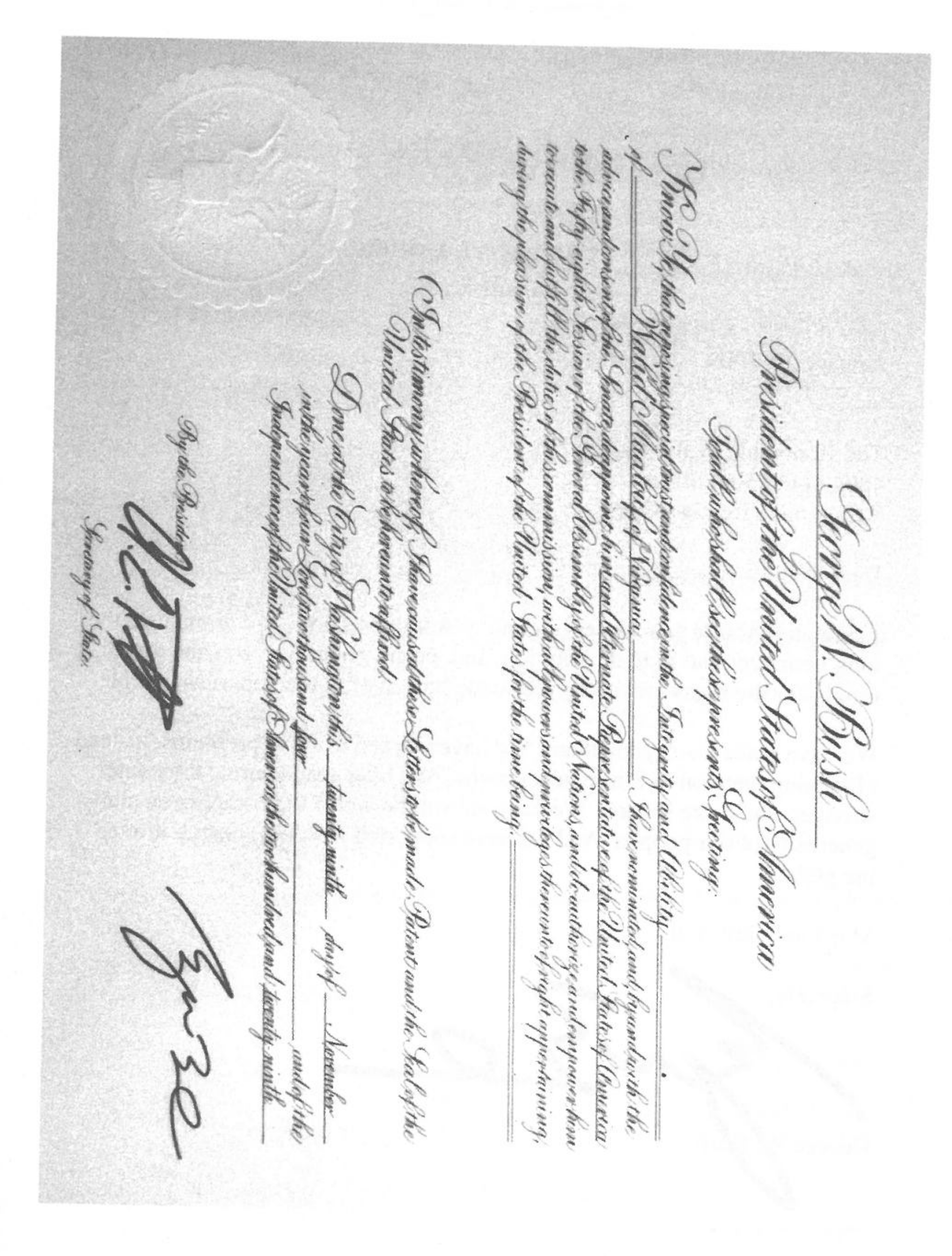
Laura and I thank you for serving in my Administration. We appreciate the long hours you put in to do your job, and we are grateful to you and your family for the many sacrifices you made on behalf of the American people.

We have made history together. We have worked to solve problems, instead of passing them on to future generations. We have made our country safer, stronger, and more secure. We have shown the world the compassion and generosity of our people. And we have supported freedom's march around the globe.

May God bless you.

Sincerely,

George W. Bush



George W. Bush

President of the United States of America

To all who shall see these presents, Greeting:

القرار ٤٢٥

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٢٠٧٥ المنعقدة في ١٩ آذار ١٩٧٨، بغالبية ١٢ صوتاً، وامتناع تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي)

إن مجلس الأمن،

بعد ان اطلع على رسالتي مندوب لبنان الدائم (س/١٢٦٠٠ وس/١٢٦٠٦) وعلى رسالة مندوب إسرائيل الدائم (س/ ١٢٦٠٧)،

وبعد أن استمع الى بياني المندوبين الدائمين للبنان ولإسرائيل،

وجراء قلقه الشديد من تدهور الوضع في الشرق الاوسط، ومما قد يكون لذلك من عواقب على الحفاظ على السلام الدولي،

ولاقتناعه بأن الوضع الراهن يعرقل احراز سلام عادل في الشرق الاوسط،

١- يدعو الى الاحترام التام لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا؛

٢- ويناشد إسرائيل أن توقف فورا عملها العسكري ضد السلامة الاقليمية للبنان وأن تسحب على الفور قواتها من جميع الاراضي اللبنانية؛

٣- يقرر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، تشكيل قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة في الحال، تخضع لسيطرتها، لتعمل في جنوب لبنان بقصد التحقق من انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفاعلة الى المنطقة، على ان يتم تشكيل القوة الدولية من أفراد من دول أعضاء في الامم المتحدة.

٤- ويطلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم تقريرا الى المجلس خلال ٢٤ ساعة حول تطبيق هذا القرار.

القرار ٤٢٦

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٢٠٧٥ المنعقدة في ١٩ آذار ١٩٧٨، بغالبية ١٢ صوتاً، وامتناع تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي)

«إن مجلس الامن،

١- يوافق على تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٨٢) الوارد في الوثيقة ١٢٦١١\س في تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨،

٢- يقرر تشكيل القوة بالتوافق مع التقرير المذكور لفترة أولية تبلغ ستة أشهر على أن تتابع عملها بعد هذا التاريخ، إذا دعت الحاجة، شرط ان يوافق مجلس الأمن على هذا.

٣- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس خلال أربع وعشرين ساعة حول تنفيذ هذا القرار»

القرار ٥٢٠

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٢٣٩٥ المنعقدة في ١٧ أيلول ١٩٨٢)

«إن مجلس الأمن،

بعد درس تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٥ ايلول ١٩٨٢

اذ يدين اغتيال بشير الجميل، الرئيس المنتخب الذي اختاره لبنان وفق دستوره، وكل المحاولات الرامية الى توسل العنف لعرقلة اعادة قيام حكم قوي ومستقر في لبنان،

آخذاً العلم بتصميم لبنان على تأمين انسحاب كل القوات غير اللبنانية من اراضيه:

١- يعيد تأكيد قراراته ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥١٦ (١٩٨٢) بكل عناصرها،

٢- يدين التوغلات الاسرائيلية الاخيرة في بيروت التي تشكل انتهاكاً لاتفاقات وقف النار وقرارات مجلس الامن،

٣- يطلب انسحاب اسرائيل فوراً الى المواقع التي كانت فيها قبل ١٥ ايلول ١٩٨٢، كخطوة اولى نحو التطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن،

٤- يطلب مجدداً الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة اراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها، بواسطة الجيش اللبناني على كل الاراضي اللبنانية،

٥- يعيد تأكيد قراريه ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥١٣ (١٩٨٢) اللذين يدعوان الى احترام حقوق المدنيين من دون اي تمييز، ويشجب كل اعمال العنف ضد السكان،

٦- يدعم مساعي الامين العام لتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٥١٦ (١٩٨٢) المتعلق بانتشار مراقبي الامم المتحدة المكلفين مراقبة الوضع داخل بيروت وفي جوارها، ويطلب من جميع الافرقاء المعنيين التعاون كلياً في سبيل تطبيق هذا القرار،

٧- يقرر البقاء واضعاً يده على القضية ويطلب من الامين العام اعلام المجلس بتطورات

الوضع في أقرب وقت ممكن، وخلال ٢٤ ساعة على الاقصى».

القرار ١٥٥٣

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٥٠١٢ المنعقدة في٢٩ تموز ٢٠٠٤)

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨ المؤرخان ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨) والقرار ١٥٢٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤، وكذلك إلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، وبخاصة البيان المؤرخ ١٨ حزيران/ يونيه (S/ PRST/ 2000/21)

وإذ يشير كذلك إلى رسالة رئيسه الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة ١٨ أيار/ مايو (S/٢٠٠١/٥٠٠)،

وإذ يشير أيضا إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومفاده أنه في ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ سحبت إسرائيل قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ووفت بالمقتضيات المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠ (S/ 2000/ 460) ، وكذلك إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومفاده أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنجزت بشكل أساسي جزأين من أجزاء ولايتها الثلاثة، وأنها تركز اهتمامها الآن على مهمتها المتبقية المتمثلة في إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين،

وإذ يؤكد الطبيعة المؤقتة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان،

وإذ يشير إلى قراره ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٠ ،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ ،

وإذ يشير كذلك إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المعتمدة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان تمديد ولاية القوة لفترة جديدة مدتها ستة أشهر المقدم في الرسالة المؤرخة ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ والموجهة إلى الأمين العام من ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة (S/ 2004/ 560)،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء توتر الأوضاع واحتمال تصاعدها، كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (S/ 2004/ 572) ،

١- يؤيد تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (S\2004\ 572) بخاصة توصيته بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى؛

٢- يقرر تمديد الولاية الحالية حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥؛

٣- يكرر تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

٤- يشجع حكومة لبنان على مواصلة بذل الجهود لضمان إعادة بسط سلطتها الفعلية على كافة أرجاء الجنوب، بما في ذلك نشر القوات المسلحة اللبنانية، ويؤكد أهمية مواصلة حكومة لبنان توسيع نطاق هذه التدابير ويهيب بحكومة لبنان أن تبذل كل ما في وسعها لكفالة الهدوء في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق؛

٥- يطلب إلى الطرفين أن يكفلا تمتع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية تنقل كاملة لدى اضطلاعها بولايتها في سائر أنحاء منطقة عملياتها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام؛

٦- يكرر طلبه إلى الطرفين مواصلة الوفاء بما تعهدا به من التزامات بالاحترام الكامل لخط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة،

والذي بينه الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ (S\2000\590) وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛

٧- يدين جميع أعمال العنف، ويعرب عن قلقه الشديد إزاء الخروقات الخطيرة والانتهاكات البحرية والبرية والانتهاكات الجوية المتواصلة لخط الانسحاب، ويحث الطرفين على وضع حد لهذه الانتهاكات، والامتناع عن القيام بأي عمل أو استفزاز يمكن أن يفضي إلى زيادة تصعيد حدة التوتر، والتقيد الدقيق بالتزامهما باحترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد الأمم المتحدة الآخرين؛

٨- يؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على وقف إطلاق النار على امتداد خط الانسحاب عن طريق الدوريات المتنقلة وأعمال المراقبة من المواقع الثابتة وعن طريق الاتصالات الوثيقة مع الطرفين بهدف تصحيح الانتهاكات والتوصل إلى حلول للحوادث ومنع تصاعد حدتها؛

٩- يرحب بما تقدمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من مساهمة مستمرة في عمليات إزالة الألغام، ويشيد بالنجاح في إنجاز عملية التضامن الإماراتية الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره، ويشجع على مواصلة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حكومة لبنان في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام دعما للاستمرار في تطوير قدرتها الوطنية على القيام بهذه الأعمال والاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام في الجنوب في حالات الطوارئ، ويثني على البلدان المانحة لدعمها هذه الجهود بالتبرعات المالية والعينية ويشجع على زيادة المساهمات الدولية، ويحيط علما بتزويد حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع الألغام، ويشدد على ضرورة تزويد حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأي خرائط وسجلات إضافية تتعلق بمواقع الألغام؛

١٠- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته حول تنفيذ هذا القرار مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس قبل انتهاء الولاية الحالية، وكذلك عن أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمهام التي تؤديها حاليا هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛

١١- تطلع إلى إنجاز ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في وقت مبكر؛

١٢- يشدد على أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

القرار ١٥٥٩

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٥٠٢٨ المنعقدة في ٢ أيلول ٢٠٠٤)

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخان ١٩ مارس/آذار ١٩٧٨ والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ يوليو/تموز٢٠٠٤، فضلا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ يونيو/حزيران٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)،

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد مليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:

١- يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

٢- يطالب جميع القولت الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.

٣- يدعو إلى حل جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.

٤- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

٥- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

٦- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

٧- يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

القرار ١٦٨٠

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٥٤٤٠ المنعقدة في ١٧ أيار ٢٠٠٦)

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنا ن، وخاصة القرارات (٢٠٠٤) ١٥٥٩ و٤٢٥ و (١٩٧٨) ٤٢٦، والقرار (١٩٨٢) ٥٢٠ والقرار (٢٠٠٥) ١٦٥٥، وإلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران / يونيه ٢٠٠٠

٤/ أيار ٢٠٠٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩، و (S/ /2000/21 PRST) (S/ PRST/2005/17)، و ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)

وإذ يؤكد من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله

السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا؛

وإذ يلاحظ بشكل إيجابي إحراز تقدم هام آخر نحو التنفيذ التام لجميع أحكام القرار(٢٠٠٤ (١٥٥٩ ، ولا سيما من خلال الحوار الوطني اللبناني، وإن يلاحظ أيضا مع الأسف أن هناك أحكاما أخرى من القرار ١٥٥٩ لا تزال دون تنفيذ كامل، وهي، حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سلطة حكومة لبنان إلى جميع أراضيه، والاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لأحكام الدستور اللبناني، دون أي تدخل أو نفوذ أجنبي،

وإذ يلاحظ مع القلق النتيجة التي خلص إليها تقرير الأمين العام بحدوث عمليات لنقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية لصالح الميليشيات خلال الأشهر الستة الماضية،

وإذ يعرب عن تأييده التام للحوار الوطني اللبناني وإذ يشيد بجميع الأطراف اللبنانية لحسن تصرفها ولتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا السياق بشأن مسائل هامة، وقد استمع إلى خطاب رئيس وزراء لبنان أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان / أبريل ٢٠٠٦

١- يرحب بالتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٦ عن تنفيذ القرار (٢٠٠٤) ١٥٥٩ ؛

٢- يكرر تأكيد دعوته للتنفيذ التام لجميع متطلبات القرار (٢٠٠٤) ١٥٥٩ ؛

٣- يكرر أيضا تأكيد دعوته إلى جميع الدول والأطراف المعنية المذكورة في التقرير، للتعاون تعاونا تاما مع حكومة لبنان ومجلس الأمن والأمين العام لبلوغ هذا الهدف؛

٤- يشجع بشدة حكومة سورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني،

بتحديد حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي كاملين، ويلاحظ أن من شأن هذه التدابير أن تشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويحث الطرفين على بذل الجهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي سعيا لبلوغ تلك الغاية، على أن يوضع في الاعتبار أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإنشاء بعثات دبلو ماسية دائمة أمران يحدثان بالاتفاق المتبادل؛

٥- يثني على حكومة لبنان لاتخاذها إجراءات ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية ويهيب بحكومة سورية أن تتخذ تدابير مماثلة لها؛

٦- يرحب بالقرار الذي اتخذه الحوار الوطني اللبناني بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات الفلسطينية خلال فترة ستة أشهر، ويعرب عن تأييده لتنفيذ هذا القرار ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها واستعادة سيطرة الحكومة اللبنانية الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية؛

٧- يؤكد من جديد دعمه للأمين العام ولمبعوثه الخاص فيما يبذلانه من جهود وما يبديانه من تفان لتيسير تنفيذ جميع أحكام القرار (٢٠٠٤) ١٥٥٩ والمساعدة على تنفيذها؛

٨- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره .

القرار ١٧٠١

(أقره مجلس الأمن في جلسته رقم ٥٥١ المنعقدة في ١١ آب ٢٠٠٦)

ان مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٤٢٦ (١٩٧٨)، و٥٢٠ (١٩٨٢)، و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٥٥ (٢٠٠٦)، و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٦٩٧ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21) و١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، و٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/35).

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والتي تسببت حتى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة في الهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل.

وإذ يؤكد على ضرورة إنهاء العنف، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه الاستعجال لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط .

وإدراكا منه لحساسية مسألة السجناء، وتشجيعا منه للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل في وجه الاستعجال.

وإذ يرحب بالجهود التي بذلها رئيس وزراء لبنان والتزام حكومة لبنان، الذي يتجلى في خطتها المؤلفة من سبع نقاط، لبسط سلطتها على أراضيه، من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان، وإذ يرحب أيضا بالتزامها بنشر قوة للأمم المتحدة مستكملة ومعززة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، وإذ يضع نصب عينيه ما طلبته في هذه الخطة من انسحاب القوات الإسرائيلية انسحابا فوريا من جنوب لبنان، وإذ يعرب عن عزمه على العمل لتحقيق هذا الانسحاب في أسرع وقت، وإذ يحيط علما على النحو الواجب بالمقترحات الواردة في الخطة المؤلفة من سبع نقاط بشأن منطقة مزارع شبعا، وإذ يرحب بما قررته حكومة لبنان بالإجماع في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، من نشر قوة مسلحة لبنانية مؤلفة من ١٥٠٠٠ جندي في جنوب لبنان مع انسحاب الجيش الإسرائيلي خلف الخط الأزرق وطلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حسب الضرورة، لتيسير دخول القوات المسلحة اللبنانية إلى المنطقة ولإعادة تأكيد اعتزامها تعزيز القوات المسلحة اللبنانية بما تحتاج إليه من عتاد لتمكينها من أداء واجباتها. وإدراكا منه لمسؤولياته في المساعدة على تأمين وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للصراع، وإذ يقرر أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا على السلام والأمن الدوليين:

١- يدعو إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛

٢- يطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام وفق ما أذنت به الفقرة ١١ بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب، ويطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر؛

٣- يؤكد أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)،

والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وان تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان؛

٤- يعيد تأكيد تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق؛

٥- يعيد أيضا تأكيد تأييده الشديد، كما أشار في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا، كما كرسها اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلي اللبناني في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩؛

٦- يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والانسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتفق وأحكام الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوه أيضا إلى النظر في تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته؛

٧- يؤكد مسؤولية جميع الأطراف عن كفالة عدم اتخاذ أي إجراء يخالف أحكام الفقرة ١ مما يؤثر تأثيرا ضارا على عملية البحث عن حل طويل الأجل، ووصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، بما في ذلك المرور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للمشردين، ويطالب جميع الأطراف بالامتثال لهذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن؛

٨- يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل استنادا إلى المبادئ والعناصر التالية:

- الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين؛

- اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ والمنشورة في هذه المنطقة؛

- التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛

- منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته؛

- منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته؛

- تزويد الأمم المتحدة بالخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل؛

٩- يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود الرامية إلى تأمين الحصول على موافقات من حيث المبدأ من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على مبادئ وعناصر حل طويل الأجل على النحو الوارد في الفقرة ٨ أعلاه، ويعرب عن اعتزامه المشاركة في ذلك بشكل فعلي؛

١٠- يطلب إلى الأمين العام أن يضع، بالاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما؛

١١- يقرر، كي يتسنى تكميل وتعزيز قوة الأمم المتحدة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، أن يأذن بزيادة قوام قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قدره ١٥٠٠٠ جندي، وان تتولى القوة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨)، المهام التالية:

(أ) رصد وقف إطلاق النار؛

(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأثناء انسحاب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان وفق ما نصت عليه الفقرة ٢؛

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل؛

(د) تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للمشردين؛

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة ٨؛

(و) مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، في تنفيذ أحكام الفقرة ١٤؛

١٢- وإذ يعمل لدعم طلب حكومة لبنان بنشر قوة دولية لمساعدتها في ممارسة سلطتها في جميع أنحاء أراضيه، يأذن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وكما ترتئي في حدود قدراتها لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات قدراتها لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات تجري بوسائل القوة لمنعها من القيام بواجباتها بموجب ولاية مجلس الأمن، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ولحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان؛

١٣- يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه الاستعجال بتنفيذ تدابير تكفل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القدرة على القيام

بالمهام المنصوص عليها في هذا القرار، ويحث الدول الأعضاء على أن تنظر في تقديم إسهامات مناسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وان تستجيب بالموافقة على ما تطلبه القوة من المساعدة، ويعرب عن بالغ تقديره للبلدان التي أسهمت في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الماضي؛

١٤- يطالب حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها ويطلب إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها؛

١٥- يقرر كذلك أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، بما يلي:

(أ) بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار لما سبق ذكره، سواء أكان منشأها من أراضيه أو من غيرها؛

(ب) تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأي تدريب أو مساعدة تقنية تتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المدرجة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، فيما عدا أن تدابير المنع هذه لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة مما تأذن به حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١؛

١٦- يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لغاية ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، ويعرب عن اعتزامه النظر في قرار لاحق بإجراء مزيد من التحسينات على الولاية واتخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل؛

١٧- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون أسبوع واحد من تنفيذ هذا القرار وبصورة منتظمة بعد ذلك؛

١٨- يؤكد أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة بما في ذلك قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧، و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، و١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣؛

١٩- يقرر أن تبقى المسألة قيد نظره الفعلي.



المؤلّف

نشأ **ستيفن كوفمان** في العاصمة الأميركيّة واشنطن وتربّى في حضن الكنيسة الأنغليكانيّة الأميركيّة.

تابع تحصيله العلميّ حول دراسات الشرق الأوسط في معهد ويليام وماري في ولاية فرجينيا، كما في الشرق الأوسط، حيث أمضى في هذه المنطقة سنتين سافر خلالهما الى سوريا ومصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينيّة، احتفظ خلالها بذكريات عن تلك المرحلة وبامتنان للصداقات والمعارف الكثيرة التي نسجها فيها.

وعدا عن الكتابة في السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة، يقسّم كوفمان وقته بين عزف موسيقى الروك والبانك، وبين التجوال في جبال الآبالاش في ولاية ميريلاند.

أمّا في ما يخصّ لبنان، فلم يكن وليد معلوف يعاني من ذلك القصور في المخيلة – والأمل. فهو بدأ من ذلك المفهوم الأساسيّ بأن لبنان يجب أن يكون مستقلاً ومتحرّراً من أيّ تدخّل خارجيّ. إنّ أفكار وليد، ومبادرته، ومثابرته، جعلت القرار ١٥٥٩ ممكناً.

جون نغروبونتي، نائب وزير خارجيّة الولايات المتحدة الأميركيّة السابق

"إن الشخصية المركزيّة في هذه الدراما، وليد معلوف، يجسّد في تجربة حياته ومثله العليا طموحات الكثير من اللبنانيين – الأميركيّين لتحرير وطنهم من سموم سياسة منطقة الشرق الأوسط من اجل تحقيق لبنان حرّ وديمقراطيّ".

اندرو ناتسيوس، المدير السابق للوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة



فالآمال المعلّقة بالقرار ١٥٥٩ وجهود وليد معلوف في الترويج لطريقة مختلفة للتعاطي السياسيّ في لبنان أحبطت كلّها. ولكنّ التفاؤل اللامتناهي لوليد حيال مستقبل لبنان لا يمكن كبحه وهو يظهر مع كلّ صفحة من صفحات الكتاب".

ج. سكوت كربنتر، نائب مساعد وزير الخارجية السابق

هذا كتاب "واقع بموقعه" يروي سيرة مُهاجر أصبح اليوم دبلوماسيّاً أميركيّاً يتمتّع بمكانة واحترام كبيرين. قصّة الكتاب مشوّقة وأحداثها سريعة. وإنّني أوصي به لكلّ من لديه اهتمام بتاريخ هذا الجزء من العالم".

توماس ب. ميليدي، سفير سابق للولايات المتحدة.

"كَتَبَ السيد ستيفن كوفمان كتاباً في غاية الأهميّة، يروي تفاصيل ما سبق صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ وما نتج عنه في نهاية المطاف.

البروفسور ماريوس ديب، جامعة جون هوبكنز


9 789953 569062